



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

مدى توافق معايير التدقيق الجزائرية مع المعايير الدولية للتدقيق
دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين

تحت إشراف الدكتور:
بن خليفة بلقاسم

إعداد الطلبة:
✓ عبد اللاوي صفاء
✓ بوزيان مارية
✓ خضير معمر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.عادي خليفة	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	المقيم الأول
د.يحيى لخضر	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	المقيم الثاني
د. بن خليفة بلقاسم	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021/2020



شكر وعرفان

إن أول شكر الله وسبحانه وتعالى الذي أيدنا لإمام

هذا العمل فلولاه فضلنا علينا لما وفقنا في ذلك فله كل الحمد والشكر فنسأله جل وعلى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا في جميع خطانا .

إنه من دواعي سروري أن كان الأستاذ

"بن خليفة بلقاسم"

دكتور مشرف لنا على هذه المذكرة فأقدم التهاني بشكره شكرا خاصا على توجيهه لنا كلما سنحت الفرصة، ونشكر أيضا الدكتور

"مفيد عبد اللاوي شكرا خالصا على مساندته لنا وتواضعه اللاهائي لنا .

كما نشكر بالشكر السبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتحملوا عنا مناقشته وتقييمه وتقويمه، في سبيل تحصيل أكبر فائدة له .

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث .



نحن لهدي ثمرة جهدنا هذا إلى

من يمكن للكلمات أن وتوفي حقهم

وإلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهم

وإلى جميع عائلاتنا والوالدين العزيزين أطال الله في أعمارهم

وإلى كل أصدقاء الدراسة

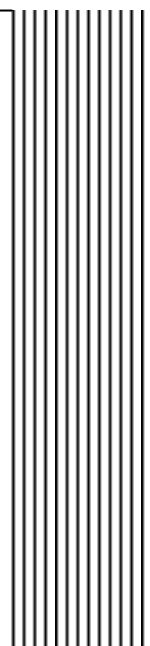
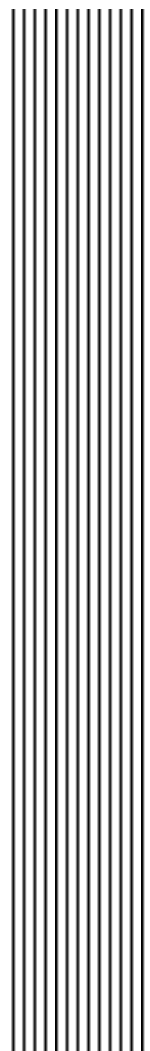
وإلى كل من عز قلبنا ولم يدكّر قلمنا

صفاء

مأبة

معمّر

الفهارس



الصفحة	العنوان	الشكل
20	معايير التدقيق	01
90	توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	02
91	توزيع افراد العينة حسب التخصص	03
92	توزيع افراد العينة حسب المهنة	04
93	توزيع افراد العينة الخبرة المهنية	05
94	توزيع افراد العينة حسب الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق	06

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الجدول
10	ظهور وتطور التدقيق	01
53	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 210	02
55	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 505	03
56	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 560	04
58	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 580	05
60	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 300	06
61	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 500	07
63	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 510	08
65	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 700	09
67	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 520	10
68	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 570	11
70	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 610	12
71	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 620	13
74	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 230	14
76	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 501	15
77	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 530	16
80	مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 540	17
87	متغيرات الدراسة	18
87	مقياس لكارت الخماسي	19
88	توزيع الاستمارة على أفراد العينة	20
88	معامل الثبات و الصدق للمحور الثاني	21
89	معامل الثبات والصدق للمحور الأول	22
90	توزيع العينة حسب الوظيفة	23
91	توزيع العينة حسب التخصص	24

91	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	25
92	توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية	26
93	توزيع الأفراد حسب الاطلاع على المعايير الدولية	27
94	نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الأول	28
97	نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثاني	29
99	معامل الارتباط بين المحاور	30

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	البسم الله
	الشكر والعرفان
II	فهرس الاشكال
III	فهرس الجداول
V	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية
09	المطلب الأول : ماهية التدقيق
09	الفرع الأول : التطور التاريخي لمعايير التدقيق ومفهومه
11	الفرع الثاني : فروض التدقيق
13	المطلب الثالث : أهداف وأهمية التدقيق
16	المطلب الثاني : معايير التدقيق
16	الفرع الأول : المعايير العامة (الشخصية)
17	الفرع الثاني : معايير العمل الميداني
18	الفرع الثالث : معايير إعداد التقارير
20	المطلب الثالث : الإطار النظري لمعايير التدقيق الدولية ISA
20	الفرع الأول : مفهوم معايير التدقيق الدولية ISA
21	الفرع الثاني : خصائص معايير التدقيق الدولية ISA
22	الفرع الثالث : أهمية وأهداف معايير التدقيق الدولية ISA
23	المطلب الرابع : عرض معايير التدقيق الدولية ISA
23	الفرع الأول : خطوات إصدار معايير التدقيق الدولية ISA

24	الفرع الثاني : تبني واستخدام معايير التدقيق الدولية ISA
25	الفرع الثالث : الهيئات المهنية المهتمة بمعايير التدقيق الدولية ISA
29	المبحث الثاني : الإطار العام لمعايير التدقيق الجزائرية NAA
29	المطلب الأول : مدخل مفاهيمي للتدقيق في الجزائر
29	الفرع الأول: نشأة مهنة التدقيق في الجزائر
31	الفرع الثاني : الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر
32	الفرع الثالث : الحاجة إلى معايير التدقيق الجزائرية NAA
34	المطلب الثاني : معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2016/02/04
35	الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق -210- "اتفاق حول مهام التدقيق"
35	الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق -505- "التأكيدات الخارجية"
36	الفرع الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق -560- "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة"
37	الفرع الرابع : المعيار الجزائري للتدقيق -580- التصريحت الكتابية
38	المطلب الثالث : معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2016/10/11
38	الفرع الأول : المعيار الجزائري للتدقيق -300- تخطيط تدفق الكشف المالية "
39	الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق -500- "العناصر المقنعة"
40	الفرع الثالث : المعيار الجزائري للتدقيق -510- مهام التدفق الأولية الأرصدة الافتتاحية
42	الفرع الرابع : المعيار الجزائري للتدقيق -700- تأسيس الرأي وتقرير التدفق لكشف المالية
42	المطلب الرابع : معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2017/03/15
42	الفرع الأول : المعيار الجزائري للتدقيق -520- الإجراءات التحليلية
44	الفرع الثاني : المعيار الجزائري للتدقيق -570- استمرارية الاستغلال
46	الفرع الثالث : المعيار الجزائري للتدقيق -610- "استخدام اعمال المدققين الدخيلين"
47	الفرع الرابع : المعيار الجزائري للتدقيق -620- استخدام اعمال خيري من طرف المدقق
48	المطلب الرابع: معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2018/09/24
48	الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق -230- " وثائق تدقيق الكشوفات المالية"
50	الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق -501- " العناصر المقنعة- اعتبارات خاصة"

50	الفرع الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق -530- " السبر في التدقيق "
51	الفرع الرابع: المعيار الجزائري للتدقيق -540- " تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها "
53	المبحث الثالث : مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية NAA ومعايير التدقيق الدولية ISA
53	المطلب الأول: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 210، 505، 560، 580.
59	المطلب الثاني: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 300، 500، 700، 510.
67	المطلب الثالث: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 620، 520، 570، 610.
73	المطلب الرابع: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 540، 530، 501، 230.
82	خلاصة الفصل
الفصل الثاني	
الإطار التطبيقي - تحليل نتائج الاستبيان حول مدى توافق المعايير الدولية للتدقيق مع المعايير الجزائرية للتدقيق	
85	تمهيد
86	المبحث الأول: إجراءات الدراسة والأدوات المستخدمة
86	المطلب الأول: عرض الاستبيان
87	المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وصدق الاستبيان
60	المبحث الثاني: تحليل الاستبيان وعرضه
60	المطلب الأول: تحليل الاستبيان
94	المطلب الثاني: نتائج الدراسة
94	الفرع الأول: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
99	الفرع الثاني: معامل الارتباط
100	خلاصة الفصل
102	الخاتمة

105	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

مقامت

شهدت الجزائر إصلاحات عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية ولعلّ الإصلاحات التي مست الممارسات المحاسبية حيث تم نبي النظام المحاسبي والتخلي على المخطط الذي تم الاعتماد عليه لمدة قاربت 30 سنة.

هذه الإصلاحات فرضت إعادة النظر في مهمة مراجع الحسابات حيث شهدت عدة تطورات من بينها استناد تنظيم مهمته المجلس الوطني للمحاسبة بعدما كانت تسيطر عليه المنظمة المهنية (المصف الوطني للمحاسبة)، كما تم إعادة النظر في إجراءات الحصول على الاعتماد المتعلق بالمهنيين (خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد)، ومن وجهة نظر أخرى أصدر المجلس الوطني للمحاسبة في 2016 مجموعة من معايير التدقيق الجزائرية والتي استنبطت من معايير المحاسبة الدولية وعلى هذا الأساس أثرت العديد من التساؤلات المرتبطة بهذه المعايير.

تعتبر معايير التدقيق الدولية من أهم أدوات الاتصال القائمة على مهمة توضيح وبيان أهم متطلبات عملية التدقيق لمختلف الجهات المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة والمستفيدة من خدمات التدقيق، فهي وسيلة فاعلة لتقييم الأداء المهني للمراجعين لأنها تمثل النموذج الأمثل الذي يجب استيفاءه عند القيام بتنفيذ مهام عملية التدقيق.

استخدام معايير المحاسبة والتدقيق الدولية عند إعداد ومراجعة القوائم المالية صار مطلباً أساسياً وضرورة ملحة لكل الأطراف المستفيدة خاصة و أن تبني معايير التدقيق والمراجعة الدولية في ممارسة المهنة يؤدي إلى تحسين عمليات المراجعة، مما يؤدي إلى توزيع عدد كبير للجان مهنية متخصصة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، تضم في صفوفها مندوبين لهيئات المحاسبة والمراجعة وخبراء على قدر كبير من الكفاءة المهنية، لتتمتع المعايير بقبول معظم الهيئات والمنظمات المهنية المتواجدة في الدول النامية على حد سواء.

ونتيجة ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال فتح المجال أمام الرأسمالية الأجنبية، وخصوصية الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية كان لابد من مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة وجعله يتلاءم مع المعايير الدولية للتدقيق، فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي PCN، المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخطط، يكس تحقيق أهداف إصلاحات معمقة، تتعلق بالفتح الاقتصادي الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتحرر التجارة الخارجية، وفتح الرأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، وتشجيع المنافسة، هذه الإصلاحات هدفها توفير للمستثمرين الخواص والمحليين والأجانب فضاء اقتصادي جديد، يتسم بالأمان والشفافية في التعاقدات الاقتصادية.

هذا التوجه الاقتصادي في الجزائر جعل المهنيين يرون أن المخطط الوطني المحاسبي PCN أصبح محدودا وله نقائص، ومجالات كثيرة بقيت بدون حلول، كذلك ظهور عمليات وأحداث جديدة بعد إجراء هذه الإصلاحات، طبعا هذا التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبية جديدة تلي هذه المتطلبات.

هذه الأسباب جعلت المجلس الوطني للمحاسبة يأخذ المبادرة، وبدأت أشغاله من سنة 2004 حتى سنة 2006، أثرت بمشروع النظام المحاسبي المالي المستلهم من معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

هذا المشروع بين المبادئ المحاسبية والأساسية لـ (IASB): الإطار المفاهيمي، قواعد التقييم والتسجيل، كذلك يقدم القوائم المالية الجديدة: الميزانية - قائمة الدخل - جدول تدفقات الخزينة - جدول تغيرات الأموال الخاصة - الملحق، وكل وثيقة أخرى هامة تشرح العمليات.

فالمعايير تتطور وتحسن خاصة على مستوى الحسابات الفردية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي كل يوم تظهر أحدث جديدة تجعل من المعايير هي كذلك تتطور لمواكبة هذه الأحداث.

والجزائر مثلها مثل بقية دول العالم تريد تكييف محاسبتها باعتماد معايير المحاسبة الدولية، والانضمام بالركب العالمي، الذي جعل الجهات الرسمية والمهنية والخبراء الحاسبين ومحافظي الحسابات والمؤسسات بمختلف أنواعها تشارك بفعالية في هذه الأعمال من خلال الملتقيات المكثفة تحضيراً لتطبيق هذه المعايير مستقبلاً في ظروف جيدة، وهذا طبعا يعد مساهمة وجب تثمينها وتدخل في إطار تطوير المعايير المحاسبية والمالية التي ستؤدي بالضرورة إلى بالضرورة إلى تطور المؤسسات.

● الإشكالية: ما مدى تطابق المعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية؟

● الإشكاليات الفرعية:

- هل المعايير الجزائرية للتدقيق متوافقة مع نظيرتها الدولية؟

- هل هناك ضرورة حتمية لإصدار معايير محلية؟

- هل يوجد التزام بمعايير التدقيق من قبل المدققين؟

- هل تحتاج معايير التدقيق الجزائرية للتطوير والتعديل؟

● فرضيات الدراسة

- دور المعايير المحاسبة الدولية هو تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ويحدد لها كيف تكون القوائم في نهاية الفترة، بينما كيفية المعالجة المحاسبية تترك للمؤسسة الحرية في تنظيمها.

- المعايير الجزائرية للتدقيق متوافقة جزئيا مع نظيرتها الدولية؛

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معين، حول وجود ضرورة ماسة لإصدار معايير التدقيق الجزائرية؛

• مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هو كون الموضوع جيد، والدولة الجزائرية بمختلف مؤسساتها في سباق مع الزمن من أجل إتمام التحضيرات اللازمة للانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الذي سيكون وظيفيا قريبا، وهذا سبب قوي لأن أقوم بهذه المساهمة المتواضعة بإضافة مرجع جديد للمكتبة، نقدم من خلاله خدمة للقراء، ويسمح للباحثين في الميدان من تحسين هذا العمل.

- كثرة المستجدات ومرونة القوانين المنظمة لهذه المهنة؛

- الأهمية النسبية التي تمنحها المعايير لعمل المدقق؛

- كون الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص وهو تدقيق ومراقبة التسيي؛

- الميول الشخصي لهذا المجال.

• أهداف الدراسة وأهميتها:

أهداف الدراسة :

الهدف المنشود من دراسة هذا الموضوع هو تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية، وتوضيح كيف سيكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع المعايير الدولية.

- دراسة مدى التوافق بين المعايير الجزائرية والدولية لتدقيق من خلال تحليل آراء الخبراء المهنيين في هذا المجال؛

- القيام بعرض ملخص للمعايير الجزائرية للتدقيق وإبراز مدى إمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية؛

- إزاحة بعض الغموض الحاصل في مجال معايير التدقيق بخصوص المفاهيم والإصلاحات؛

- دراسة مدى الوعي العام و إلمام المدققين بالمعايير الجزائرية للتدقيق؛

- لإجابة عن الإشكالية البحث السابقة الذكر؛

- محاولة إجراء مقارنة كل من المعايير الدولية للتدقيق مع المعايير الجزائرية للتدقيق.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة التي قمنا بإعدادها في كون المعايير أداة تستخدم لسد الفجوات في جانب الممارسات العملية للتدقيق على المستوى العالمي، بحيث تعتبر أداة إحصائية وتقويمية والتي قامت الجزائر بإصدارها

بعد تهيئة وإصلاح النظام المحاسبي، ويأخذ أهميته من التغيرات الحاصلة في العالم في هذا المجال وقيام مجموعة من الدول بإصدار معايير للتدقيق والذي يستدعي ضرورة مواكبته من قبل الجزائر.

● **حدود الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بالحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية:

الحدود الزمنية: تمثلت حدود الدراسة في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع الاستبيان وبين تاريخ استيلاء آخر استمارة من 2020/05/17 إلى 2020/06/03

● **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:**

تتطلب الدراسة التي نحن بصدد تناولها الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد وضع تصور شامل للموضوع وذلك من خلال تحديد المشكل ودراسته بالاعتماد على مجموعة الفرضيات، كذلك اختيار الوسيلة المناسبة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، حيث أن الاستبيان الوسيلة الأنسب بالنسبة لدراستنا الحالية وهو ما سيتم الاعتماد عليه من أجل التحقق من فروض الدراسة.

● **مرجعية الدراسة:**

تم الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، مقالات، مجلات، ملتقيات وطنية ودولية، رسائل الدكتوراه، الوثائق الرسمية، المقررات الوطنية، الجريدة الرسمية التي الاعتماد عليها في بناء التصور النظري، ودراسة حالة من خلال الاستبيان لإثراء الدراسة بالجانب التطبيقي للموضوع.

● **صعوبات الدراسة :** واجهتنا خلال القيام بهذه الدراسة مجموعة من الصعوبات وهي:

- صعوبة توزيع الاستبيان على مراجعي الحسابات وتحديد مكان تواجدهم؛
- التعرض للرفض من قبل الكثير من مكاتب مراجعي الحسابات على ملئ الاستمارة الاستبيان؛
- صعوبة في استخدامنا في برنامج SPSS؛
- صعوبة الوصول إلى أفراد عينة وخاصة المهنيين وراجع ذلك راجع إلى الفترة التي قسمنا بها الاستبيان والتي كانت مخصصة لإعداد الميزانيات؛
- نقص المراجع التي نتحدث عن معايير التدقيق الجزائرية.

• هيكل الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المرتبطة بإشكالية البحث، وعلى حسب الطريقة المنهجية الجديدة (imrd) تم تقسيمه إلى فصلين يحتوي كل فصل على مبحثين في كل مبحث عدة مطالب والمطلب تحتوي على عدة فروع، يتعرض الفصل الأول إلى دراسة كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية وإبراز الجانب النظري للموضوع، وعالجنا في الفصل الثاني في المبحث الأول لدراسة مقارنة بين مختلف إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق ونظيرتها الدولية، أما في المبحث الثاني قمنا بدراسة تطبيقية التي تحوي عرض لنتائج الاستبيان بغرض تحليل النتائج وتفسيرها.

الفصل الاول

الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية والجزائري

تمهيد

يعتبر التدقيق علم مترامي الأطراف يهدف إلى إعطاء الصيغة القانونية لمعلومات محل الاستعمال وهو بذلك وسيلة إثبات مدى صحة واعتمادية المعلومات محل التداول من حيث القانونية والسلامة والصورة الوافية لها أي مدى تمثيلها للحقيقة القائمة على لأرض الواقع أحسن تمثيل.

ويعد هذا العلم محصلة العديد من التجارب، فبتطوره عبر العصور نتج عليه إصدار معايير التدقيق الدولية والتي تعتبر بمثابة مؤشرات يحتذي بها المدققين في عملية القياس والحكم أثناء أدائهم لمهنتهم، وذلك من طرف هيئات مهنية ومنظمات دولية نشأت بسبب تراكم مناقشات ودراسات سابقة.

إن المجلس الوطني للمحاسبة التابع لوزارة المالية هو الهيئة التي تشرف على إعداد معايير التدقيق الجزائرية NAA ، حيث تم إحداث هذا المجلس بموجب مرسوم تنفيذي رقم 11-24 الصادرة في 2011/01/27 (الجريدة الرسمية رقم 07-11)، حيث يتضمن هذا المرسوم 26 مادة وتم إنشاء هذا المجلس بعد أكثر من سنة من تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث كان أحدث هذا المجلس لمسايرة عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر التي تمت بشكل مفاجئ وسريع، بأسلوب الصدمة بإخلال نظام محل نظام آخر على عكس ما كان متوقع أن يتم بشكل تدريجي. وانطلاقا مما سبق ولدراسة ذلك أكثر تفصيلا سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين لكل مبحث عدة مطالب على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية
- المبحث الثاني: الإطار العام لمعايير التدقيق الجزائرية
- المبحث الثالث: المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين معايير التدقيق الجزائرية NAA ومعايير التدقيق الدولية ISA

المبحث الأول: الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية

سنوضح في هذا المطلب المفهوم العام لمعايير التدقيق وسنتطرق أيضا إلى بعض الأساسيات حول معايير التدقيق الدولية

المطلب الأول: ماهية التدقيق

إن اختلاف الآراء والوسائل وطرق تنفيذ التدقيق واتساع المجال الذي تعمل فيه المؤسسات وزيادة حجمها، الشيء الذي أدى إلى تنامي حاجات هذه الأخيرة في جميع الميادين، وكان لزاما عليها تحديد أولويات لهذه الحاجات من جهة، والوقوف على الكيفية التي تتم بها تلك الحاجات من جهة أخرى لما يتوفر لديها من إمكانيات مادية وبشرية، فأدى تنامي هذه الحاجات إلى تطور الممارسة المهنية للتدقيق.

الفرع الأول: التطور التاريخي لمعايير التدقيق ومفهومه

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه، حيث أن التدقيق متعارف عليه منذ قديم الأزل لكن بمسميات مختلفة وتغيرت ماهية التدقيق حيث أنها أصبحت أكثر وضوحا في عصرنا الحالي.

أولا: التطور التاريخي للتدقيق

لقد نشأت مهنة التدقيق منذ القدم إذ نجد أن الحضارات القديمة قد مارست هذه المهنة ولكن بأسماء وكيفيات تختلف على ما هو الحال عليه الآن، والغاية من هذه المهنة هي من أجل فرض الرقابة من طرف الزعماء ورؤساء القبائل أو الملاك على من يقوم بتحصيل أموالهم.

حيث نجد أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات الكبيرة في بابل وروما واليونان كانت تمارس هذه الوظيفة ففي العصر الروماني كانت تنفذ من قبل موظفين مختصين هم القضاة تم تكليفهم من طرف الإمبراطور بالذهاب إلى مختلف مقاطعات روما لمراقبة نشاط الإدارات العمومية والحرفيين والتجار حيث كانت تتم هذه المراقبة بواسطة أسئلة شفوية، يقوم القضاة في نهاية المهمة بتقديم تقرير شفوي يقدم للإمبراطور يهدف عادة لفرض العقوبات.

كما نجد أنه في العصر الإسلامي قد تمت ممارسة مهمة التدقيق حيث أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها وكان الغرض الرئيسي من هذه الوظيفة هو اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية.¹

مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة وتطور النظام الضريبي، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ، ولكن

¹ إيهاب نظمي وهني العزب، تدقيق الحسابات - الإطار النظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2012، ص 11، 12.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850م هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم(البيانات) المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ، والتغيير الآخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحيد، وقد نص صراحة على ذلك قانون الشركات الانجليزي لسنة 1862، الأمر الذي أدى إلى تطور مهنة التدقيق، وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدرّبين للقيام بهذه المهمة. في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج (الثنائي)، بالإضافة إلى أن التدقيق تدقيقاً تفصيلياً لجميع العمليات، ولكن بتقدم الزمن وزيادة حجم العمليات وتطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف والقبول بالتدقيق بواسطة العينات وخصوصاً بعد قضية(البنك العام General Bank) في بريطانيا لسنة 1895 إذ بين القاضي أثناء حكمه في هذه القضية.¹

الجدول رقم (01): ظهور وتطور التدقيق

الفترة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
2000 ق.م إلى 1700 م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، الكاتب	معاينة السّـراق على اختلاس الأموال، حماية الأموال
من 1700م إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية، والمساهمين	الحاسب	منع الغش، ومعاينة فاعليه، حماية الأصول
من 1850م إلى 1900م	الحكومة، المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش، وتأكيّد مصداقية الميزانية
من 1900م إلى 1940م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940م إلى 1970م	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة وانتظام القوائم المالية
من 1970م إلى 1990م	الحكومة، الهيئات الأخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق
ابتداء من 1990م	الحكومة، الهيئات الأخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري-وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار المحمدي العامة، 2008، ص 12.

¹ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق -من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006، ص ص 17، 18.

ثانيا: مفهوم التدقيق

التدقيق بعناه اللفظي Audit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها " يستمع " لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق .

ويقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات والمستندات، والحسابات، والدفاتر الخاصة بمشروع تحت تدقيق فحصا انتقاديا منتظما، قصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها نتائج أعماله من ربح أو خسارة في تلك الفترة. "التدقيق هو فحص مهني للمعلومات قصد إبداء رأي مسئول ومستقل حولها من خلال مطابقتها لمعايير موضوعية بغرض التأكد من صحتها ومصداقيتها وكذلك الرفع من فائدتها".

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA التدقيق على أنه: ¹

" عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بمزاعم عن أحداث وأنشطة اقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه المزاعم وبين المعايير المقررة وتوصيل نتائج هذه المراجعة إلى الأطراف المعنية".

عرفت منظمة العمل الفرنسي للتدقيق عرفها " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم". ²

مهما اختلفت التعاريف واختلفت زاوية النظر فيها فخلاصة القول أن التدقيق هو عبارة عن "تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء نقابة وبنوك... الخ حول صحة ومصداقية المعلومات تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة ، بالتالي فإن عملية التدقيق تشمل الفحص ، التطبيق والتقرير". ³

الفرع الثاني: فروض التدقيق

الفروض عبارة عن معتقدات مسبقة، تبنى على أساسها الأفكار في إطار عملية التحليل حتى تكون ممنهجة ومبسطة، وفي إطار حل لمشكلة التدقيق هي الأخرى يجب أن تتوفر على مجموعة من الافتراضات لإيجاد نظرية شاملة لها وهي كالآتي:

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، حسن أحمد عبيد، شريفة علي حسين، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص17.

² محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات - الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص10.

³ أحمد فايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار جنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص10.

أولاً: فرض استقلالية المدقق

إن الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو إبداء الرأي في القوائم المالية وأنها تمثل بصورة صادقة وعادلة والوضع المالي الحقيقي للمنشأة وتقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم. وبما أن عمل المدقق هو القيام بعملية التدقيق بحيادية واستقلالية وإبداء الرأي دون تحيز يعني ذلك عدم وجود تعارض بين عمل المدقق والإدارة (القائمين بتجهيز المعلومات المالية)، لكن لا يعني هذا أن يكون عدم وجود التعارض دائماً أو حتمي لأنه ربما يكون هناك تعارض بين مصلحة كل طرف كأن تخفي الإدارة بعض المعلومات ذات الأهمية للمدقق. في النهاية يجب أن يكون المدقق طرفاً محايداً بالنسبة لأصحاب المنشأة والإدارة.¹

ثانياً: قابلية البيانات للفحص

يعني هذا إمكانية التأكد مما تحتويه القوائم المالية، فعملية التدقيق قائمة على الفرضية، ذلك أنه يشترط لقيام المدقق بمهمته أن يتوفر على الحرية المطلقة في الإطلاع على البيانات المالية وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، فهذه المعايير تتمثل في:²

- **الملائمة:** وتعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بأحداث التي تعبر عنها؛
- **القابلية للفحص:** معنى ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها، فإنهما لابد أن يصلوا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها؛
- **البعد عن التحيز:** معنى ذلك أنه يجب تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية؛
- **القابلية للقياس:** هي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: فرض توافر نظام كاف لرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم التي تؤدي إلى الابتعاد عن حدوث خطأ مما يجعل مدقق الحسابات يقوم بعمله استناداً إلى وجود نظام الرقابة السليم، ولا يعني ذلك عدم حدوث خطأ، فإذا توفر في المؤسسة نظام رقابة سليم وفعال فإن مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر من قبل الإدارة والملاك.

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، قسم المحاسبة - جامعة آل البيت، الطبعة الأولى 2006م - 1426هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 21.20.

² المرجع نفسه، ص 25.

وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي: ¹

- **الرقابة الإدارية:** وهدفها هو تحقيق أعلى كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان تنفيذ سياسات الإدارة وفقا للخطة ووسائلها (الموازنات، التكاليف المعيارية، دراسة الوقت، التقارير، التدريب)؛
- **الرقابة المحاسبية:** وهدفها اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها ومن وسائلها (حسابات المراقبة، الجرد المستمر، المصادقات، التدقيق الداخلي، النظام المستندي)؛
- **الضبط الداخلي:** وهدفه حماية أصول المؤسسة من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال و من وسائلها (تقسيم العمل، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات).

رابعا: فرض ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغير في الظروف

وهو أن يفترض المدقق ثبات الإدارة في مبادئها إذا ما ثبت من خلال خبراته السابقة في المنشأة أن الإدارة رشيدة في تصرفاته. أما إذا اتضح للمدقق أن الإدارة تميل إلى عملية التلاعب أو إضعاف نظام الرقابة فإنه من المفترض أن يكون حريصا في الفترات المستقبلية.

خامسا: فرض خلو القوائم المالية المقدمة للفحص من الأخطاء غير العادية أو التلاعب

يقوم مدقق الحسابات بعملية التدقيق بافتراض أن القوائم والمعلومات المالية المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية أو التلاعب، وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المدقق يصبح تفصيلي بكافة البيانات وليس اختباري كما هو مفترض. حيث أن وجود هذه الأخطاء أو التلاعب يتطلب من المدقق الفحص التفصيلي لكافة الدفاتر والسجلات حتى يتأكد من عدم وجود أخطاء. ²

الفرع الثالث: أهداف وأهمية التدقيق

انطلاقا من التطور التاريخي للتدقيق والتعاريف المقدمة له يظهر منها تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية ظهرت أهمية التدقيق بالنسبة لهذه المؤسسات، ولذلك سنسرد في هذا المطلب سنسرد الأهداف والأهمية من التدقيق من خلال النقاط التالية:

¹ يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية - دراسة مقارنة -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 55.49 .

² غسان فلاح مطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

أولاً: أهداف التدقيق

تطورت أهداف التدقيق نتيجة عوامل عدة في الفترة الأخيرة. ولقد كان لعبارة القاضي لوباس في قضية حلج القطن سنة 1897 الأثر الأكبر في تغيير النظرة لعملية التدقيق ككل وهي العبارة المشهورة (The auditor is a watch-dog not a bloodhound) (أن المدقق هو كلب حراسة لا كلب بوليس لاقتفاء لأثر المجرمين).¹

من عام 1905 حتى عام 1940 كان الهدف من التدقيق تحديد جملة من مدى صحة المركز المالي بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء، وبد الاهتمام بالرقابة الداخلية. ومن عام 1940-1960 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة المركز المالي، وثم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي على فعالية نظام الرقابة الداخلية ومن عام 1960 وحتى الآن أضيفت أهداف عامة للتدقيق أهمها تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.²

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق وتطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذا درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية. فقديمًا كانت مهنة التدقيق مجرد وسيلة لتحديد ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء، غش أو تلاعب. أيًا كان هدفها قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر و السجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي في محايدها.

لكن هذه النظرة لعملية المراجعة تغيرت عندما قرر القضاء صراحة عام 1897 أن اكتشاف الأخطاء والغش ليس الهدف الوحيد للتدقيق، وأنه ليس مفروضاً على المدقق أن يكون جاسوساً أو بوليسياً سرّياً، ويجب على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات، وعليه أصبح لتلك الحقبة الزمنية من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية من منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار رأي في محايدها يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين أو من قام بتعيينه عن نتيجة فحصه. فأصبحت الأهداف كما يلي:

- التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها؛
- الحصول على رأي في محايدها حول مطابقة القوائم المالية كما هو مقيد في الدفاتر والسجلات؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش؛
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه؛

أما في الوقت الحالي فقد توسعت أهداف التدقيق في ظل توسع أهداف المؤسسات وهي تشمل:

¹ رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات - النظري، الطبع الأولى 2011م- 1432هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 25.

² أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قسم المحاسبة والتدقيق-جامعة الزيتونة الأردنية، الطبعة الأولى 2012م- 1433 هـ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص34.

- تدقيق الخطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشأة محل التدقيق.¹

ثانيا: أهمية التدقيق

ترجع أهمية مهنة التدقيق إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها، ولذلك كلما كبر حجم المنشأة جغرافيا (محليا، دوليا، عالميا)، وزاد أعداد مستخدمي البيانات المحاسبية أضحت مهمة مهنة التدقيق أكثر صعوبة نظرا لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.²

تنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشأة وترتبطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع خطط مستقبلية لها، ومن هذه الفئات ما يلي:³

1- **أدارة المشروع** التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهة محايدة) في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.

2- **المستثمرون** الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

3- **الجهات الحكومية** التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك.

4- **المقرضون والبنوك** الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم.

¹ أحمد فايد نور الدين، مرجع سبق ذكره ، ص ص 11,12.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 35.

³ رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات- مدخل معاصر لمعايير التدقيق الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 39.

المطلب الثاني: معايير التدقيق

إن معايير التدقيق مقياس لجودة التدقيق والأهداف التي تتحقق من التدقيق، وتمثل معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً، وهي عبارة عن إرشادات عامة تساعد مدققي الحسابات في الوفاء بمسؤوليتهم المهنية عند تدقيق القوائم المالية، وصدرت معايير التدقيق سنة 1947م لمعرفة المجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ASCPA، لتمثل الإطار العام والأساسي لمستويات التدقيق.

الفرع الأول: المعايير العامة (الشخصية)

ترتبط المعايير العامة (الشخصية) بالتكوين الشخصي لمدقق الحسابات، حيث تشترط توافر مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب توافرها في المدقق، بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالتأهيل العلمي والخبرة العملية التي يجب توافرها لمنح الترخيص اللازم لمزاولة المهنة، وتشمل المعايير العامة للتدقيق ثلاث معايير هي¹، وهي كما يلي:

• أولاً: معيار التأهيل والتدريب

يهتم هذا المعيار بكفاءة وخبرة المدقق، ويقصد بها أن يتوفر مدقق الحسابات على التأهيل العلمي والعملية الذي يعتبر ضروري للقيام بهذه المهمة.

أ- على مدقق الحسابات أن يكون مؤهلاً بصورة كافية وملائمة حتى يكون قادراً على القيام بالمهام التي سيكلف بها ويتم الحصول على هذا التأهيل من خلال الدراسة، وكذا الاتصال بصفة مستمرة بعمليات التكوين مثل حضور المنتديات والندوات وغيرها حسب مقرر مؤرخ في 13 ماي 2006م، يعدل ويتم المقرر المؤرخ في 24 مارس 1999 المتضمن الموافقة على شروط الخبرة المهنية التي تحول الحق في ممارسة مهنة خبير محاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد.

ب- **التأهيل العلمي:** على مدقق الحسابات أن يكتسب خبرة عن طريق التدريب وهذا قبل ممارسة المهنة بصفة مستقلة، وأن من مسؤوليات المدقق صاحب الخبرة أن يحيط المدقق المتدرب بعنايته وإشرافه وتقديم المساعدة خلال فترة التدريب.

• ثانياً: معيار الاستقلالية والحياد

- يجب أن يكون المدقق مستقيماً وأميناً ومخلصاً في عمله المهني وأن يكون عادلاً؛
- يجب أن يلتزم بالحياد والموضوعية عند تقييم أدلة وقرائن التدقيق، وعند إبداء رأيه في القوائم المالية، يجب على المدقق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا اتضح له بعد تعيينه عدم استقلاله أو عدم استقلال الفريق.
- يجب على المدقق أن يكون مستقلاً عن أية مصالح ترتبط بإدارة الشركة أو ملاكها؛

¹ رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

- يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار موضوعية الخبير المهني الذي قد يستعين به خاصة إذا كان موظفا من قبل الشركة؛

• ثالثا: معيار بذل العناية المهنية

وهو أن يبذل مدقق الحسابات العناية الواجبة في عملية التدقيق وعند إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق، والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء المدقق أثناء القيام بعمله. والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة. وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب تدقيق الحسابات والالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير.¹

الفرع الثاني : معايير العمل الميداني

تمثل معايير التدقيق الخطوط الإرشادية التي يتم استخدامها لأداء عملية تدقيق القوائم المالية، والتي تتكون من ثلاث خطوات أو مراحل متتالية، وكل منها يتطلب مجموعة مختلفة من معايير المراجعة، ومن بين هذه المعايير التي سنناقشها في هذا المطلب وهو معايير العمل الميداني (تخطيط وأداء إجراءات التدقيق) وهي كما يلي:

أولا: معيار التخطيط والإشراف على المساعدين

يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم، ويرتكز هذا المعيار عموما على عنصر الوقت من حيث توقيت تعيين المدقق الخارجي، وتوقيت القيام بالتدقيق، وتوقيت تنفيذ إجراءات التدقيق.²

ثانيا: معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها، اعتمادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها، لذا وبغية تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يحتاج إلى خبرات عالية لتقييمها من طرف المراجع والحكم عليها بات من الضروري على هذا الأخير الالتزام بإحدى الطرق التالية:³

- طريقة الاستقصاء عن طريق الأسئلة؛

- طريقة التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية؛

- طريقة الملخص الكتابي.

¹ غسان فلاح المطارنة، المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصرة، قسم المحاسبة - جامعة آل البيت، الطبعة الأولى 2013، زمزم ناشرون وموزعون، عمان -الأردن، ص 48.

² أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

³ محمد التهامي طواهر، ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثالثا: معيار كفاية الأدلة

في إطار مسعى المراجع الهادف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية، يقوم هذا الأخير بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لهذا الرأي اعتمادا على التأكد من البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها، ومن خلال الفحص والملاحظة والاستفسار والمصادقات التي توفر للمراجع أساسا معقولا وقاعدة متينة يستطيع على ضوئها من إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية موضوع المراجعة. يمكن تقسيم الأدلة بوجه عام إلى نوعين هما:¹

- **داخلية:** تشتمل على كل الدفاتر والسجلات المحاسبية والشيكات والمستندات وأوامر الشحن وطلبات الشراء وكل ما يتم إعداده داخل المؤسسة.

- **خارجية:** تشتمل على المصادقات من العملاء والموردين والملاحظات والاستفسارات التي تجري خارج المؤسسة في البنوك ووكالات التأمين وإدارة الضرائب وإلى غير ذلك من الأطراف الخارجية.

الفرع الثالث : معيار إعداد التقرير

ترتبط هذه المعايير كيفية إعداد التقرير النهائي الذي يضعه مدقق الحسابات ويوضح فيه رأيه الفني المحايد في عملية التدقيق التي قام بها.

• أولا: إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية

يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت البيانات المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية الأمريكية مقبولا عموما، ويمكن تبويب المبادئ المحاسبية من وجهة نظر المعيار إلى المجموعات التالية، المجموعة الأولى وتشمل افتراضات الوحدة الاقتصادية- الاستمرارية - وحدة النقد- الدورية، المجموعة الثانية وتشمل المبادئ وهي التكلفة التاريخية- الاعتراف بالإيراد- المقابلة - الإفصاح الكامل، بينما تشمل المجموعة الثالثة القيود وهي التكلفة/المنفعة- الأهمية النسبية- ممارسات الصناعة- التحفظ.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك خلاف بين المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما والإطار النظري لإعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB حيث يبنى الإطار الدولي على فرضيتين هما الاستحقاق والاستمرارية، بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية وتشمل القابلية للفهم والملائمة والموثوقية، والقابلية للمقارنة، فضلا عن اعتبارات عامة تشمل العرض العادل والامثال ل IFRSs ، المادية والتجميع والتفاصيل، الدورية، المعلومات المقارنة، اتساق العرض (الثبات).²

¹ محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص52.

² أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية- النموذج الدولي الجديد، الطبعة الأولى ، الأردن، 2010، ص24.

• ثانيا: الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

وبعني هذا تطبيق المبادئ المحاسبية واستمراريتها من سنة لأخرى، ويجب على المدقق أن يذكر في تقريره ثبات استعمال المبادئ أو واقعة استبدال مبدأ متعارف عليه بمبدأ آخر متعارف عليه كلما ترتبت على هذا الاستبدال آثار جوهرية في الحسابات المعنية، ومثل هذا التحفظ في التقرير ضروري لكي يعلم من يطلع على الحسابات بأن تغيراً طرأ على المبادئ المحاسبية المستعملة، ولأن عدم الإفصاح عن حدوث التغير قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الذين يعتمدون في قراراتهم على تلك البيانات المحاسبية.¹

• ثالثاً: الإفصاح الكافي

على المدقق أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى التضليل، كما تتعلق هذه القاعدة بالإفصاح عن الأمور التي تقتضي بذكرها القوانين المحلية السارية. ويدخل في نطاقها شكل البيانات الحسابية وترتيبها و المصطلحات المستعملة فيها والملاحظات المرفقة بها والأسس التي بنيت عليها الحسابات المدرجة فيها الالتزامات الطارئة وحقوق الغير في الموجودات وحصص الأرباح الممتازة المتأخر دفعها والمعلومات المناسبة والمتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل وبحقوق المساهمين وما إلى ذلك ويعتمد هذا المعيار على قرار المدقق نفسه النابع من تقديره الفني في تحديد المعلومات الهامة التي يقتضي الأمر الإفصاح عنها.²

• رابعاً: التعبير عن رأي المدقق

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة، أو توضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي.

وفي جميع الأحوال التي يرتبط فيها اسم مدقق الحسابات ببيانات مالية، ويجب أن يشتمل تقريره على عبارة صريحة تبين طبيعة افحص الذي أجراه المدقق ومقدار المسؤولية التي يتحملها، فعلى سبيل المثال يحدث أحيانا أن تعد البيانات المالية بدون تدقيق وتقدم على مطبوعات التدقيق وفي هذه الحالة يجب أن يبين المدقق في مكان بارز من كل صفحة من صفحات التقرير عبارة تحذيرية ، وإذا كانت تلك البيانات تحتوي أيضا على ملاحظات المدقق، عندها يجب أن تشتمل هذه الملاحظات أيضا على عبارة تفيد امتناع المدقق عن إبداء رأيه في محتويات تلك البيانات.³

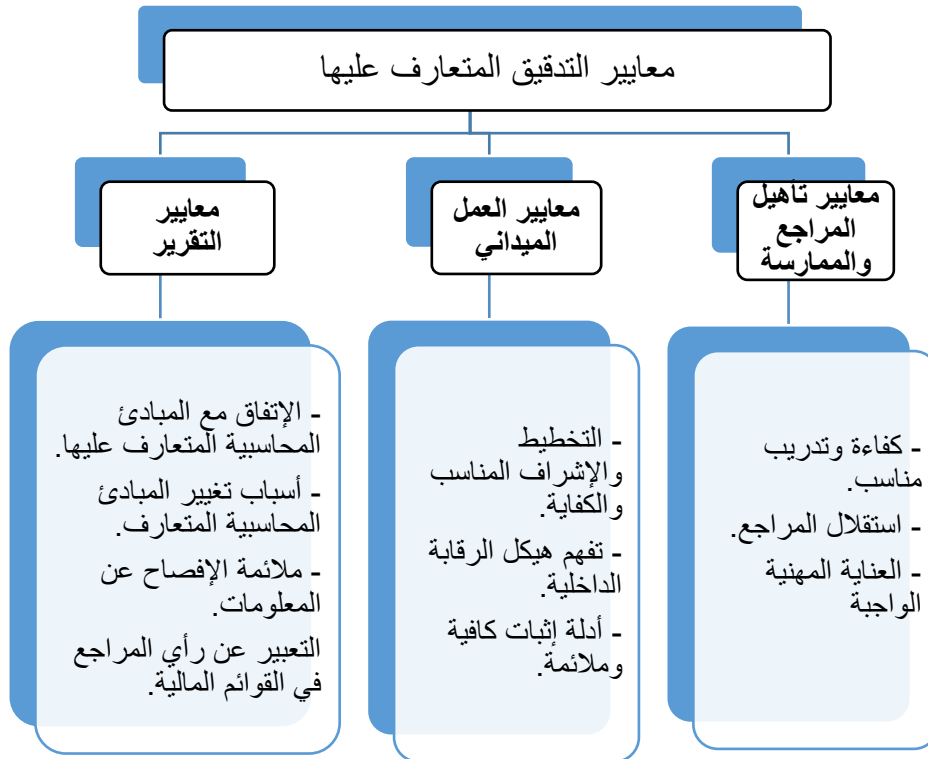
ويمكن تجميع معايير التدقيق الصادرة عن الهيئات العلمية والمهنية تحت ثلاثة مجموعات أساسية كما في الشكل التالي:

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 60..

² نفس المرجع، ص 61.

³ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 63.

الشكل (01) : معايير التدقيق



المصدر: طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المراجعة- شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول مسؤوليات وأخلاقيات المراجع،الدار الجامعية، قسم المحاسبة والمراجع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2010، 43.

المطلب الثالث: الإطار النظري لمعايير التدقيق الدولية ISA

لقد تم التف كبير إيجاد قواعد وأصول ممارسة مهنة التدقيق المتعارف عليها دوليا لتحل محل قواعد وأصول الممارسة المهنية المعمول بها إقليميا مع ظهور فكرة العولمة وتحري التجارة الخارجية، وعلى أساس ذلك تم تأسيس الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC عام 1977م بموجب اتفاقية بين 60 منظمة وهيئة محاسبية من 49 دولة، مهمته تطوير وتحسين مهنة المحاسبة بالشكل الذي يجعلها قادرة على توفير خدمات مستمرة وبنوعية رفيعة لصالح الجمهور.

الفرع الأول: مفهوم معايير التدقيق الدولية ISA

لقد تعددت تعاريف معايير التدقيق الدولية من مؤلف إلى آخر ومن باحث إلى آخر للوصول إلى تعريف شامل لها وتتمثل في ما يلي:

تعتبر معايير التدقيق الدولية بمثابة المقاييس والمبادئ المهنية التي توفر الإرشادات اللازمة بتمكين المدقق من القيام بالإجراءات الضرورية لتنفيذ عمليات التدقيق المختلفة.

عرف المجلس الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA معايير التدقيق الدولية بأنها " إرشادات أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه في مجال التدقيق والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور معايير التدقيق المحلية. وتحتوي معايير التدقيق الدولية على المبادئ والإجراءات الجوهرية، الإرشادات والإيضاحات المتعلقة بتدقيق القوائم المالية 1.

تعتبر المعايير الدولية للتدقيق بمثابة مقياس للأداء المهني ، فالمعايير تمثل النموذج الذي يستخدم في الحكم على توعية العمل الذي يقوم به المراجع الخارجي ، وتحدد المسؤولية التي يتحملها نتيجة قيامه بالفحص ، فمن الضروري أن يتم ذلك الفحص وفق المعايير المتعارف عليها وبذلك لا يتحمل المسؤولية في حالة ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك. 2

الفرع الثاني: خصائص معايير التدقيق الدولية ISA

رغم أنها غير إجبارية التطبيق إلا أن العديد من الدول لجأت إلى تبني أو تطبيق هذه المعايير نظرا للخصائص التي تتميز بها، وتتميز معايير التدقيق الدولية بالخصائص التالية: 3

- التركيز على التفصيلات إجراءات العمل الميداني لتقليل التفاوت والاختلاف بين ممارسي عملية التدقيق في نفس البلد وبين الدول والتقرب أكثر من الموضوعية ؛
- استخدمت اللجنة الدولية لتطوير معايير التدقيق الدولية لفظ " إرشادات التدقيق الدولية"، وذلك لتوفير قدر جيد من المرونة وهذا لترك المجال مفتوحا أمام مختلف المنظمات المهنية في دول العالم للاسترشاد بتلك المعايير لإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكيفها مع الظروف البيئية لكل دولة؛
- تعتبر معايير التدقيق الدولية أكثر عمومية وشمولا من غيرها من المعايير بأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم معظم دول العالم، وبالتالي فهي تمثل الإطار العام الذي ينظم مهنة المراجعة ويلقى قبولا عاما على نطاق الدول، كما أنها تعتبر قواعد أساسية عامة يجب إتباعها من قبل مزاولي المهنة.

¹ بوقابة زينب، مداخلة بعنوان متطلبات تكييف التدقيق القانوني في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية - المحور الرابع: متطلبات آفاق تطبيق كل من معايير التدقيق الدولية في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية يومي 11-12 أبريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ص 5.

² خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير التدقيق الدولية، دار البداية، الأردن، 2009، ص 40.

³ بوقابة زينب، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الفرع الثالث: أهداف وأهمية معايير التدقيق الدولية ISA

أولاً: أهداف معايير التدقيق الدولية ISA

يتم تطبيق معايير التدقيق الدولية عند القيام بعملية تدقيق القوائم المالية وعند تدقيق المعلومات والخدمات ذات العلاقة، والهدف الأساسي من إصدارها إيجاد مستويات وإرشادات مهنة تدقيق الحسابات، وما يرتبط بها من خدمات، قابلة للتطبيق عالمياً، كما أنها تهدف إلى: 1

- تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة التدقيق لمختلف الفئات؛
- وسيلة لتقييم الأداء المهني بعملية التدقيق وبالتالي تهدف المعايير الدولية إلى زيادة فعالية عمل المدقق، كما أن نطاقها واسع، فهو يشمل كل الخدمات التي يقوم بها المدقق، ومن ثم عمليات الفحص والتأكيد والخدمات ذات العلاقة؛
- تحسين جودة ووحدة ممارسة المهنة في العالم؛
- إصدار معايير التدقيق الدولية والخدمات ذات العلاقة، إصدار إرشادات على تطبيق معايير التدقيق الدولية؛
- جعل القوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية ذات موثوقية وصالحة للمقارنة والتحليل المالي؛
- وجود المعايير التدقيق الدولية جنباً إلى جنب مع المعايير المحاسبية الدولية يقيد المستثمرين الذين يتخذون قراراتهم على اعتبارات الدولية الأكثر من اعتمادهم على ظروف البيئة الدولية.

ثانياً: أهمية معايير التدقيق الدولية ISA

- أصدر الاتحاد الدولي مجموعة من المعايير تساعد المراجع الخارجي في أداء عمله بحيث تمده بالإرشادات والمفاهيم والإجراءات التي تساعد في إنجاز مهامه بكفاءة والجودة اللازمة، وتمثل أهميتها في: 2
- تمثل معايير التدقيق الدولية إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل؛
 - تساعد في تحسين أداء المراجع الخارجي والارتقاء بعمله والحكم على جودة أدائه، من خلال توفير الإرشادات والمفاهيم والمعايير اللازم لأداء مهمته وتنفيذها؛

¹ تمار خديجة ، تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية -دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص التدقيق والنظام المحاسبي المالي ، قسم المحاسبة والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2017/2016 ، ص 157 .

² محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى 2002 - الإسكندرية، مصر، ص 167 .

- تمثل أداة قابلة للتطبيق على كافة القوائم المالية بغض النظر عن حجم العمل وطبيعة نشاطه ونوع الصناعة، وهدف المؤسسة من حيث الربحية وغير الربحية ؛
- تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية؛
- إن التغيرات مثل العولمة، تحرير التجارة الدولية، وتكنولوجيا المعلومات ستفرض الحاجة لتوحيد معايير التدقيق، وستكون معايير التدقيق الدولية هي الأساس في هذا التوحيد؛
- إن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانساً بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة؛
- إن انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات، يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في مراجعة حساباتها.

✓ المطلب الرابع: عرض معايير التدقيق الدولية ISA

إن التنسيق بين مختلف الدول ووضع معايير تزيد من الثقة والمصدقية في عمل مدقق الحسابات يجعل من مهمة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) صعبة وشاقة، إذا يجب عليه أن يضع معايير دقيقة لا تحمل التأويل ومرنة تتلاءم مع الظروف المحيطة في نفس الوقت، وتعتبر محاولة ناجحة منه كونه نجح في جعل هذه المعايير تلقى القبول منذ إصدارها، حيث تبنى واستخدام هذه المعايير العديد من الدول والهيئات. 42

الفرع الأول: خطوات إصدار معايير التدقيق الدولية ISA

لبلوغ الأهداف المرجوة من معايير التدقيق عادة ما يتم إتباع الخطوات التالية عند إصدار معيار دولي جديد:

- يتم تكوين اللجنة نوعية لاختيار الموضوعات التي تحتاج لعمل دراسات منفصلة ومعمقة؛
- تقوم اللجنة الفرعية بإجراء الدراسة المعمقة على الموضوع المختار؛
- تقوم اللجنة الفرعية بإعداد مسودة المعيار المفتوح؛
- تقوم اللجنة الفرعية بتوثيق الدراسة المرفقة بالمعيار المفتوح؛
- إذا أقرت لجنة الممارسة الدولية مسودة المعيار المقترح يتم توزيعه على لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين وكذا المنظمات الدولية ذات الصلة لإبداء الرأي والتعليق على المسودة ، تتسلم لجنة ممارسة المراجعة الدولية تعليقات هذه الأطراف ثم تقوم بإعادة صياغة المعيار ، ويتم إصدار المعيار في صورته النهائية.

أولاً: أهم مكاتب التدقيق الدولية

وتسمى الشركات الدولية الرائدة في مجال التدقيق بـ (Big four) ، وكذلك فـات فور (Fat Four) هي تسمية تطلق على أكبر أربع شركات محاسبية وخدمات مهنية في العالم ، والذين يقومون بإجراء التدقيق لمعظم الشركات المساهمة العامة وأكبرها ، بالإضافة إلى الكثير من الشركات الخاصة . 1

ثانياً : لجنة التدقيق الدولية

- أعطيت لجنة التدقيق الدولية صلاحية ومسؤولية محددة وهي إصدار مسودات وأدلة التدقيق الدولية بالنيابة عن مجلس الاتحاد؛
- يتم اختيار أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات من ممثلين تعينهم منظمات الدول الأعضاء التي يختارها مجلس الاتحاد لعضوية اللجنة وعلى الممثل الذي تعينه المنظمة أو منظمات الأعضاء أن يكون عضواً فيها؛
- ضمت اللجنة الأولى في عضويتها ممثلين عن استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، الهند، اليابان، المكسيك، هولندا، الفلبين، بريطانيا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية؛
- يفترض كلما أمكن ذلك أن تضم اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة ممثلين عن الدول غير الأعضاء حتى يتم الحصول على أكبر قدر ممكن لوجهات النظر المختلفة. 2

الفرع الثاني : تبني واستخدام معايير التدقيق الدولية ISA

إن المعايير الدولية للتدقيق تتلق قبول من الدول يتزايد بشكل مستمر، ولكل دولة الحرية في اختيار الأسلوب الذي تستخدمه في تبني معايير التدقيق الدولية، ويمكن أن تستخدم معايير التدقيق الدولية كأساس لتطوير معايير محلية خاصة بدولة ما، أو تعتمد عليها في عمل معايير خاصة بها.

هناك عدة أساليب تستخدم لتبني معايير التدقيق الدولية وهي كالآتي :

أولاً : التبني الكامل للمعايير

تقوم بعض المؤسسات لتبني معايير التدقيق الدولية كلياً بنسبة 100% وإضافة إلى متطلبات تشريعية أو وطنية لها ، وتنتهج بعض الدول هذا الأسلوب نتيجة لعدم وجود جهات مختصة تقوم بوضع المعايير وهذا ينطبق على كثير

¹ نمار خديجة ، المرجع السابق ، ص 159 .

² عصام مرعي ، أدلة التدقيق الدولية : إتحاد المحاسبين الدولي ، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ، 1987، ص 15 .

من الدول النامية والتي ترغب في دخول الأسواق العالمية ، وهناك أكثر من 70 دولة قامت بتبني معايير التدقيق الدولية بصفة عامة منها على سبيل المثال الأردن ولبنان .1

ثانيا : استخدام معايير التدقيق الدولية في تطوير معايير وطنية في ظل عدم وجود اختلافات هامة

يمكن أن تستخدم معايير التدقيق الدولية كأساس لتنظيم معايير محلية خاصة بدولة ما، أو تعتمد عليها الدول في عمل معايير خاصة بها إذا لم يكن لديها معايير من قبل، ولا يمكن أبدا الإنكار بأن هذه المعايير قد لقت قبول معتبر من الدول، إذا تم تبني واعتماد هذه المعايير من طرف العديد من الهيئات والمنظمات، حيث تم استخدامها من طرف:2

- عدد من كبريات شركات المحاسبة الدولية كأساس لمعاييرها المستخدمة في التدقيق؛
- الشركات العامة التي تقدم تقارير خارج دولتها ؛
- الشركات التي تصدر أوراق مالية لأغراض عمليات التمويل الدولي؛
- الشركات التي تصدر أوراق مالية لأغراض عمليات التمويل المحلي؛
- المنظمات العالمية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD التي أقرت استخدام معايير التدقيق الدولية في تدقيق القوائم المالية في دوائرها المختصة؛
- هيئات المحاسبة الوطنية التي تستخدم معايير التدقيق الدولية كأساس لمعايير التدقيق الوطنية .

● **ثالثا : استخدام معايير التدقيق الدولية في تطوير معايير وطنية في ظل وجود اختلافات هامة**

في حالة وجود اختلافات هامة بين المعايير الوطنية ومعايير التدقيق الدولية تقوم الدول بوضع ملاحظات في نهاية كل معيار تحدد فيه مدى الاختلافات بين المعيار الوطني والدولي مع تفسير لهذا الاختلاف ، إن الهدف من ذلك هو تنبيه المدقق إلى الاختلافات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقريره والذي يوضح فيه أن التدقيق الذي قام به قد تم وفقا لمعايير التدقيق الدولية ففي حالة تطلب المعيار الدولي إجراءات تدقيق إضافية غير مرغوبة في المعيار المحلي ، فإنه يجب على المدقق أن يقوم بهذه الإجراءات في حالة وجود اختلافات هامة بين المعايير الوطنية ومعايير

¹ عبد الله أحمد عمر بامشموس، تطبيق معايير التدقيق الدولية، مقال منشور في مجلة المحاسب القانوني، العدد 09، مارس 2010، ص 08،
(بالنصرف) موجود في الرابط التالي: <http://www.yacapa.oeg/yacpafiles/file/magazine/9.pdf>.

² بملولي نور الدين، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر - دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، 2016/2017، ص ص 47، 48.

التدقيق الدولية تقوم الدول بوضع ملاحظات في نهاية كل معيار تحدد فيه مدى الاختلافات بين المعيار الوطني والدولي مع تفسير لهذا الاختلاف ، إن الهدف من ذلك هو تنبيه المدقق إلى الاختلافات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقريره والذي يوضح فيه أن التدقيق الذي قام به قد تم وفقا لمعايير التدقيق الدولية ففي حالة تطلب المعيار الدولي إجراءات تدقيق إضافية غير مرغوبة في المعيار المحلي ، فإنه يجب على المدقق أن يقوم بهذه الإجراءات إذا كان يريد الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.¹

الفرع الثالث: الهيئات المهنية المهتمة بمعايير التدقيق الدولية ISA

بسبب التغيرات العالمية وحدث المنافسة والرغبة في توحيد الممارسات المتعلقة بالتدقيق ، وكنتييجة لذلك تأسست الهيئات المكلفة بإعداد معايير التدقيق الدولية والمتمثلة في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ولجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC.

قبل سنة 1992 تولت وزارة المالية تسيير المهنة حيث كانت هي السلطة التي تتولى منح الاعتماد، تنظيم المهنة والوقوف عليها من جميع النواحي.

أولا: الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

هي المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق العالم، ويعمل الاتحاد مع أعضائه والمنتسبين له البالغ عددهم 157 المنتشرين في 118 دولة لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة.

يمثل أعضاء ومنتسبي الاتحاد للمحاسبين، وأغلبهم هيئات محاسبية مهنية وطنية، 2.5 مليون محاسب يعملون في مزاولة المهنة وفي القطاع العم وفي المجالات الصناعية والتجارية و المجالات الحكومية والأكاديمية.

ولقد انبثق الاتحاد من لجنة التنسيق الدولي لهنة المحاسبة يوم 1977/10/07 بموجب اتفاقية 63 منظمة مهنية من 49 دولة.²

تعتبر عضوية الإتحاد الدولي للدول الراغبة للانضمام لها والراغبة في الانضمام لها مفتوحة لكل المنظمات المعترف بها رسميا في بلادها من خلال القانون، كما تقضي العضوية في الإتحاد ضمن العضوية التلقائية في لجنة معايير المحاسبة الدولية.

قد قامت لجان الإتحاد بوضع المعايير التالية:

¹ عبد الله عمر بامشموش ، مرجع سبق ذكره ، ص 08 .

² سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 156-158.

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكد؛
 - معايير دولية لرقابة الجودة؛
 - قواعد دولية لأخلاقيات المهنة؛
 - معايير التأهيل الدولية؛
 - معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- يظم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس، وينفذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية:
- **لجنة التعليم:** تضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس؛
 - **لجنة السلوك المهني:** تضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات والأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد؛
 - **لجنة المحاسبة المالية والإدارية:** تعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد عن مستوى كفاءة محاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر بيانات لازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد؛
 - **لجنة القطاع العام:** تضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية.¹

ثانيا: لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC

لقد أعطيت لهذه اللجنة صلاحيات لإصلاح مسودات معايير التدقيق التابعة نيابة عن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات ، ويتم تعيين أعضاء لجنة ممارسة التدقيق الدولي من قبل منظمات يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد الدولي IFAC ، وقد تضم اللجان للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة ، حيث يتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط ، وتتضمن لجنة ممارسة التدقيق الدولي ابتداء من 1994 أعضاء من 13 دولة.²

¹ تمار خديجة، تقارير التدقيق الخارجي إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص التدقيق والنظام المحاسبي المالي، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016. 2017.

² سمير محمد الصبان، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

بعد أن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم اللجنة بتفويض أولية هذه اللجنة الفرعية بدراسة المعلومات الأساسية التي تكون على شكل بيانات ووصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء الهيئات الإقليمية أو الهيئات الأخرى، ومن ثم تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة، وبعدها تقوم اللجنة بتوزيع المسودات ليقوم المنظمات الأعضاء أرائهم، ومن ثم تعدل اللجنة مسودات العرض بالشكل المناسب بعد أن تتلقى تلك التعليقات وتقوم بدراستها و التصويت عليها بحسب قواعد الأغلبية، وعند إصدار البيان يتم تحديد تاريخ سريرية وتكون لغته الانجليزية.

لقد أصدرت اللجنة الدائمة تمهيدا أو مقدمة عن المعايير الدورية كتدقيق الحسابات ورد بما يلي:

- هدف إصدار المعايير هو تطوير و تدعيم مهنة المحاسبة الدولية المترابطة استنادا إلى قواعد منسقة ؛
- تدرك اللجنة أن الأنظمة المحلية الخاصة بالقوانين والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الحكومية أو المهنية في كل بلد بدرجة مختلفة؛
- تأثر على الممارسات المهنية في عمليات التدقيق؛
- تحاول اللجنة أخذ مظاهر الاختلاف بين معايير التدقيق المطبقة في كل دولة بعين الاعتبار في محاولة لتحقيق القبول الدولي لهذه المعايير؛
- تكون الأولوية للمعايير والمتطلبات المحلية عن تلك الصادرة عن اللجنة إلا في الحالات التي لا توجد فيها معايير محلية عندئذ تطبق بصورة تلقائية المعايير الدولية؛
- يتسع مجال تطبيق هذه المعايير بحيث يشمل كل من التدقيق أو فحص مستقل بغرض إبداء الرأي في المعلومات أية وحدة بغض النظر عن حجمها وهدفها وشكلها القانوني، ويتطلب الأمر الالتزام بهذه المعايير كل ما أمكن ذلك في كافة النشاطات التي يقوم بها مدقق الحسابات، ومع كل معيار يتحدد مدى الالتزام به ؛
- تعطى المنظمات في الدول الأعضاء الحق في إعداد الترجمة المناسبة باللغة المحلية، مع توضيح اسم المنظمة التي قامت بالترجمة للنص الانجليزي الصادر عن الاتحاد؛
- لقد صدرت المعايير في إصدارات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية ثم أعاد الاتحاد تبويب هذه المعايير طبقا لارتباطها بمراحل عملية التدقيق.

أصبح لدينا بناء على ذلك رقمان لكل معيار أحدهما طبقا لتاريخ الإصدار والثاني طبقا لموضوع المعيار و أخذ التبويب الأول تبويبا يبدأ من رقم 01 وأخذ التبويب الثاني تبويبا يبدأ من الرقم 200 بعد تقسيم عملية التدقيق.¹

المبحث الثاني: الإطار العام لمعايير التدقيق الجزائرية

اتسم التدقيق في الجزائر بنوع من ألا تنظيم من الفوضى وعدم وجود ضوابط وحدود لممارسة المهنة بديل أنه لم يعاد النظر في النصوص التشريعية المتعلقة بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد سنة 1991 إلى غاية 2010، فقد وضعت معايير تدقيق جزائرية مؤخرًا من طرف لجنة خاصة والتي تشمل مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية والاستقلال بمتطلبات التقرير والأدلة، فهذه المعايير نموذج يستخدم للحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المدقق.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق في الجزائر

تعتبر الجزائر أواخر الدول التي تبنت معايير التدقيق، ولذلك سنسلط الضوء على كيفية نشأة وتطور التدقيق في الجزائر بالإضافة إلى التعريف بالهيئات المشرفة على التدقيق وكذا اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية بالإضافة إلى معرفة حاجة الجزائر إلى إصدار معايير تدقيق محلية.

الفرع الأول: نشأة مهنة التدقيق في الجزائر

إن مهنة التدقيق هي مهنة حديثة في الجزائر، وقد عرف التدقيق في الجزائر تطورات كبيرة خلال عدة قوانين لتنظيمها وذلك من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية على مستوى البلاد، فيمكن تلخيص هذه التطورات في 4 مراحل:

المرحلة الأول: الفترة ما بين 1980-1996

بدأ تنظيم التدقيق في الجزائر سنة 1996م بموجب الأمر 69-107 المؤرخ في 1996/12/31 المتعلق بقانون المالية 1970 حيث أشار إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية والاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها.

ثم جاء مرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/16 الذي يحدد واجبات ومهمة محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية والمختلطة.²

¹ تمار خديجة، مرجع سابق، ص 156.

² سيد محمد، بوعرار شمس الدين، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية ومهنة التدقيق، ملتقى دولي، سعد دحلب، البلدة، يومي 11 و12 ديسمبر 2012، ص3.

المرحلة الثانية: الفترة ما بين 1980-1988

بعد الصدمة البترولية التي أصابت أسعار البترول وكشفت عيوب وأساليب الاقتصاد الوطني وبدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا ومضمونا، وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تأخذ في الغالب شكل شركة بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة، ومن ثم يمكن أن تخضع للإفلاس إذا تعرضت لعسر مالي، وقد ترتبت على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة مما يعني إعادة الاعتبار بمهنة التدقيق، وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم 80-05 المؤرخ في 1980/03/01 المتعلق بنشاط وطبيعة المراقب من طرف مجلس المحاسبة.¹ حيث ألغى هذا القانون الأمر 69-107 كما ألغى المرسوم 70-173، قد نص على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تطور العملية المالية والمحاسبية.

إلا أن إلغاء هذه القوانين لم يكن كافيا لتعديل محتوى النصوص القانونية المنظمة لمهنة فيما يتعلق بالعناصر التالية:

- شروط تعيين مدققي الحسابات؛

- مهام وواجبات هؤلاء المهنيين؛

- مسؤولياتهم، وبصفة عامة كل ما يتعلق بالقوانين والأنظمة لتدقيق الحسابات.

وبقي الحال إلى غاية صدور المادة 196 من قانون المالية سنة 1885 حيث نص على أنه يتم تعيين محافظين للحسابات بالنسبة للمؤسسات العمومية والمؤسسات التي تملك فيها الدولة أو هيئة عمومية حصصا في رأسمالها الاجتماعي.²

المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1988-1991

بموجب القانون رقم 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون 88-04 المتعلق بالقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية والاقتصادية ثم الفصل التام بين التدقيق الخارجي لحسابات المؤسسات الاقتصادية التي يمارسها محافضي الحسابات، وتقييم طرق تسييرها التي يتولاها التدقيق الداخلي تحت سلطة مجلس إدارة المؤسسة.

¹ المرجع نفسه، ص 04.

² عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012-2013، ص ص 116-117.

ثم جاء القانون 90-32 المتعلق بمجلس المحاسبة ليراعي التغيرات الجديدة في المؤسسات العمومية، حيث أصبحت العمليات التي تتناولها المؤسسات العمومية الاقتصادية ليست من اختصاص مجلس المحاسبة بل تنحصر مهمته في الرقابة اللاحقة لمالية الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكل هيئة خاضعة لقواعد القانون الإداري.¹

المرحلة الرابعة: الفترة ما بين 1991-2010

بموجب القانون 88-01 نتج عنه صدور القانون رقم 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 حيث أنشأ بموجب هذا الأخير المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وأوكلت له مهنة تدقيق الهيئات والمؤسسات التي ليست اختصاص مجلس المحاسبة.

وقد صدر قانون رقم 95-20 الذي يعدل وبلغى بعض أحكام القانون 90-32 المتعلق بمجلس المحاسبة كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 96-136 لسنة 1996 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد باعتبارها مهن مستقلة تقتضي وجود دستور ينظم آدابها وسلوك أعضائها.

ثم صدر مقرر سنة 1999 يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وشروط الالتحاق بمهنة التدقيق، وقد عدل هذا المقرر في سنة 2002 و ثم في سنة 2006، وذلك بالموافقة على شهادات أخرى تم إضافتها تمنح الحق بالالتحاق بالمهنة.

أما في سنة 2010، تم صدور قانون جديد لينظم مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كذلك يلغي أحكام القانون 91-08 المنظم للمهنة وهو القانون 10-01 المؤرخ في 2010/10/29.²

الفرع الثاني : الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر

إذا إن الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر لا يمكن فصلها عن نشأة مهنة التدقيق ولا عن المحاسبة ذلك باعتبار أن التدقيق مرحلة متقدمة يتم تناولها عندما يتحكم الأعوان الاقتصاديين من المحاسبة.

أولا: المجلس الوطني للمحاسبة

تم إحداث المجلس الوطني للمحاسبة بصدور المرسوم التنفيذي 96-318 في سنة 1996 تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، حيث حدد هذا المرسوم كل من مهام وصلاحيات المجلس، تشكيلته وكل الأحكام التي تسيره، وكان عمل هذا المجلس كل البعد على تنظيم مهنة التدقيق المحاسبي، لكن بعد الإصلاحات التي شهدتها مهنتي المحاسبة والتدقيق

¹ سيد محمد، بوعرار شمس الدين، مرجع سابق، ص 04.

² عمر الشريقي، مرجع نفسه، ص 118.

وخاصة بعد صدور القانون 01-10 تم سن مرسوم تنفيذي 11-24 في سنة 2011 والذي ألغى لدوره المرسوم التنفيذي السابق 96-318، حيث أن المرسوم الجديد أعاد تشكيلة المجلس، تنظيمه وسير عمله.¹

ثانيا: المصنف الوطني للخبراء للمحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

نتيجة للإصلاحات التي شهدتها مهنة المحاسبة والتدقيق ولا سيما إصدار القانون 01-10 تم إحلال المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين التي أنشأت بموجب القانون 91-01 ب3 هيئات جديدة: المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويظم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومهنة وحافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها القانون 01-10، وبهذا الإصلاح فقد تم الفصل بين مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد من حيث التنظيم والتسيير، فكل مهنة أصبحت تخضع لسلطة هيئة خاصة بها، مع العلم أن كل هيئة من الهيئات المذكورة تعمل بالتنسيق مع وزير المالية ويسير كل منها مجلس وطني خاص بها وقد كلفت تلك الهيئات بموجب المادة 15 من القانون 01-10 بما يلي:2

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها؛
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها وزير المالية وينشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

الفرع الثالث: الحاجة إلى معايير التدقيق الجزائرية NAA

أولا: ضرورة إصدار معايير التدقيق الجزائرية

إن ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر في الماضي كانت مختلفة عن الممارسات الدولية كونها تخضع لممارسات ميدانية لا تستند إلى معايير واضحة ومضبوطة قانونية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى باعتبار الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن

¹ المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 2011/01/27، المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة لتنظيمه وقواعد سيره، العدد 07، 2011، المواد: 2، 3، 4، ص ص 04.05.

² القانون 01-10، المؤرخ في 2010/06/29، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، 2010، المادة 15، ص 06.

ينمو بمعزل عن اقتصاديات الدول العالمية الأخرى، وبالتالي فهو يؤثر ويتأثر بالبيئة العالمية المحيطة به، ونظرا للظروف الجيوسياسية المفروضة على الجزائر على غرار المفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومسايرة التطورات الاقتصادية العالمية واستكمالاً لسلسلة الإصلاحات المحاسبية التي باشرت الجزائر خاصة بعد صدور النظام المحاسبي المالي الجديد والذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ISA، للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، أضحى لزاماً على السلطات الجزائرية التفكير في إصدار معايير التدقيق الجزائرية تتماشى مع معايير التدقيق الدولية وتخدم مهنة التدقيق في الجزائر، وكانت بداية ورشة العمل سنة 2011 لتصدر أول مجموعة من المعايير في فيفري 2016، من طرف المجلس الوطني للمحاسبة، تليها بعد ذلك مجموعات أخرى من المعايير 1.

ثانيا: ضرورة توفير بيئة ملائمة لتطبيق معايير التدقيق

- حتى يستطيع محافظ الحسابات تطبيق معايير التدقيق لا بد من توافر عوامل تساعد على ذلك ومن أهمها: 2
- وجود قوانين ضريبية واضحة تتسم بالعدالة والشفافية، وتضمن قدراً كافياً من الإفصاح عن البيانات المهنية تراعي متطلبات اقتصاد السوق؛
 - وجود نظام قضائي مستقل وفعال وقادر على سرعة حل القضايا المختلفة بكفاءة وعدالة بعيداً عن أي مؤثرات؛
 - وجود نظام محاسبة شفاف يسمح بالحصول على بيانات مالية يعتمد عليها تستند إلى معايير المحاسبة والتدقيق الدولي؛
 - رفع كفاءة الإدارات والأجهزة الحكومية، والحد من الإجراءات البيروقراطية فيها عن طريق تفعيل التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الإدارات والأجهزة وتقييم أدائها بانتظام طبقاً لمعايير واضحة ومحددة.
 - وجود آليات للمشاركة، عن طريق إنشاء جمعيات وهيئات مهنية لكل قطاع من القطاعات منظمة بقوانين تضمن فاعليتها، وتساهم تلك الجمعيات والهيئات المهنية مساهمة فاعلة في عملية وضع مختلف السياسات الحكومية، والعمليات التشريعية والرقابية؛

¹ بوحنة علي، مهنة محافظ الحسابات بين الواقع والالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية NAA - دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - الممسيلة، 2019/2018، ص 40.

² المرجع نفسه، ص 41.

- تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية عن طريق توفير معلومات تفصيلية حقيقية تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة، وضمان سلامة البيانات المالية المدققة، وقوة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة ومعرفة مواطن الضعف بما يسمح بمعالجتها.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2016/02/04

بادرت وزارة المالية (المجلس الوطني للمحاسبة) إلى إصدار معايير تدقيق جزائرية والتي بلغ عددها 16 معيار موزعة على أربعة مجموعات تضم كل مجموعة أربعة معايير وسنحاول في هذا المبحث عرض المجموعة الأولى من معايير التدقيق الجزائرية بموجب المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 والذي يهدف إلى وضع أربعة معايير جزائرية للتدقيق حيز التنفيذ.

الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق-210- "اتفاق حول مهام التدقيق"

لقد تبنت الجزائر إصلاحات محاسبية من خلال إصدار نظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، ما تبنت أيضا إصلاحات على مهنة التدقيق من خلال إصدار القانون 10-01 ، ومن المعايير التي أصدرها المجلس المحاسبي سنة 2016 المعيار الجزائري للتدقيق 210 المرسوم ب " اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق"الذي سنقوم بدراسته ومعرفته، خلال هذا المطلب.

كما هو مبين كالتالي:

أولا: التعريف بالمعيار

يعني معيار التدقيق الجزائري رقم 210 الصادر بموجب المقرر رقم 02 المؤرخ في 04 فيفري 2016 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، بمعالجة واجبات المدقق بالاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء من الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق.¹

ثانيا: مجال تطبيق المعيار

- يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق؛

¹ علي عبد الصمد عمر، خالدي راضية، معيار الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق في بيئة التدقيق الجزائرية- دراسة مقارنة مع المعيار الدولي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10- سبتمبر 2018، ص ص 72,73.

- يخصص المعيار كل مهام التدقيق الكشف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذا المهام الملحقه، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة؛
- لا تشكل نماذج رسائل المهمة المقترحة في الملحق إلا أمثلة يجب تكييفها والشروط الخاصة بالمهمة؛
- يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة.

ثالثا: الأهداف

- إن هدف المدقق هو قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجري التدقيق على أساسها والتي قد تم الاتفاق عليها:
- ضمان أن الشروط مسبقه للتدقيق مجتمعة؛
- بعد التأكد من وجود تفاهم مشترك بين المدقق والإدارة، وعند الاقتضاء للقائمين على الحكم في المؤسسة، على أحكام مهمة التدقيق.
- يجب على المدقق أن يطلب من الكيان تأكيد موافقته على الأحكام والشروط المعروضة في رسالة المهمة.
- يجب أن يدون في ملف عمله كل اختلاف محتمل.¹

الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق -505- "التأكيدات الخارجية"

من أجل تحسين عمل المدقق وحسب إصدارات معايير التدقيق الجزائرية NAA تم إصدار المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 " التأكيدات الخارجية"، والهدف منه هو أعداد الحسابات وفق المبادئ المحاسبية بشكل منتظم مع مراعاة مبدأ الثبات وأن تكون المعلومات المتاحة تتوافق مع معلومات المدقق، وفي هذا المطلب نحاول توضيح هذا المعيار كما يلي:

أولا: التعريف بالمعيار

التأكيد الخارجي هو عبارة عن قرائن ودلائل إثبات الحصول عليها عن طريق الغير(زبائن، هيئات حكومية، مؤسسات أخرى...) ويكون خطيا، على شكل ورقي وإلكتروني أو أي شكل آخر يكون موجهها إلى المدقق مباشرة.

ثانيا: مجال التطبيق

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 505 استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.

¹ المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق م.ج.ت 210، م.ج.ت 505، م.ج.ت 560، م.ج.ت 580، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، ص 07.

ثالثا: الهدف

هدف المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ لهذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصدقية.¹

الفرع الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق-560- " أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة"

في ظل الإصلاحات التي مست مهنة التدقيق في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة معايير محلية ومن بين هذه المعايير معيار رقم 560 " الأحداث اللاحقة" المتضمن الأحداث الواقعة بعد إقفال الحسابات وتاريخ تقرير المدقق، حيث سنقوم بهذا المطلب إبراز كيفية تعامل المعيار مع هذه الأحداث.

أولا: التعريف بالمعيار

يقصد بالأحداث اللاحقة التي تقع:²

- بين تاريخ إعداد الكشوف المالية وتاريخ إعداد تقرير المدقق؛
 - بعد تاريخ إعداد التقرير إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية.
- كل الأحداث التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ تقرير المدقق، وكذا الحقائق التي تكشف بعد هذا التاريخ، ويجب أن يشير تقرير المدقق إلى أثر الأحداث والمعاملات المنتهية إلى عمله والواقعة إلى غاية تاريخ إصدار التقرير.

يحدد المنهج المحاسبي المطبق نوعين من الأحداث:

- تلك التي تأكد الظروف السائدة عند تاريخ إقفال الحسابات؛
- تلك التي تدل على ظروف ظهرت بعد تاريخ إقفال الحسابات.

ثانيا: مجال التطبيق

يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.

ثالثا: الأهداف

أهداف المدقق في إطار هذا المعيار هي:

¹ المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 505: التأكيدات الخارجية، مرجع سابق، ص02.

¹ أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات - مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية-، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2015، ص 20.

- الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة والتي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشف المالية (تاريخ الإقفال) وتاريخ تقريره، والتي تتطلب إحداث تعديلات على الكشف المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تم معالجتها وقفا للمنهج المحاسبي المطبق؛
- المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت ستؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ.¹

الفرع الرابع: المعيار الجزائري للتدقيق -580- "التصريحات الكتابية"

قامت الجزائر بإصدار مجموعة من المعايير عن طريق السلطات الوصية على مهنة التدقيق من خلال مبادلة المجلس الوطني للمحاسبة CNC، وهذا عن طريق لجنة المتابعة للمعايير الجزائرية، حيث قامت هذه الأخيرة بطرح عدة معايير من بينها المعيار 580 "التصريحات الكتابية"، الذي سوف نتطرق له من خلال دراسته في هذا المطلب وهو موضح كما يلي:

أولا: التعريف بالمعيار

التصريحات الكتابية هي عبارة عن كل المعلومات الضرورية للمدقق في إطار مراجعة الكشف المالية، وهي بذلك تعتبر عنصرا مقنعا، وبالرغم من كونها كذلك إلا أنها تعتبر في حد ذاتها عناصر مقنعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمسائل التي تعالجها.

ثانيا: نطاق تطبيق المعيار

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 580 إلزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الكيان في إطار مراجعة الكشف المالية.

إن الواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المتعلقة بالتصريحات الكتابية لا تقيد تطبيق هذا المعيار.

ثالثا: الهدف من المعيار

إن هدف المدقق من وراء تطبيق هذا المعيار هو:

- تأكيده بأن الكيان قام بمسؤولياته على أكمل وجه؛
- تعزيزه للعناصر المقنعة الأخرى المتعلقة بالكشف المالية؛

¹ المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-560- الأحداث اللاحقة، مرجع سبق ذكره، ص02.

- تأكيده بأن الكيان قام بالرد بشكل ملائم أو عدم الرد على التصريحات الكتابية المطلوبة منه.¹

المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2016/10/11

وفقا للقرار رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن ثاني إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق ووفقا لهذا المقرر فقد تم وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية وهي كتالي:

الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق -300- "تخطيط تدقيق الكشف المالية"

تم قراءة المعيار الجزائري للتدقيق 300 على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق 200 "الأهداف العامة للمدقق المستقل وأداء التدقيق من خلال المعايير الجزائرية للتدقيق" ويهدف التخطيط إلى إعداد إستراتيجية عامة للتدقيق تتكيف مع المهمة وعرض برنامج العمل ويقوم بهذه المهمة المسئول عن عملية التدقيق.

أولا: مفهوم تخطيط تدقيق الكشف المالية

هو عبارة عن وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة المستمرة والمتكررة، المرتبطة بنهاية السابق وتتواصل إلى غاية انتهاء التدقيق الجاري.²

ثانيا: مجال التطبيق

- يدرس المعيار م.ج.ت 300 التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشف المالية؛

- يخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة؛

- تعالج على حدا المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية.

ثالثا: هدف رزنامة التخطيط

يستوجب تخطيط التدقيق إعادة إستراتيجية عامة للتدقيق كيفية للمهمة، وعرض برنامج عمل يفيد التخطيط

الملائم تدقيق الكشف المالية، حيث يساعد المدقق في هذا النحو على:

- الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة لذات التدقيق؛

- التعرف على المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب؛

- التنظيم والتسيير الصحيحين لمهمة التدقيق بهدف جعلها فعالة وذات كفاءة.

كما أن التخطيط الملائم يساعد في:

¹ المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-580- "التصريحات الكتابية"، ص02.

² الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، رقم 150، الجزائر، 11 أكتوبر 2016

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

- اختيار أعضاء الفريق المكلف بالمهمة، ذوي المستوى المناسب من القدرات والكفاءات لمواجهة المخاطر المتوقعة، مع التوجيه الصحيح للمهام؛

- التسيير والإشراف على أعضاء الفريق المكلف بالمهمة ومراجعة أعمالهم؛

- تنسيق الأعمال المنجزة من طرف مدققي العناصر المشكلة للمجتمع والخبراء إن أمكن ذلك.

طبيعة وامتداد التخطيط يتغيران حسب حجم ودرجة تعقيد الكيان.

التخطيط هو عملية مستمرة ومتكررة غالبا ما تبدأ بعد فترة وجيزة أو مرتبطة بنهاية التدقيق السابق ويتواصل طوال المهمة إلى غاية الانتهاء من التدقيق الجاري.

تتضمن هذه العملية الحاجة إلى اعتبار بعض المسائل، حتى قبل تحديد وتقييم المدقق لمخاطر الاختلالات المعتبرة، مثل:

- الإجراءات التحليلية التي يتعين وضعها حيز التنفيذ كإجراءات تقييم المخاطر؛

- التعرف العام للإطار التنظيمي والقانوني الذي يخضع له الكيان وكيفية مطابقة هذا الأخير له؛

- تحديد الاعتبارية؛

- مشاركة الخبراء؛

- إنجاز إجراءات أخرى لتقييم المخاطر.

يمكن للمدقق أن يقرر مناقشة إدارة الكيان حول بعض المسائل التي تمس بالتخطيط.¹

الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق -500- "العناصر المقنعة"

من بين المعايير التي تم إصدارها نجد المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 "العناصر المقنعة"، والذي يتضمن كيفية تصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على الأدلة المقنعة الكافية والمناسبة قصد استخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها المدقق لتأسيس رأيه.

¹ المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المتضمن المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 300- (م.ج.ت) 500- (م.ج.ت) 510- (م.ج.ت) 700-، ص ص 03، 04.

أولاً: التعريف بالمعيار

يوضح هذا المعيار في إطار تدقيق الكشف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير وتنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها المدقق من أجل إبداء الرأي.¹

أولاً: مجال التطبيق

- يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة" في إطار تدقيق الكشف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه؛

- يطبق هذا المعيار على جميع العناصر المضمنة أثناء التدقيق.

تعالج معايير جزائية أخرى للتدقيق:

- جوانب معينة للتدقيق (م.ج.ت 315، م.ج.ت 501)؛
- عناصر مقنعة يتم جمعها لعلاقتها بمواضيع معينة (م.ج.ت 570)؛
- إجراءات خاصة لجمع العناصر المقنعة (م.ج.ت 520)؛
- تقدير مدى كفاية وملائمة العناصر المقنعة المضمنة (م.ج.ت 200 و م.ج.ت 330).

ثانياً: الهدف

يهدف المدقق إلى تصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق والتي من شأنها تمكينه من الحصول على العناصر المقنعة الكافية والمناسبة قصد استخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها المدقق في تأسيس رأيه.²

الفرع الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق -510- "مهام التدقيق الأولية- الأرصادة الافتتاحية"

يحتوي هذا المعيار على المبادئ الأساسية و الإجراءات والإرشادات ذات العلاقة على شكل شروح وإيضاحات ومعلومات أخرى، ويتم استعمال المعيار الجزائري للتدقيق رقم -510- عند التدقيق البيانات المالية ويتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة لتدقيق المعلومات الأخرى ، وستتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم ونطاق هذا المعيار.

¹ بصري ريم، دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق ونظيره الدولي- دراسة حالة المعيار رقم 500 "العناصر المقنعة"، بحث مقدم في مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، سبتمبر 2018، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 139.

² المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-500- "العناصر المقنعة"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

أولاً: التعريف بال معيار

يقوم هذا المعيار بمعالجة الواجبات المنقاة على عاتق المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية بحيث يجب على المدقق جمع أدلة إثبات مقنعة وكافية كي يتحقق من عدم وجود انحرافات جوهرية في الأرصدة الافتتاحية سواء من جانب النقل، والتأكد من التطبيق الأمثل للسياسات والطرق المحاسبية.¹

ثانياً: مجال تطبيق المعيار

- يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية؛
- تتضمن الأرصدة الافتتاحية أيضاً المبالغ الواردة والكشوف المالية، العناصر الموجودة في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم معلومات، مثل:

● الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة: الاحتمالات الالتزامات المسجلة خاصة خارج الميزانية.

- مهمة التدقيق الأولية هي المهمة التي تتسم فيها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها:

● لم تكن موضوع التدقيق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق " السالف".

تضاف إلى الواجبات المطلوبة في هذا المعيار تلك المذكورة في معايير التدقيق الجزائرية 300 و 710.

ثالثاً: الهدف

يجب على المدقق في إطار مهمة التدقيق الأولية، جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أن:

- قد تم عند إعادة الافتتاح نقل أرصدة إقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح وأنها لا تحتوي على أي اختلال له تأثير معتبر على الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية؛

- الطرق المحاسبية الملائمة والتي انعكست في الأرصدة الافتتاحية قد تم تطبيقها بشكل دائم في أعداد الكشوف المالية للفترة الجارية؛

- قد تم التسجيل المحاسبي لأثر التغيرات الحاصلة في الطرق بصفة ملائمة وتم عرضه بشكل صحيح ويكون موضوع معلومات دالة في هذه الكشوف وفقاً للمرجع المحاسبي المطبق.²

¹ وزارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-510- مهام التدقيق الأولية- الأرصدة الافتتاحية"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الفرع الرابع: المعيار الجزائري للتدقيق – 700- "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق لكشوف المالية"

وفقا لما جاء في نص المقرر 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن ثاني إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق، تم في هذا المقرر وضع أربعة معايير جزائرية حيز التنفيذ وسنذكر في هذا المطلب تعريف ونطاق المعيار 700.

أولا: نطاق المعيار

يعالج المعيار م.ج.ت 700 ما يلي:

- التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية؛

- شكل ومضمون رأي المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل.

الرأي الغير معدل هو ذلك الذي عبر عنه المدقق حين خلص إلى أن إعداد الكشوفات المالية، في كل جوانبها المهمة قد تم وفق المرجع المحاسبي المطبق.

ثانيا: الأهداف

تتمثل أهداف المدقق فيمل يلي:

- تشكيل رأي حول الكشوف المالية قائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة؛

- التعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي.1

المطلب الرابع: معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2017/03/15

صدرت بموجب المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 الصادر عن وزارة المالية والذي يهدف إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق التي سنقوم بشرحها وتناول بعض الأساسيات الخاصة بها.

الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق – 520- "الإجراءات التحليلية"

لقد تعددت التعاريف المستخدمة في التعبير عن الأساليب الحديثة المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي منها: المراجعة التحليلية، الفحص التحليلي، المراجعة الإنتقادية، ونظرا للتطور الكبير الذي شهدته مهنة التدقيق وظهور الأساليب الكمية المتقدمة ظهر المعيار رقم 520 "الإجراءات التحليلية" كمصطلح حديث الذي يعبر عن إحدى

¹ المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) -700- تأسيس الرأي وتقرير التدقيق لكشوف المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الوسائل الهامة التي يلجأ إليها المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق الخارجي، وسنحاول في هذا المطلب التعريف بالمعيار وشرح عناصره كما هو مبين:

أولاً: التعريف بالمعيار

تعتبر الإجراءات التحليلية هامة لتحديد المحالات والعناصر التي تحتوي على مخاطر مرتفعة والتي تستحق المزيد من الفحص والعناية.

كما عرفها المعيار الدولي للمراجعة بأنها: "تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث عن التقلبات والعلاقات التي متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها.

ثانياً: مجال تطبيق المعيار

- يعالج هذا المعيار:

- استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها؛
 - إلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات التي تتم في نهاية.
- تسمح الإجراءات التحليلية الموضوعية حيز التنفيذ أثناء التعرف على الكيان ومحيطه باعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر(والتي يعالجها المعيار 315) بتحديد العمليات أو الأحداث الغير اعتيادية قصد تعيين الواجبات المطلوبة وكيفية تطبيق رزنامة وامتداد إجراءات التدقيق التي ستؤدي كرد على تلك المخاطر.
- الإجراءات التحليلية هي تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن حسابات.
- تتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة. وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات الغير متوقعة.

ثالثا: الأهداف

يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة الدالة والموثقة من خلال وضع الإجراءات التحليلية المادية. عليه كذلك تصور أداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجمل بين معرفته المكتسبة للكيان وكشوفه المالية. 1

الفرع الثاني : المعيار الجزائري للتدقيق-570- "استمرارية الاستغلال"

أولا: التعريف بالمعيار

حسب هذا المعيار فإنه ينظر إلى الكيان على أنه مستمر في الاستغلال إلى المدى المتوقع، ويتم إعداد الكشوف المالية للإغراض العامة على هذا الأساس، ما لم تنوي الإدارة تصفية الكيان أو إيقاف أنشطته، أو لم يكن لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

" عند تأكيد تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، يتم تسجيل الأصول الخصوم على اعتبار أن الكيان سوف تكون له القدرة على تحصيل أصوله ودفع ديونه أثناء السير العادي لأنشطته". 2

ثانيا: مجال التطبيق

يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.

1- فرضية استمرار الاستغلال:

- حسب فرضية استمرارية الاستغلال، يفترض بكيان ما أنه مستمر في نشاطه في المستقبل المتوقع. يتم إعادة الكشوف المالية للاستخدام العام على أساس هذه الفرضية، باستثناء الحالات التي قد تكون للإدارة فيها نية تصفية الكيان أو وقف نشاطه، أو إذا لم يتاح لها أي حل بديل واقعي آخر؛

عند تأكيد تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يتم تسجيل الأصول والخصوم على اعتبار أن الكيان سوف تكون لديه القدرة على تحصيل أصوله ودفع ديونه أثناء السير العادي لأنشطته.

- استخدام الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال ينطبق أيضا على كيانات القطاع العام التي لا تخضع لأحكام القانون التجاري.

¹ المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (م.ج.ت)-520-، (م.ج.ت)-570-، (م.ج.ت)-610-،

(م.ج.ت)-620-، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، ص 11.10.

² المرجع نفسه، ص 03.

يمكن للمخاطرة المرتبطة باستمرارية الاستغلال، وهذا دون أن تقصر عليها فقط، أن تنجم عن حالات تمارس فيها كيانات القطاع العمومي أنشطة ربحية، أو في حالات قد يكون فيها دعم الدولة منخفض أو منعدم، أو كذلك في حالات الخصخصة.

2- مسؤولية تقييم قدرة الكيان على مواصلة استغلاله:

- يفرض وبشكل ضمني المرجع المحاسبي المطبق على الإدارة القيام بعمل تقييم خاص لقدرة الكيان على مواصلة استغلاله. حيث وباعتبار فرضية استمرارية الاستغلال كمبدأ أساسي في إعداد الكشوف المالية، فإنه يستوجب على الإدارة تقييم قدرة الكيان على مواصلة استغلاله؛

- يقتضي تقييم الإدارة لقدرة الكيان على مواصلة استغلاله، ممارسة حكم في مرحلة ما، على النتيجة اللاحقة للأحداث أو الظروف الغير مؤكدة بطبيعتها.

تعتبر العوامل التالية دالة في ممارسة هذا الحكم:

• ترتفع درجة عدم اليقين المرتبطة بنتيجة حدث أو ظروف ما، كلما كانت الفترة التي وقع أو سيقع فيها الحدث أو الظروف أو التي ستحدث فيها النتيجة المترتبة عنه طويلة؛

• حجم وتعقيدات الكيان، طبيعة وحالة نشاطه وكذلك الكيفية التي تؤثر بها العوامل الخارجية عليها؛

• يستند أي حكم مستقبلي على المعلومات المتوفرة وقت إصدار قد تؤدي الأحداث لاحقة إلى نتيجة لا تتطابق مع الأحكام التي كان من المعقول إصدارها في الفترة التي تمت فيها صياغتها.

3- مسؤولية المدقق:

- يجب على المدقق:

• جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من أجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوع من طرف الإدارة أثناء إعداد وعرض الكشوف المالية؛

• استنتاج وجود "عدم يقين" معتبر أو لا، حول قدرة الكيان على مواصلة استغلاله.

- مع ذلك، وكما هو وارد في م.ج.ت 200، الآثار المحتملة للحدود الملازمة لقدرة المدقق في كشف الاختلالات المعتبرة في هي أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بأحداث أو بظروف مستقبلية والتي من شأنها أن تؤدي بالكيان إلى وقف الاستغلال.

لا يستطيع المدقق أن يتنبأ بمثل هذه الأحداث أو الظروف المستقبلية. لا يمكن اعتباره كضمان لقدرة الكيان على مواصلة استغلاله.

ثالثا: الأهداف: أهداف المدقق هي:

- جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة المتعلقة بمدى الملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة في إعداد الكشف المالية لفرضية استمرارية الاستغلال؛

- استخلاص النتائج حول وجود "عدم يقين" معتبر أو لا مرتبط بأحداث أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة الكيان على مواصلة استغلاله، وذلك انطلاقا من العناصر المقنعة التي تم جمعها، وتحديد ذلك على تقرير المدقق.¹

الفرع الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق -610- " استخدام أعمال المدققين الداخليين"

ثانيا: مجال تطبيق المعيار

- يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طبقا لأحكام المعيار م.ج.ت 315، أن وظيفة التدقيق الداخلي لإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته؛

- لا يعالج هذا المعيار الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفردين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.

ثالثا: العلاقة بين وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

- يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار أعمال المدقق الداخلي وكذلك أثره المحتمل على إجراءات التدقيق الخارجي؛

- بالرغم من اختلاف أهداف كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، قد تتشابه بعض الوسائل المستخدمة في تحقيقها لكل من الوظيفتين؛

- مهما بلغت درجة استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي، فإن هذه الأخيرة ليست مستقلة عن الكيان مثلما هو مطلوب من المدقق الخارجي للتعبير عن رأيه حول الكشف المالية. فالمدقق الخارجي يتحمل المسؤولية الكاملة للرأي الذي يعبر عنه ولا يخففها استغلاله لأعمال المدققين الداخليين.

¹ المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-570-، مرجع سبق ذكره، ص04.

رابعاً: الأهداف

إذا وجدت لدى الكيان وظيفة التدقيق الداخلي وخلص المدقق الخارجي إلى إمكانية الاستفادة منها لاحتياجات التدقيق، فإن أهدافه هي:

- تحديد إمكانية وإلى أي مدى، تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين؛

- في حالة استخدامها، تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين الداخليين لاحتياجات التدقيق.¹

الفرع الرابع: المعيار الجزائري للتدقيق -620- " استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق "

يتعين على المدقق في هذا المعيار الاستعانة بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميادين أخرى غير المحاسبة إضافة إلى كيفية الأخذ باستنتاجات الخبير، وسنحاول شرح متطلبات هذا المعيار طبقاً لأحكام المعيار الجزائري 620.

ثانياً: مجال التطبيق

- يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفية الأخذ باستنتاجات الخبير؛

- لا يعالج هذا المعيار الحالات عندما:

• يتكون الفريق المكلف بالمهمة من عضو، أو تحصل على رأي من شخص طبيعي أو من هيئة لها خبرة في مجال متخصص في المحاسبة أو التدقيق، والتي تمت معالجتها في المعيار 220؛

• يستخدم المدقق أعمالاً لشخص طبيعي أو هيئة لها خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة أو التدقيق، تستغل من طرف الكيان لمساعدته في إعداد كشوفه المالية (خبير معين من طرف الإدارة)، التي تمت معالجتها في المعيار 500.

- الخبير المعين من طرف المدقق هو شخص طبيعي أو هيئة ذوي خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، والتي تستخدم أعمالها في هذا الميدان من طرف المدقق لمساعدته في جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة.

ثالثاً: مسؤولية المدقق في رأي التدقيق

يتحمل المدقق كامل المسؤولية في رأي التدقيق الذي يعبر عنه، ولا يخففها استخدامه لأعمال خبير عينه.

ومع ذلك إذا خلس المدقق الذي استخدم أعمال خبير عينه، واتبع هذا المعيار أن أعمال هذا الخبير ملائمة لاحتياجات التدقيق، يمكنه تقبل نتائج وخلصات هذا الخبير في ميادين خبرته كعناصر مقنعة ملائمة.

¹ المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-610-، مرجع سبق ذكره، ص03.

رابعاً: الأهداف

أهداف المدقق هي كالتالي:

- تحديد الحالات أين يقدر المدقق ضرورة الاستعانة بالخبير الذي سيعينه؛
- تحديد إذا قرر استخدام أعمال الخبير الذي عينه، ما إذا كانت هذه الأعمال ملائمة لاحتياجات التدقيق.¹

المطلب الرابع: معايير التدقيق الجزائرية الصادرة بتاريخ 2018/09/24

بادرت وزارة المالية (المجلس الوطني للمحاسبة) إلى إصدار معايير تدقيق جزائرية والتي بلغ عددها 16 معيار موزعة على أربعة مجموعات تضم كل مجموعة أربعة معايير وسنحاول في هذا المبحث عرض الإصدار الخامس من معايير التدقيق الجزائرية بموجب المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 والذي يهدف إلى وضع أربعة معايير جزائرية للتدقيق حيز التنفيذ.

الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق -230- " وثائق تدقيق الكشوفات المالية"

يختص هذا المعيار بوضع إستراتيجية التدقيق الشاملة المستمرة المتكررة، المرتبطة بنهاية التدقيق السابق وتتواصل إلى غاية انتهاء التدقيق الجاري، وسنقوم في هذا المطلب بشرح وتناول بعض أساسيات المعيار 230.

أولاً: التعريف بالمعيار

يعني مصطلح "التوثيق" (ملفات العمل) التي يعدها المدقق أو تلك التي تحصل عليها أو احتفظ بها في إطار أداة التدقيق، وتشكل من إجراءات التدقيق المنجزة، العناصر المقنعة الدالة المجمعة والنتائج التي توصل إليها المدقق. قد تكون على شكل ورق أو شريط أو تقرير الكتروني أو أي دعامة أخرى تسمح بالمحافظة على كافة المعطيات القابلة للقراءة و واضحة أثناء المدة القانونية لحفظ الملف.²

ثانياً: مجال التطبيق

- يعالج المعيار 230 المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوفات المالية؛
- لا تبطل واجبات التوثيق الخاصة المذكورة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى تطبيق هذا المعيار؛
- من جهة أخرى يمكن للنصوص التشريعية والقانونية أن تفترض واجبات توثيق إضافية.

¹ المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-620- ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² المقرر 002، مرجع سبق ذكره، ص 03.

ثالثا: طبيعة وفائدة توثيق التدقيق

- يعني مصطلح التوثيق، الوثائق (ملفات العمل) التي يعدها المدقق أو تلك التي تحصل عليها أو احتفظ بها في إطار أدائه للتدقيق، وتشكل من إجراءات التدقيق المنجزة، العناصر المقنعة الدالة المجمعة والنتائج التي توصل إليها المدقق؛ قد تكون على شكل ورق أو شريط أو تقرير الكتروني أو أي دعامة أخرى تسمح بالمحافظة على كافة المعطيات قابلة للقراءة وواضحة أثناء المدة القانونية لحفظ الملف.

- تسمح وثائق التدقيق ب:

- دعم استنتاج المدقق بالنظر على أهدافه العامة المحددة في المعيار 200؛
- تأكيد أنه تم التخطيط للتدقيق وأدائه وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق ومتطلبات النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة.

- تفيد وثائق التدقيق لغايات كثيرة أخرى منها:

- مساعدة فريق المهمة في تخطيط التدقيق وأدائه؛
- مساعدة أعضاء فريق المهمة المكلفين بالإشراف على توجيه ومراقبة أعمال التدقيق في أداء مسؤولياتهم المتعلقة بمراجعة الأعمال وفقا للمعايير م.ج.ت 220؛
- تمكن فريق المهمة من تقديم تقرير عن أعمالهم؛
- حفظ ملف للنقاط المهم لمهام التدقيق المستقبلية؛
- السماح بتنفيذ مراجعات المراقبة النوعية للمهمة والتفتيش وفق للمعايير م.ج.م.ن.1 أو متطلبات تكون على الأقل في صرامته؛

- السماح بالقيام بتفتيش خارجي، وفقا لمتطلبات النصوص القانونية والتنظيمية أو نصوص أخرى مطبقة.

رابعا: الأهداف

أهداف المدقق هي تحضير الوثائق التي:

- تشكل ملفا كافيا وملائما للعناصر التي تسمح بدعم تقريره؛
- تؤكد أنه قد تم التخطيط للتدقيق وأدائه وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق و متطلبات النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة؛

- تسمح بالحفاظ على أثر النقاط المهمة والتي تشكل مصلحة دائمة تؤخذ في الحسبان في مهام التدقيق المستقبلية؛

- تسهل القيام بمراجعات المراقبة النوعية والتفتيش المنجز تطبيقا للمعيار (م.ج.م.ن.1) أو النصوص القانونية والتنظيمية.¹

الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق-501- " العناصر المقنعة- اعتبارات خاصة"

لغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الجزائري للتدقيق مع كافة الشروح للمواد الأخرى التي يتضمنها هذا المعيار كما سوف نبينها في هذا المطلب.

ومن هذا المنطلق نحاول عرض مختصر ما جاء في هذا المعيار في النقاط التالية :

أولا: مجال تطبيق المعيار

يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعايير 330 و 500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية، وهذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشف المالية.

ثانيا: الهدف

يتمثل هدف المدقق في الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة فيما يخص:

- وجود المخزونات وحالتها؛

- اكتمال إحصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان؛

- تقديم المعلومات الواجب الإفادة بها تلك المتعلقة بالقطاع، وفقا للمعيار المحاسبي المطبق.²

الفرع الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق-530- " السبر في التدقيق"

لقد جاء المعيار الجزائري 530 "السبر في التدقيق" للتأكيد على ضرورة استخدام العينات خاصة في حالة كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها، وذلك بغية الوصول إلى أفضل نتيجة في عملية الدقيق وكذا تحسين نوعية التدقيق، ولذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف ونطاق الذي يقدمه المعيار 530.

وتم قراءة المعيار الجزائري 530 "السبر في التدقيق" على ضوء المعيار الجزائري 200 "الأهداف العامة للمدقق".

¹ المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 ، المتضمن المعيار الجزائري للتدقيق(م.ج.ت) -230-(م.ج.ت) -501-(م.ج.ت)-530-

(م.ج.ت)-540-، ص ص 04,03

² المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-501- ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

أولاً: التعريف بالمعيار

يعرف مجلس المراجعة والتأكيد الدولي عينات المراجعة بأنها تطبيق إجراءات المراجعة على الأقل 100% من مفردات أرصدة حسابات الموجودة أو مجموعة العمليات لتمكن المراجع من الحصول على دليل المراجعة أو مجموعة العمليات لتمكن المراجع من الحصول على دليل مراجعة وتقييمه لبعض من خصائص المفردات المختارة لكي يساعده في تكوين نتيجة بشأن المجتمع.¹

ثانياً: مجال التطبيق

- يطبق المعيار الجزائري 530 عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق؛ يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما، وضع فحوص لإجراءات الاختيار ومراجعات تقييم نتائج السبر؛
- يتم المعيار 530 المعيار الجزائري 500 الذي يعالج واجبات المدقق في إطار تحديد وإنجاز إجراءات التدقيق الموجهة إلى جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة التي تمكنه من خلاصة معقولة والتي يؤسس عليها رأيه.
يضع المعيار الجزائري للتدقيق 500 في متناول المدقق كيفية التطبيق على الوسائل والتي يعد السبر في التدقيق جزءاً منها، وهذا قصد اختيار العناصر التي سيتم اختيارها.

ثالثاً: الأهداف

يهدف المدقق الذي يستعين بالسبر في التدقيق إلى الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.²
الفرع الرابع: المعيار الجزائري للتدقيق -540- " تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها "

سنتناول من خلال هذا المطلب دراسة المعيار -540- "مراجعة التقديرات المحاسبية " بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها.

أولاً: مفهوم التقديرات المحاسبية

هو التقدير التقريبي لقيمة أحد البنود في غياب وسائل دقيقة للقياس ومن أمثلة ذلك:

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 399.

² المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-530-، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- مخصصات تخفيض المخزون وحسابات المدينون إلى قيمتها التقديرية القابلة للتحقق؛

- مخصصات توزيع تكلفة الأصول الثابتة على عمرها الإنتاجي المقدر؛

- الإيراد المستحق؛

- الضريبة المؤجلة؛

- مخصص خسارة دعوة قضائية؛

- خسارة لمقاولات إنشائية تحت التشغيل؛

- مخصص لمقابلة مطالبات دعوى الضمان.1

ثانيا: مجال التطبيق

يعالج المعيار م.ج.ت 540 واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشف المالية، وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة.

وتحديدا يطور هذا المعيار الكيفية التي من خلالها تطبق المعايير 315 و330، ومعايير أخرى، التقديرات المحاسبية.

رابعا: الأهداف

الهدف المسطر للمدقق هو جمع العناصر المقنعة، الكافية للتحقيق من أن:

- التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية المدرجة في الكشف المالية سواء كانت مسجلة أو مقدمة كمعلومة معقولة؛

- المعلومة المقدمة في الملحق المتعلق بها ، ذات دلالة.2

¹ غنيمي، سامي محمد أحمد، " دور المعايير المحاسبية المتوافقة في مواجهة التقديرات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في منظمات الأعمال"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، ص 74.

² المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-540-، مرجع سبق ذكره، ص 03.

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين معايير التدقيق الجزائرية NAA ومعايير التدقيق الدولية ISA

حتى يتسنى لإدارة المؤسسة تحقيق إبلاغ مالي سليم يتطلب هذا الأمر وجود طرف حيادي يعني بمهمة قياس عدالة القوائم المالية وملائمة الإفصاح مرتكزا في ذلك على معايير التدقيق والتي سعت الهيئات الدولية في إصدارها وفي هذا الإطار قامت الجزائر بصياغة معايير مراجعة محلية الهدف منها هو توحيد الممارسات الدولية لمهنة التدقيق وعليه حاولنا في هذا المبحث مقارنة المعايير المحلية مع نظيرتها الدولية.

المطلب الأول: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 210، 505، 560، 580.

سنتحدث في هذا المطلب عن أوجه التشابه والاختلاف من ناحية الشكل والمضمون الحاصلة بين معايير التدقيق الدولية وبين معايير التدقيق الجزائرية، وسنحاول عرضه في الجداول التالية:

الجدول رقم(02): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 210

الجدول 02- (أ): أوجه التشابه

المعيار الدولي للتدقيق 210 "شروط التكليف بالتدقيق"	المعيار الجزائري للتدقيق 210 "اتفاق حول أحكام مهام التدقيق"
مجال تطبيق المعيار: - يعالج هذا المعيار استخدام معايير وإرشادات للاتفاق بين المدقق والعميل على شروط الارتباط لعملية التدقيق وكيفية استجابة المدقق للطلب الذي قد يقدمه العميل لتغيير شروط الارتباط إلى شروط يتوافر فيها مستوى أقل من التأكيدات؛ - كما تساهم مساعدة المدقق في إعداد خطاب الارتباط المتعلق بتدقيق القوائم المالية ويمكن الاستعانة بهذا الإرشاد على الخدمات ذات الصلة لأنه قابل للتطبيق عليها إلا أنه يكون من المفضل إعداد خطابات منفصلة لهذه الخدمات؛ - من مصلحة كل من العميل والمدقق أن يقوم بإرسال كتاب التكليف، ويفضل أن يرسل قبل المباشرة بالمهمة	مجال تطبيق المعيار: - يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق؛ - يخص المعيار كل مهام التدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذا المهام الملحق، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة؛ - لا تشكل نماذج رسائل المهمة المقترحة في الملحق إلا أمثلة يجب تكييفها والشروط الخاصة بالمهمة؛ - يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول 02- (ب): من حيث الشكل

الجدول 02- (ج): من حيث المضمون

المعيار	معيار التدقيق الدولي -210-	معيار التدقيق الجزائري-210-
وجه المقارنة		
المصطلحات	الشروط المسبقة غير عنها المعيار بصفة عامة حيث ذكر أنه على المدقق والإدارة الاتفاق على شروط التكاليف.	الشروط المسبقة تم إظهارها بصفة منفصلة وعبرة عن نقاط يجب الاتفاق عليها بين الكيان والمدقق.
نموذج الرسالة	- خطاب ارتباط المراجعة موجه إلى الممثل المناسب للإدارة أو المسؤول عن حوكمة الشركة؛ - بداية كتاب التكاليف بعبارة بناءا على طلبكم؛ - عدم احتواء النموذج على عبارة مجاملة في آخر كتاب التكاليف.	- النموذج احتواء المعيار في الأخير؛ - رسالة المهمة موجهة لإدارة الكيان؛ - بداية رسالة المهمة بعبارة في إطار عهدة محافظ الحسابات لكيانكم.... - احتواء نموذج رسالة المهمة على عبارة المجاملة في آخر رسالة المهمة.
محتوى الرسالة	لا يوجد تقسيم لمحتوى الخطاب بل وضع المحتوى ذكر النطاق والمهدف من التدقيق وكذا مسؤولية المراجع وذكر مسؤولية الإدارة مع ذكر معلومات أخرى مثل أتعاب المدقق وطريقة سدادها وأي شروط أخرى ذات علاقة.	قسم محتوى الرسالة إلى أحكام أساسية وتدقيقات متكررة.
مسؤولية الإدارة	لم يتم تحديدها بصفة مدققة.	تم تحديدها بصفة منفصلة
المدة	لم يتم تحديد المدة	حددت مدة المهمة بثلاث سنوات في رسالة المهمة.
التفسيرات	احتوائه للتفسيرات	افتقاره للتفسيرات.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) -210- "الاتفاق حول أحكام مهام التدقيق"، مرجع سبق ذكره، ص 03.
- عبد الصمد عمر، خالدي راضية، معيار الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق في بيئة التدقيق الجزائرية -دراسة مقارنة مع المعيار الدولي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10، سبتمبر 2018، جامعة المدية، ص ص 76، 77.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول رقم(03): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 505

أولاً: أوجه التشابه

الجدول 03-(أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -505- " التأكيدات الخارجية"	المعيار الجزائري للتدقيق -505- " التأكيدات الخارجية"
مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار استخدام المدقق إجراءات تأكيد خارجية للحصول على أدلة الرقابة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتدقيق 330 والمعيار الدولي للتدقيق 500 ولا يعالج الاستفسارات المتعلقة بالمقاضاة والمطالبات التي يعالجها المعيار الدولي للتدقيق 501.	مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.

ثانياً: أوجه الاختلاف

الجدول 03-(ب) من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	معيار التدقيق الدولي 505	معيار التدقيق الجزائري 505
عنوان المعيار	المصادقات الخارجية	التأكيدات الخارجية
الفهرس	محتويات بفقرات	محتويات بعناوين
المصطلحات	- السلطة التشريعية؛ - مساعدات الدخل - رفض المصادقة الخارجية؛ - طلب مصادقة؛ - الطرف المؤكد؛ - المصادقات السلبية؛ - المعلومات المؤيدة التي تم الحصول عليها.	- الإدارة؛ - مدفوعات سنوية؛ - إجراءات التأكيد الخارجية؛ - طلب التأكيد؛ - الطرف الغير؛ - التأكيدات الضمنية؛ - المعلومات التي يتم الحصول عليها.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

• الجدول 03-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق 505	المعيار الجزائري للتدقيق 505
الإجراءات المطلوبة	يجب على المدقق أن يحافظ على الرقابة طلبات المصادقة الخارجية بما في ذلك: - تحديد المعلومات التي سيتم المصادقة عليها أو طلبها؛ - اختيار الطرف المناسب المطلوب منه المصادقة؛ - تصميم طلبات المصادقة ، بما في ذلك تحديد أن الطلبات معنونه بشكل سليم، وأنها تحتوي على معلومات إعادة الردود التي سيتم إرسالها مباشرة إلى عنوان المدقق؛ - إرسال الطلبات ، بما في ذلك طلبات المتابعة بحسب الحال إلى الطرف المطلوب منه المصادقة.	- التأكيد الخارجي هو دليل مثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه مباشرة إلى المدقق من طرف الغير، سواء أكان في شكل ورقي ، إلكتروني أو شكل آخر؛ - طلب تأكيد مستعمل (تأكيد إيجابي) هو طلب من خلاله الغير مدعو للرد مباشرة على المدقق ما إذا كان يؤكد أو ينفي المعلومات الواردة في الطلب أو يقدم معلومات مطلوبة؛ - طلب تأكيد ضمني (تأكيد سلبي) هو طلب من خلاله يكون الغير مدعو للرد مباشرة على المدقق فقط في حالة نفيه للمعلومات الواردة في الطلب.
نتائج الإجراءات	- موثوقية الردود على الطلبات؛ - عرض الردود؛ - الاستثناءات؛	- صادقة الردود على طلبات التأكيد؛ - عدم تلقي الردود؛ - حالة الرد على طلب التأكيد المستعمل الضروري للحصول على أدلة مثبتة كافية وملائمة؛ - الفوارق.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) -505- "التأكيدات الخارجية" ، مرجع سبق ذكره، ص 02.

- المعيار الدولي للتدقيق -505- "المصادقات الخارجية" ، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الجدول رقم (04): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 560

أولاً: أوجه التشابه

الجدول 04-(أ): من حيث تطبيق المعيار

معيار التدقيق الدولي -560- "الأحداث اللاحقة"	معيار التدقيق الجزائري -560- "الأحداث اللاحقة"
مجال تطبيق المعيار: الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مسؤولية المدقق المتعلقة بالأحداث اللاحقة، إن المصطلح الأحداث اللاحقة في هذا المعيار يستعمل للإشارة إلى كل من الأحداث التي تظهر بين نهاية الفترة المالية وتاريخ تقرير المدقق والحقائق المكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق.	مجال تطبيق المعيار: يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوفات المالية، إن المصطلح الأحداث اللاحقة التي تظهر بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق والتي علم بها المدقق بعد تاريخ تقريره.

ثانياً: أوجه الاختلاف

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

• الجدول 04-(ب): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 560	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560
عنوان المعيار	أحداث تقع بعد أحداث تقع بعد إقفال الميزانية	الأحداث اللاحقة
الفهرس	محتويات بفقرات	محتويات بعناوين
المصطلحات	- إجراءات تشخيص الأحداث - الاستفسار من الإدارة - أدلة الإثبات؛ - حقائق مكتشفة؛ - أحداث وقعت بين تاريخ الكشوف المالية تاريخ تقرير المدقق؛ - أحداث تقع لغاية تقرير المدقق.	- أحداث تعديلات على الكشوف المالية؛ - الإجراءات الموضوعية من الإدارة؛ - العناصر المثبتة؛ - حقائق علم بما المدقق؛ - أحداث وقعت بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات

• الجدول 04-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 560	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560
أحداث تقع لغاية تاريخ تقرير المدقق	- مراجعة الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها للتأكد من أن الأحداث اللاحقة قد شخصت؛ - قراءة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة ولجان التدقيق واللجان التنفيذية المنعقدة بعد نهاية الفترة؛ - قراءة أحدث البيانات المالية المرحلة المتوفرة للمنشأة وكذلك الميزانيات التقديرية وتوقعات التدقيق النقدي وتقارير الإدارة الأخرى ذات العلاقة، وبالقدر الذي تعتبر فيه ضرورية ومناسبة .	- من واجب المدقق وضع الإجراءات الكفيلة بجمع العناصر المثبتة الكافية والملائمة التي من شأنها تحديد ما إذا كانت الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ إصدار التقرير التي تتطلب أحداث وتعديلات على الكشوف المالية، قد تم تحديدها؛ - إن إجراءات تحديد الأحداث التي قد تتطلب إجراء بعض التعديلات على الكشوف المالية والتي يتم القيام بها في أقرب تاريخ ممكن منه لتاريخ تقرير المدقق تتضمن إدراك كافة الإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة من أجل التأكد من الأحداث اللاحقة قد تم تحديدها، كما تتضمن طلبات للحصول على معلومات من الإدارة ما إذا كانت الأحداث اللاحقة تأثير على الكشوف المالية.

الفصل الأول.....الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

حقائق علم بها المدقق بعد نشر الكشف المالية:	لا تقع على المدقق بعد إصدار البيانات المالية أية مسؤولية لعمل أية استفسارات تتعلق بتلك البيانات المالية.	لا يلتزم المدقق بأي إجراء تدقيق على الكشف المالية بعد إشهارها.
--	--	---

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) -560- "الأحداث اللاحقة"، مرجع سبق ذكره، ص 03.
- المعيار الدولي للتدقيق -560- "أحداث تقع بعد إقفال الميزانية"، مرجع سبق ذكره، ص 189.
- الجدول رقم (05): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 580
أولا: أوجه التشابه

الجدول 05- (أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق 580 "إقرارات الإدارة"	المعيار الجزائري للتدقيق 580 "التصريحات الكتابية"
مجال تطبيق المعيار: الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول استخدام إقرارات الإدارة والإجراءات التي يجب تطبيقها عند تقييم وتوثيق إقرارات الإدارة والإجراء المتخذ في حالة رفض الإدارة تقديم الإقرارات المناسبة	مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار الكشف المالية

ثانيا: أوجه الاختلاف

• الجدول 05- (ب): من حيث الشكل

المعيار	معيار التدقيق الدولي 580	معيار التدقيق الجزائري 580
وجه المقارنة		
عنوان المعيار	إقرارات الإدارة	التصريحات الكتابية
الفهرس	محتويات ب فقرات	محتويات بعناوين
المصطلحات	- إقرارات خطية؛ - البيانات المالية؛ - أدلة إثبات؛ - إعادة النظر في مصداقية الإقرارات؛ - الكتاب؛	- تصريحات كتابية؛ - الكشف المالية؛ - عناصر مقنعة؛ - تقييم الكفاءة؛ - الرسالة؛

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات
------------	--	---

• الجدول 05-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 580	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580
نموذج الرسالة	- نموذج لكتاب إقرارات الإدارة جاء في الملحق رقم 1؛ - خطاب الإقرارات الخطية موجه إلى الممثل؛ - بداية كتاب التكاليف بعبارة بناءا على طلبكم....؛ - عدم احتواء النموذج على عبارة المجاملة في آخر كتاب التكاليف.	- النموذج احتواه المعيار في الأخير؛ - رسالة المهمة موجهة لإدارة الكيان؛ - بداية رسالة الإدارة بعبارة إلى السيد محافظ الحسابات لكيانكم.... - احتواء نموذج رسالة الإدارة على عبارة مجاملة في آخر رسالة المهمة.
محتوى الرسالة	لا يوجد تقسيم لمحتوى كتاب بل ذكر الإقرارات تتعلق بتدقيق البيانات المالية التي تحت مسؤولية المدقق المناسبة للمنشأة.	قسم محتوى رسالة الإدارة إلى أحكام وتدقيقات متكررة.
مسؤولية الإدارة	لم يتم تحديدها بصفة مدققة	تم تحديدها بصفة منفصلة.
المدة	لم يتم تحديدها	لم يتم تحديدها
التفسيرات	احتوائه على تفسيرات	افتقاره على تفسيرات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) -580- "التصريحات الكتابية"، مرجع سبق ذكره، ص 02.

- المعيار الدولي للتدقيق -580- "إقرارات الإدارة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 201,202.

المطلب الثاني: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 300، 500، 510، 700.

سنتحدث في هذا المطلب عن أوجه التشابه والاختلاف من ناحية الشكل والمضمون الحاصلة بين معايير التدقيق الدولية وبين معايير التدقيق الجزائرية، وسنحاول عرضه في الجداول التالية:

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول رقم(06): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 300

أولاً: أوجه التشابه

الجدول 06- (أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -300- "التخطيط"	المعيار الجزائري للتدقيق -300- "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"
مجال تطبيق المعيار: الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات التخطيط وعملية تدقيق البيانات المالية، إن هذا المعيار وضع ليناسب التدقيق المتكرر الحدوث، أما في التدقيق لأول مرة فقد يحتاج المدقق لتوسيع عملية التدقيق في حدود أبعد.	مجال تطبيق المعيار: يدرس هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص تخطيط لتدقيق الكشوف المالية، إن هذا المعيار يخص التدقيقات المتكررة، كما يعالج على حد المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية.

ثانياً: أوجه الاختلاف

الجدول 06- (ب): من حيث الشكل

المعيار	المعيار الدولي للتدقيق 300	المعيار الجزائري للتدقيق 300
وجه المقارنة		
اسم المعيار	التخطيط	تخطيط تدقيق الكشوف تدقيق الكشوف المالية.
الفهرس	محتوي بفقرات	محتوى بعناوين
المصطلحات	- طبيعة العمل ؛ - النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛ - طبيعة الإجراءات وتوقيتها ومداهها؛	- برنامج العمل؛ - الإطار التنظيمي والقانوني الذي يخضع له الكيان؛ - نطاق الإجراءات؛
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الفصل الأول.....الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 06-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق 300	المعيار الجزائري للتدقيق 300
برنامج التدقيق	- على المدقق وضع وتوثيق برنامج تدقيق يتضمن طبيعة إجراءات التدقيق المخططة والمطلوبة لتنفيذ خطة التدقيق؛ - عند إجراء برنامج التدقيق ، على المدقق مراعاة التقديرات الخاصة بالخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة لمستوى الثقة المطلوبة توفيره بإجراءات جوهرية؛ - يجب إعادة النظر في خطة التدقيق الشاملة وبرنامج التدقيق كلما دعت الضرورة لذلك عملية التدقيق، ويكون التخطيط مستمرا خلال مدة التكليف بالتدقيق بسبب التغيرات في الشروط أو النتائج غير المتوقعة لإجراءات التدقيق، كما يجب تسجيل أسباب التغيرات الهامة.	- طبيعة رزمة ونطاق الإجراءات المخطط لها لتقييم المخاطر المحددة وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق 315؛ - إجراء التدقيق المخططة الأخرى المطلوب وضعها بغية إنجاز المهمة وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق 330؛ - خلال التدقيق، على المدقق تحيين وتغيير الإستراتيجية العامة في التدقيق وبرنامج العمل كلما اقتضت الضرورة لذلك؛ - على المدقق تخطيط طبيعة رزمة ونطاق التعليمات التي ستقدم و الإشراف على الأعضاء الفريق المكلف بالمهمة، كذلك مراجعة أعمالهم.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق(م.ج.ت) -300- "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 02.

- المعيار الدولي للتدقيق -300- "التخطيط"، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الجدول رقم(07): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 500

أولا: أوجه التشابه

الجدول 07-(أ) من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -500- "أدلة الإثبات"	المعيار الجزائري للتدقيق -500- "العناصر المقنعة"
مجال تطبيق المعيار:	مجال تطبيق المعيار:
الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات بكمية ونوعية أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها عند القيام بعملية تدقيق البيانات المالية، وإجراءات الحصول على هذه الأدلة.	يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز وتنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة ومناسبة.

ثانيا: أوجه الاختلاف

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 07-(أ): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 500	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500
اسم المعيار	أدلة المراجعة	العناصر المقنعة
الفهرس	محتوي بفقرات	محتوي بعناوين
المصطلحات	- الموجودات و المطلوبات؛ - الحقوق والالتزامات؛ - الحدوث؛ - الاكتمال؛ - التقييم؛ - القياس؛ - العرض والافصاح.	- الأصول والخصوم والأموال الخاصة الموجودة؛ - الحقوق والواجبات؛ - فصل الفترات؛ - الشمولية؛ - التقييم؛ - الدقة؛ - تصنيف وفهم.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات

• الجدول 07-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 500	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500
	- قدم المعيار الدولي تعريفين واضحين للسجلات المحاسبية وخبير الإدارة؛ - لم يتطرق إليها المعيار الدولي؛ - على المدقق أن يكون قد حدد ما إذا كان هناك تغيرات قد حدثت منذ التدقيق السابق، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تؤثر على العناصر الملائمة للتدقيق الحالي . - العناصر المقنعة المتولدة داخليا تزداد موثوقيتها عندما تكون أدلة الرقابة ذات العلاقة الذي يفرضها الكيان فعالة؛ - لم يشير إليه المعيار الدولي.	- لم يتطرق إليها المعيار الجزائري؛ - وضوح تدقيق المعلومات المتضمنة في المحاسبة والمؤيدة إلى إعداد الكشوف المالية، والتي تشكل مصدر مهم للعناصر المقنعة؛ - لم يشير إليها المعيار الجزائري؛ - لم يشير إليه المعيار الجزائري؛ - في إطار تقدير المدقق لمصادقية العناصر التي تم جمعها، على ضرورة اليقظة وتام الوعي بالنظر للمؤشرات التي يمكنها التشكيك في أصليتها، وإذا ارتابه شك عليه أن يحدد إجراءات التدقيق التكميلية التي يجب وضعها لرفع هذا التباين.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الدولي للتدقيق-500-"الأدلة الإثبات"، مرجع سبق ذكره، ص 138

- المعيار الجزائري للتدقيق(م.ج.ت) - -500- "العناصر المقنعة"، مرجع سبق ذكره، ص 06

الجدول رقم(08): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 510

أولا: أوجه التشابه

الجدول 08-(أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -510- "التكليف بالتدقيق لأول مرة-الأرصدة الافتتاحية"	المعيار الجزائري للتدقيق -510- "مهام المراجعة الأولية-الأرصدة الافتتاحية"
مجال تطبيق المعيار: الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بالأرصدة الافتتاحية في حالة كون البيانات المالية تدقق لأول مرة، أو عندما تكون البيانات المالية للفترة السابقة قد دقت من قبل مدقق آخر، كما يجب أن يراعى هذا المعيار لكي يكون المدقق على علم بالأمور الطارئة والالتزامات الموجودة في بدايات الفترة، وبالنسبة إلى إرشادات التدقيق ومتطلبات إعداد التقرير المتعلقة بالمقارنات فقد وفرها المعيار الدولي للتدقيق 710.	مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق لأول مرة، كما تضاف في الواجبات المطلوبة في هذا المعيار تلك المذكورة في معايير التدقيق الجزائرية 300 و 710.

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول 08-(ب): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 510	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510
اسم المعيار	التكليف بالتدقيق لأول مرة -الأرصدة الافتتاحية	مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية
الفهرس	محتوى بفقرات	محتوى بعناوين
المصطلحات	- كفاية الإثبات؛ - السياسات المحاسبية؛ - البيانات المالية؛ - فحص الأوراق؛ - المنشأة.	- العناصر المقنعة؛ - الطرق المحاسبية؛ - الكشف المالية؛ - تدقيق ملفات العمل؛ - الكيان.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الفصل الأول الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 08-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 510	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510
محتوى تقرير مدقق الحسابات	- عنوان التقرير؛ - الموجه إليهم التقرير؛ - الفقرة التمهيديّة؛ - مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية؛ - مسؤولية مدقق الحسابات؛ - فقرة الرأي؛ - توقيع مدقق الحسابات؛ - تاريخ مدقق الحسابات؛ - عنوان مدقق الحسابات.	1- مقدمة وتحتوي على: - التذكير بطريقة وتاريخ تعيينه؛ - التعريف بالكيان المعني؛ - ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعينة؛ - الإشارة إلى أن القوائم المالية قد تم وفقها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان؛ - التذكير بمسؤولية المسيرين في الشركة عند إعداد القوائم المالية؛ - تحديد إذا تم إرفاق التقرير بالميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رأس المال والملحق عند الإقتضاء. 2- الرأي حول القوائم المالية؛ 3- فقرة الملاحظات.
تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية	- رأي غير المتحفظ؛ - الرأي خلاف الرأي غير المتحفظ ويشمل: • الرأي المتحفظ؛ • الرأي السلبي؛ • الامتناع عن إبداء الرأي.	- رأي بقبول؛ - رأي بتحفظ؛ - رأي بالرفض؛
مسؤولية الإدارة	- إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والفحص العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.	- لم يتم تحديدها بصفة منفصلة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) -510- "مهام المراجعة الأولية -الأرصدة الافتتاحية"، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- المعيار الدولي للتدقيق -510- "التكليف بالتدقيق لأول مرة- الأرصدة الافتتاحية" ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

– قادري عبد القادر، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية إعداد تقرير التدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات الاقتصادية العميقة، جامعة مستغانم، العدد الثاني، ماي 2016، ص 69

الجدول رقم(09): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 700

أولاً: أوجه التشابه

الجدول 09- (أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -700- "تقرير المدقق حول البيانات المالية"	المعيار الجزائري للتدقيق -700- "تأسيس الرأي وتقرير المراجعة للكشوف المالية"
مجال تطبيق المعيار: إن الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق الذي قام به مدقق مستقل لبيانات منشأة ما.	مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي الكشوف المالية إضافة إلى شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل.

ثانياً: أوجه الاختلاف

الجدول 09- (ب): من حيث الشكل

المعيار	المعيار الدولي للتدقيق 700	المعيار الجزائري للتدقيق 700
وجه المقارنة	تقرير المدقق حول البيانات المالية	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية
اسم المعيار	محتوى بفقرات	محتوى بعنوانين
المصطلحات	- البيانات المالية؛ - المنشأة؛ - تقرير مدقق الحسابات المستقل.	- الكشوف المالية؛ - الكيان؛ - نموذج تقرير حول الكشوف المالية المعدة وفق المرجع المحاسبي المطبق
عناصر أخرى	جاء تقرير المدقق في أو المعيار ضمن الملحق رقم 01	تم إدراج تقرير التدقيق للكشوف المالية في آخر المعيار.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 09-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجهه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق 700	المعيار الجزائري للتدقيق 700
محتوى التقرير	- عنوان التقرير؛ - الجهة التي يوجه إليها التقرير؛ - الفقرة الافتتاحية؛ - مسؤولية الإدارة؛ - مسؤولية المدقق؛ - شرح التدقيق؛ - فقرة الرأي؛ - توقيع المدقق؛ - تاريخ المدقق؛ - عنوان التدقيق.	- عنوان يشير بوضوح تقرير المدقق لمدقق مستقل؛ - المرسل إليه؛ - فقرة تمهيدية؛ - شرح لمسؤولية المسيرين الاجتماعيين؛ - شرح لمسؤولية المدقق؛ - تاريخ تقرير المدقق؛ - عنوان المدقق.
مسؤولية الإدارة	- إعداد البيانات المالية وذلك من خلال: - تطبيق النظام المالي والمحاسبي؛ - تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة المرتبطة بالعرض الصحيح للبيانات المالية.	لم يرد تحديدها بصفة منفصلة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 700- "تأسيس الرأي وتقرير المراجعة للكشوف المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- المعيار الدولي للتدقيق 700- "تقرير المدقق حول البيانات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 233.

المطلب الثالث: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 520,570,610، 620.

سنتحدث في هذا المطلب عن أوجه التشابه والاختلاف من ناحية الشكل والمضمون الحاصلة بين معايير التدقيق الدولية وبين معايير التدقيق الجزائرية، وسنحاول عرضه في الجداول التالية:

الجدول رقم(10): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 520

أولا: أوجه التشابه

الجدول 10-أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -520- "الإجراءات التحليلية"	المعيار الدولي للتدقيق -520- "الإجراءات التحليلية"
مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار: - استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مالية في جوهرها؛ - إلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استخدام تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.	مجال تطبيق المعيار: الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول تطبيق الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق، يجب على المدقق أن يطبق الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق، والمراجعة الشاملة لعملية التدقيق.

ثانيا: أوجه الاختلاف

• الجدول 10-ب): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق 520	المعيار الجزائري للتدقيق 520
الفهرس	محتوى بفقرات	محتوى بعناوين
المصطلحات	- الإجراءات التحليلية الجوهرية؛ - مراحل التخطيط؛ - المنشأة؛ - البيانات المالية؛ - المراجعة الشاملة؛ - أدلة الإثبات.	- الإجراءات التحليلية المادية والموضوعية؛ - المراقبة المادية؛ - الكيان؛ - الكشف المالية؛ - المراجعة التفصيلية؛ - العناصر المقنعة.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الجدول 10-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي رقم 520	المعيار الجزائري رقم 520
تطبيق الإجراءات التحليلية	- على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من أو نهاية عملية التدقيق، وذلك عندما يقوم بتكوين قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة العمل . - إن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الإجراءات يراد بها تعزيز الاستنتاجات المتكونة خلال تدقيق الأقسام التابعة بشكل منفرد أو تدقيق عناصر من البيانات المالية، وتساعد كذلك على الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية، ومن ناحية أخرى فإنها تحدد أيضا مناطق تتطلب إجراءات إضافية.	يجب على المدقق أن يتصور ويضع حيز التنفيذ إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق لتساعده في تأسيس خلاصة عامة حول توافق الكشف المالية مع معرفته للكيان.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق(م.ج.ت) 520- "الإجراءات التحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 03,04.

- المعيار الدولي للتدقيق -520- "الإجراءات التحليلية" ، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الجدول رقم(11): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 570

أولا: أوجه التشابه

الجدول 11-(أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -570- "الاستمرارية"	المعيار الجزائري للتدقيق -570- "استمرارية الاستغلال"
مجال تطبيق المعيار:	مجال تطبيق المعيار:
الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مسؤولية المدقق عند تدقيقه للبيانات المالية المتعلقة بملائمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية.	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشف المالية.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول 11-(ب): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق 570	المعيار الجزائري للتدقيق 570
اسم المعيار	الاستمرارية	استمرارية الاستغلال
الفهرس	محتوى بفقرات	محتوى بعناوين
المصطلحات	- البيانات المالية؛ - أدلة الإثبات؛ - المنشأة؛ - الشك؛ - نتائج - ملائمة فرض الاستمرارية.	- الكشف المالية؛ - العناصر المقنعة؛ - الكيان؛ - عدم اليقين؛ - استنتاجات؛ - فرضية استمرارية الاستغلال.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الجدول 11-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 570	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570
تقارير المدقق	- بعد تنفيذ الإجراءات التي تعتبر ضرورية والحصول على كافة المعلومات المطلوبة ومراعاة تأثير أية خطط للإدارة والعوامل المختلفة الأخرى، يقرر المدقق إذا كان الشك المثار حول فرضية الاستمرارية قد أزيل بالشكل المرضي؛ - اعتبار فرض الاستمرارية ملائما؛ - عدم إزالة الشك بفرض الاستمرارية؛ - في حالة وجود إفصاح كاف في البيانات المالية يقوم المدقق بإبداء رأي غير متحفظ وتعديل تقريره بإضافة فقرة تأكيدية للموضوع وهي الفقرة 15 من المعيار الدولي للتدقيق رقم 570؛	- انطلاقا من العناصر المقنعة المجمعة، على المدقق أن يستنتج بناء على حكمه الشخصي وجود(عدم اليقين) معتبر أو لا، مرتبط بأحداث أو ظروف مأخوذة منعزلة أو في مجملها، والتي هي من شأنها أن تثير شكاً كبيراً حول قدرة الكيان على مواصلة استغلالها؛ - يعد عدم اليقين معتبرا عندما يكون حجم تأثيره المتوقع واحتمالية حدوثه هي كذلك، بحسب حكم المدقق، فإن المعلومة مناسبة في الكشف المالية حول طبيعة الآثار المترتبة على عدم اليقين من أجل: • ضمان مصداقية الكشف المالية؛ • ضمان مطابقتها.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

	- إذا لم يكن هناك إفصاحا ملائما في البيانات المالية، فيجب على المدقق أن يبدي رأيا متحفظا أو رأيا عكسيا أيهما أنسب؛ - اعتبار فرض الاستمرارية غير مناسب.	
--	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)- 570- "استمرارية الاستغلال" ، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- المعيار الدولي للتدقيق -570- "الاستمرارية" ، مرجع سبق ذكره، ص 198,197.

الجدول رقم(12): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 610

أولا: أوجه التشابه

الجدول 12- (أ) من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -610- "مراعاة عمل التدقيق الداخلي"	المعيار الجزائري للتدقيق -610- "استخدام أعمال المدققين الداخليين"
مجال تطبيق المعيار: إن الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات للمدققين الخارجيين لمراعاة عمل التدقيق الداخلي.	مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طبقا لأحكام المعيار (م.ج.ت) 315، أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول 12- (ب): من حيث الشكل

المعيار	المعيار الدولي للتدقيق رقم 610	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610
وجه المقارنة		
اسم المعيار	مراعاة عمل التدقيق الداخلي	استخدام عمل المراجعين الداخليين
الفهرس	محتوى بفقرات	محتوى بعناوين
المصطلحات	- المدقق الخارجي؛ - التخطيط للتدقيق؛ - الفهم والتطبيق الأولي للتدقيق؛ - توثيق الاتصال والتنسيق؛ - تقييم واختبار عمل التدقيق الداخلي.	- المدققين الداخليين؛ - وظيفة التدقيق الداخلي؛ - الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين؛ - احتمالية وجود اتصال بين المدققين الداخليين؛ - توظيف أعضاء وظيفة التدقيق الداخلي
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 610- "استخدام عمل المدققين الداخليين"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 610	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610
وظيفة التدقيق الداخلي	1- الموقع في الهيكل التنظيمي: وهو الموقع الخاص للتدقيق الداخلي في المنشأة بأعلى مستوى إداري؛ 2- نطاق الوظيفة: طبيعة ومدى إلهام المكلف بها التدقيق الداخلي وما يحتاجه إلى دراسة فيما إذا كانت الإدارة تعتمد على توصيات التدقيق الداخلي والأدلة المعززة لها؛ 3- الكفاءة الفنية: وتتعلق فيما إذا قد أنجز من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني والتأهيل المهني المناسب للعمل كمدقق؛ 4- العناية المهنية اللازمة: وتتعلق فيما إذا كان التدقيق الداخلي قد خطط له وأشرف عليه وتمت مراجعته وتوثيقه.	1- متابعة المراقبة الداخلية: وذلك باستعراض المراجعات ومتابعة أدائها والتوصيات الرامية لتحسينها؛ 2- فحص المعلومة المالية العملية: وهو تصنيف وتقديم المعلومة المالية العملية والقيام بالتحريات الخاصة حول الجوانب الفردية بفحص تفاصيل المعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات؛ 3- إعادة النظر في الأنشطة العملية: وهو إعادة النظر في اقتصاد وفعالية ونجاعة الأنشطة العملية بما فيها الأنشطة الغير مالية للكيان؛ 4- فحص مدى احترام النصوص التشريعية والتنظيمية 5- إدارة المخاطر 6- الحوكمة

- المعيار الدولي للتدقيق -610- "مراعاة عما التدقيق الداخلي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 213,214..

الجدول رقم(13): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 620

أولا: أوجه التشابه

الجدول 13-(أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق-620- "الاستفادة من عمل الخبير"	المعيار الجزائري للتدقيق -620- "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق"
مجال تطبيق المعيار:	مجال تطبيق المعيار:
إن الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات للاستفادة من عمل الخبير كدليل إثبات.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفية الأخذ باستنتاجات الخبير.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

ثانيا: أوجه الاختلاف

• الجدول 13-(ب): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار التدقيق رقم 620	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620
اسم المعيار	الاستفادة من عمل خبير	استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق
الفهرس	محتوي بفقرات	محتوي بعناوين
المصطلحات	- المدقق الخارجي؛ - تحديد الحاجة للاستفادة من عمل الخبير؛ - كفاءة وموضوعية الخبير؛ - نطاق عمل الخبير؛ - تقييم عمل الخبير - الإشارة إلى الخبير في تقرير المدقق.	- خبير؛ - تقدير ضرورة الاستعانة بخدمات الخبير؛ - كفاءة، مهارات وموضوعية الخبير المعين من طرف المدقق؛ - اكتساب المعرفة من مجال الخبرة التي يتمتع بها الخبير المعين من قبل المدقق؛ - تقييم ملائمة أعمال الخبير المعين من طرف المدقق؛ - الإشارة للخبير المعين من طرف المدقق في تقرير التدقيق.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الجدول 13-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار التدقيق رقم 620	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620	المعيار وجه المقارنة
تقييم عمل الخبير	- يجب على المدقق ملائمة عمل الخبير كدليل إثبات البيانات المالية التي هي رهن التدقيق؛ - عمل استفسارات حول أية إجراءات قام بها الخبير لتقرير فيما إذا كانت مصادر المعلومات كافية وملائمة ويمكن الاعتماد عليها؛ - مراجعة اختبار المعلومات المستخدمة من قبل الخبير لتقرير ما فيها إذا كانت مصادر المعلومات كافية وملائمة ويمكن الاعتماد عليها؛ - بما أن المدقق ليست لديه نفس	- على المدقق تقييم ما إذا كان الخبير الذي يمتلك الكفاءة والمهارات والموضوعية الضرورية بالنظر إلى احتياجات التدقيق؛ - قد تسمح عوامل مفيدة لتقييم دلالة وعقلانية ملاحظات واستنتاجات الخبير المعين من طرف المدقق، سواء أتم تفصيلها في تقرير أو تحت أي شكل آخر؛ - عندما تستلزم أعمال الخبير المعين من طرف المدقق الأخذ بالقرضيات والطرق فإن العوامل أدت لتقديرها من طرف المدقق	تقييم عمل الخبير

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

	خبرة فإنه لا يستطيع دائما الاعتراض على فرضيات وطرق الخبير؛ - في حالة كون نتائج عمل الخبير لا توفر أدلة إثبات كافية وملائمة، و أن هذه النتائج لا تنسجم مع أدلة الإثبات الأخرى، فعلى المدقق إثبات هذا الأمر.	تشمل تقدير مقبولا؛ - عندما تستدعي أعمال الخبير المعين من طرف المدقق استخدام معطيات قاعدية وذات أهمية بالنسبة لأعماله يمكن تطبيق إجراءات المراجعة واختبار الشمولية؛ - إذا تم الحكم على نتائج الخبير بأنها غير ملائمة لاحتياجات المدقق، وغير متناسقة مع العناصر الأخرى التي تم جمعها يجب أن يناقش الخبير أو القيام بإجراءات تدقيق إضافية أو اللجوء إلى خبير محاسبي آخر.	
المعيار وجه المقارنة	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620	المعيار التدقيق رقم 620	المعيار وجه المقارنة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 620- "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق"، مرجع سبق ذكره، ص 03، ص 05.

- المعيار الدولي للتدقيق -620- "الاستفادة من عمل خبير"، مرجع سبق ذكره، ص 197, 198.

المطلب الرابع: مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية ذات الأرقام 540,530,501,230.

سنتحدث في هذا المطلب عن أوجه التشابه والاختلاف من ناحية الشكل والمضمون الحاصلة بين معايير التدقيق الدولية وبين

معايير التدقيق الجزائرية، وسنحاول عرضه في الجداول التالية:

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول رقم(14): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 230

أولاً: أوجه التشابه

الجدول 14- من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -230- "التوثيق"	المعيار الجزائري للتدقيق-230- "وثائق التوثيق"
مجال تطبيق المعيار	مجال تطبيق المعيار
الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات تخص التوثيق المتعلق بتدقيق البيانات المالية.	يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق الكشف المالية.

ثانياً: أوجه الاختلاف

الجدول 14-(ب): من حيث الشكل

المعيار	المعيار الدولي للتدقيق رقم 230	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230
وجه المقارنة	التوثيق	وثائق التدقيق
اسم المعيار	محتوي بفقرات	محتوي بعناوين
المصطلحات	- أوراق العمل؛ - عملية التدقيق؛ - أدلة الإثبات؛ - المنشأة؛ - الجداول والتحليل والاستنتاجات.	- وثائق التدقيق؛ - إجراءات التدقيق؛ - العناصر المقنعة؛ - الكيان؛ -
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 14-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 230	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230
شكل أوراق العمل	- طبيعة التكاليف؛ - طبيعة وحالة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة؛ - الحاجة في حالات معينة للتوجيه والإشراف و متابعة الأعمال؛ - المنهجية والتقنية الخاصة المستعملة خلال عملية التدقيق	- حجم وتعقيد الكيان؛ - طبيعة إجراءات التدقيق الواجب وضعها حيز التنفيذ؛ - مخاطر الاختلالات المعتبرة المحددة؛ - أهمية العناصر المقنعة المتحصل عليها؛ - طبيعة وعمل الانحرافات المحددة؛ - تسجيل خلاصة و أسس خلاصة حول الأعمال المنجزة أو العناصر المقنعة؛ - الطرق المتبعة والأدوات المستعملة للتدقيق.
مضمون أوراق العمل	- معلومات حول الهيكل القانوني والتنظيمي للمنشأة؛ - خلاصات أو نسخ من المستندات والاتفاقيات ومحاضر الاجتماعات المهمة؛ - معلومات تخص البيئة الصناعية والاقتصادية والقانونية التي تعمل المنشأة من خلالها؛ - قرائن: حول عملية التخطيط، فهم المدقق للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، تقديرات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، رأي المدقق بأعمال التدقيق الداخلية والاستنتاجات التي يتوصل إليها؛ - تحليل للمعاملات والأرصدة والنسب والاتجاهات؛ - سجلات لطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق؛ - قرائن بالإشراف على الأعمال المنجزة من قبل المساعدين؛..... إلخ	- برامج التدقيق؛ - تحليلات؛ - مذكرات حول مشاكل خاصة؛ - ملخصات حول مسائل هامة؛ - رسائل للتأكيد والتوكيد؛ - استبيانات المراقبة؛ - المراسلات المتعلقة بالمسائل الهامة (البريد الإلكتروني)؛
مسؤولية الإدارة	- تصميم وتنظيم أوراق العمل لمواجهة الظروف ومتطلبات المدقق لكل عملية تدقيق؛ - يقوم المدقق باستخدام الجداول والتحليل والاستنتاجات والمستندات الأخرى التي يتم إعدادها من قبل المنشأة.	لم يتم ذكرها بشكل منفصل.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 230- "وثائق التدقيق"، مرجع سبق ذكره، ص 03, 04.
 - المعيار الدولي للتدقيق -230- "التوثيق"، مرجع سبق ذكره، ص 71، ص 72.
 - الجدول رقم(15): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 501
- أولاً: أوجه التشابه

الجدول 15-(أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي لتدقيق -501- "أدلة الإثبات- اعتبارات إضافية لبنود محددة"	المعيار الجزائري للتدقيق -501- "العناصر المقنعة-اعتبارات خاصة"
مجال تطبيق المعيار:	مجال تطبيق المعيار:
الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير توفير إرشادات إضافية لتلك الإرشادات الذي يضمنها المعيار الدولي للتدقيق 500، والمتعلقة لبعض المبالغ والإفصاحات الأخرى الخاصة بالبيانات المالية.	يعالج هذا المعيار اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقاً للمعيارين 330 و 500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية.

ثانياً: أوجه الاختلاف

الجدول 15-(ب): من حيث الشكل

المعيار	المعيار الدولي للتدقيق رقم 501	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 501
وجه المقارنة		
اسم المعيار	أدلة الإثبات - اعتبارات إضافية لبنود محددة.	العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة
الفهرس	محتوي بفقرات	محتوى بعناوين
المصطلحات	- المخزون؛ - البيانات المالية؛ - أدلة الإثبات؛ - الجرد الفعلي؛ - حضور الجرد؛ - ملاحظة؛ - اختبارات للمعاملات الطارئة.	- المخزونات؛ - الكشف المالية؛ - العناصر المقنعة؛ - الجرد المادي؛ - التغير في المخزون؛ - معاينة؛ - إجراءات تدقيق بديلة.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 15-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 501	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 501
إجراءات القيام بالجرد	- في حالة كون المخزون جوهريا للبيانات المالية ، على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية ومقنعة تتعلق بوجود المخزون وحالته، وذلك بالحضور فعليا لعملية الجرد الفعلي للمخزون ما لم يكن ذلك غير عملي؛ - في حالة عدم تمكن المدقق من حضور الجرد الفعلي في التاريخ المحدد، بسبب ظروف منظورة، فعليه إجراء أو ملاحظة الجرد الفعلي لبعض المخزون في تاريخ آخر، وعند الضرورة، إجراء للمعاملات الطارئة؛ - في حالة كون حضور الجرد الفعلي غير مجدي، بسبب عوامل طبيعة المخزون وموقعه، فعلى المدقق دراسة فيما إذا كان إجراءات بديلة توفر أدلة إثبات كافية وملائمة لوجود المخزون وحالته، وليستنتج عدم حاجة المدقق للإشارة إلى تحديدات لنطاق التدقيق.	1- تواجد المدقق عند الجرد إلا إذا تعذر ذلك من أجل: - تقييم التعليمات والإجراءات التي حددتها الإدارة لتسجيل ومراقبة نتائج الجرد المادي للكيان؛ - معاينة تطبيق إجراءات التعداد التي أعدها الإدارة؛ - تفحص المخزونات؛ - اختبار التعداد عن طريق السبر. 2- إخضاع الحسابات النهائية لمخزونات الكيان لإجراءات التدقيق لتحديد ما إذا كانت تعكس بشكل دقيق نتائج الحقيقة لتعداد المخزونات.
مسؤولية الإدارة	- إجراءات لتقدير الكمية الفعلية للمخزون.	لم يتم تحديدها بشكل منفصل.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 501- "العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة"، مرجع سبق ذكره، ص 03
 - المعيار الدولي للتدقيق - 501- "أدلة الإثبات - اعتبارات إضافية لبنود محددة"، مرجع سبق ذكره، ص 143.
- الجدول رقم (16): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 530

أولاً: أوجه التشابه

الجدول 16-(أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق - 530- "عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى"	المعيار الدولي للتدقيق - 530- "السبر في التدقيق"
مجال تطبيق المعيار	مجال تطبيق المعيار
الغرض من هذا المعيار هو وضع المعايير وتوفير الإرشادات على كيفية استعمال إجراءات المعاينة في التدقيق وغيرها من وسائل انتقاء البنود للاختبار لجمع أدلة الإثبات	يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي وغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما، و وضع فحوص لإجراءات الاختيار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السبر.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول 16- (ب): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 530	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530
اسم المعيار	عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى	السير في التدقيق
الفهرس	محتوى بفقرات	محتوى بعناوين
المصطلحات	- بند بديل؛ - إجراءات التدقيق المخططة؛ - المعاينة في التدقيق؛ - حجم وانتقاء العينة؛ - طبيعة وسبب الأخطاء؛ - إسقاط الأخطاء.	- عنصر بديل؛ - إجراءات التدقيق البديلة؛ - السير؛ - حجم العينة؛ - الانحرافات والاختلالات؛ - استقراء الاختلالات.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 16- (ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 530	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530
تنفيذ إجراءات التدقيق	- على المدقق أن يقوم بإجراءات التدقيق المناسبة للهدف المحدد لاختبار على كل بند مختار؛ - إذا كان هناك بندا ليس مناسبا لتطبيق الإجراء، يتم في العادة ببند بديل؛ - وعلى أية حال فقد يكون المدقق غير قادر أحيانا على تطبيق إجراءات التدقيق المخططة على بند مختار بسبب فقدان التوثيق بذلك البند؛ - في العادة هناك أخطاء في البند وكمثل على إجراء بديل مناسب قد يكون فحص الإيصالات اللاحقة إذا لم يصل الرد على طلب مصادقة إيجابي.	- يجب على المدقق أن يخضع كل عنصر تم اختياره إلى إجراءات تدقيق تتماشى والهدف المنشود؛ - عندما لا يصلح عنصر تم اختياره لتطبيق إجراء التدقيق على المدقق تنفيذ الإجراء على عنصر بديل؛ - عندما يتعذر على المدقق إنجاز إجراءات التدقيق عنصر تم اختياره أو إنجاز إجراءات بديلة ومكيفة، عليه التعامل مع هذا العنصر على أنه انحراف مقارنة مع المراجعة المدونة في حالة اختبارات الإجراءات، أو على أنه اختلال في حالة المراجعات في التفصيل؛ - يجب على المدقق اختيار عناصر السبر بالكيفية التي تتيح لكل عناصر المجتمع الإحصائي فرصة لاختياره.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 530- "السبر في التدقيق"، مرجع سبق ذكره، ص 03، 04.

- المعيار الدولي للتدقيق 530- "عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى"، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول رقم(17): مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع معيار التدقيق الدولي رقم 540

أولاً: أوجه التشابه

الجدول 17- (أ): من حيث تطبيق المعيار

المعيار الدولي للتدقيق -540- " تدقيق التقديرات المحاسبية"	المعيار الدولي للتدقيق -540- "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات المتعلقة بها"
مجال تطبيق المعيار	مجال تطبيق المعيار
الغرض من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات لتدقيق التقديرات المحاسبية التي تتضمنها البيانات المالية، وليس المقصود من هذا المعيار تطبيقه لفحص المعلومات المالية المستقبلية، مع أن عددا من الإجراءات الموضحة فيه قد تكون مناسبة لذلك الغرض.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية، وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة.

ثانياً: أوجه الاختلاف

الجدول 17- (ب): من حيث الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 540	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 540
اسم المعيار	تدقيق التقديرات المحاسبية	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات المتعلقة بها.
الفهرس	محتوى بفقرات	محتوي بعناوين
المصطلحات	- أدلة الإثبات؛ - البيانات المالية؛ - المعلومات الموضوعية؛ - مراجعة الأحداث اللاحقة؛ - البحث عن الاختلالات؛ - عدم التأكد؛ - الأحداث اللاحقة.	- العناصر المقنعة؛ - الكشوف المالية؛ - المعلومات الواردة؛ - المراجعات الدالة؛ - تقييم مخاطر الاختلالات المعترية؛ - عدم اليقين؛ - التصريحات الكتابية.
عناصر أخرى	احتوى على عنوان التطبيق والمواد التفسيرية الأخرى وهي عبارة عن شرح لكيفية تطبيق المعيار وتفسيراته.	لم يحتوي المعيار على مصطلح المواد التفسيرات.

الفصل الأول.....الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

الجدول 17-(ج): من حيث المضمون

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي للتدقيق رقم 540	المعيار الجزائري للتدقيق رقم 540
إجراءات التدقيق	- يجب على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة عما إذا كان التقدير المحاسبي معقولا في ظل الظروف المحيطة، وإن الإفصاح عنه عند الحاجة لذلك قد تم بشكل مناسب؛ - على المدقق تبني أحد الأساليب التالية أو مجموعة منها عند تدقيق التقدير المحاسبي: ● مراجعة واختبار الطريقة التي استخدمت من قبل الإدارة لإعداد التقرير؛ ● استخدام تقرير مستق لأغراض المقارنة مع التقرير المعد من قبل الإدارة؛ ● فحص أحداث اللاحقة المؤدية للتقرير المعمول به.	- على المدقق جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة لتحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في الكشف المالية والمتعلقة بالتقديرات المحاسبية متطابقة مع أحكام المرجع المحاسبي المطبق؛ - بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي تحدث مخاطر كبيرة، يجب على المدقق كذلك أن يقدر في إطار المرجع المحاسبي المطبق، دلالة المعلومات الواردة في الكشف المالية في حالة عدم اليقين المرتبطة بتقييمها.
مسؤولية الإدارة	- تقييم البيانات مع مراعاة الافتراضات التي استند عليها التقدير؛ - اختبار الإحتسابات التي يشملها التقدير؛ - المقارنة عند الإمكان بين التقديرات المعمول بها في فترات سابقة.	لم يتم ذكرها بشكل منفصل.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 540- " تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات المتعلقة بها."، مرجع سبق ذكره، ص 03، ص 08.
- المعيار الدولي للتدقيق 540- " تدقيق التقديرات المحاسبية"، مرجع سبق ذكره، ص 177

الخلاصة

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التدقيق هو عملية أساسية تهتم بفحص الدفاتر والسجلات لغرض التأكد من صحة القوائم المالية معتمدة على مجموعة من المعايير والقواعد الأساسية لا بد على المدقق احترامها لما يسهل عليه القيام بمهامه للوصول إلى إقناع أطراف أخرى بوضعية المؤسسة الحقيقة والوصول إلى جودة من خلال عملية التدقيق ومخرجاتها.

وفي نفس السياق ورغبة في توحيد الممارسات المتعلقة بالتدقيق على المستوى الدولي صدرت عن لجنة التدقيق معايير التدقيق الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين جملة من المعايير تم تطويرها وتقديمها على مراحل مختلفة، وقد صدرت المعايير في إصدارات زمنية مختلفة حسب الأهمية وأعاد المجلس تبويبها وفقا لاحتياجات مراحل عملية التدقيق. إن معايير التدقيق الدولية لها العديد من الفوائد بشرط أن تكون متعارف عليها متمم لعملية توظيفها بشكل تحريري، ومبلغ عنها لجميع الهيئات والمنظمات وأعضاء المهنة وحتى يتسنى الاستفادة من المعايير التدقيق الدولية بشكل مستمر وفعال ينبغي إعادة النظر فيها من حين لآخر وإخضاعها للتحسين والتطوير لمجارات ومسايرة التطورات والمستجدات الاقتصادية وأيضا لمعالجة القصور والتضاد الذي يظهر من خلال تطبيقها.

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المعايير الجزائرية للتدقيق ومن خلال دراسة واقع مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق في الجزائر والقوانين والتنظيمات التي تحكمها وجدنا مجموعة كبيرة من المعايير التي تسعى إلى تطور المهنة والرقى بها وإعطائها المزيد من المصداقية والثقة في سلامة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف أصحاب المهنة وتوجيهها لمستعملها من الجهات المختصة

ولقد قمنا في هذا الفصل أيضا بدراسة الإطار العام لمعايير التدقيق الجزائرية ومدى تطبيقها لما لها من فوائد كثيرة على شرط أن تكون هذه المعايير مقبولة ومتعارف عليها ومناسبا وموثوقا بشكل تحريري، وأن تكون مبلغة لجميع أعضاء المهنة لإزالة أي غموض في أذهانهم، ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر للتطور والتحسين، لغرض القصور التي تظهر أثناء تطبيقها، ومسايرتها لمستجدات الحاصلة من جهة لمعالجة أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين نظيرتها الدولية.

من خلال مقارنة المعايير الجزائرية مع المعايير الدولية توصلنا إلى أنه ليس هناك اختلافات لها أثر جوهري على المعايير، وإنما هذه الاختلافات هي عبارة عن تعديلات بسيطة قامت بها الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر، إلا أن مهنة التدقيق في الجزائر تبقى تواجه بعض الصعوبات في الجانب العملي من خلال تبعتها من خلال المعايير المحلية والدولية وجدنا أنه يمكن تطبيق المعايير الدولية في الجزائر وأنه يوجد التزام من طرف المحاسبين في تطبيق هذه الأخيرة .

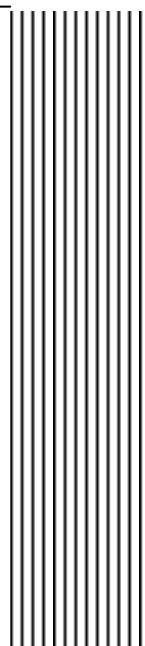
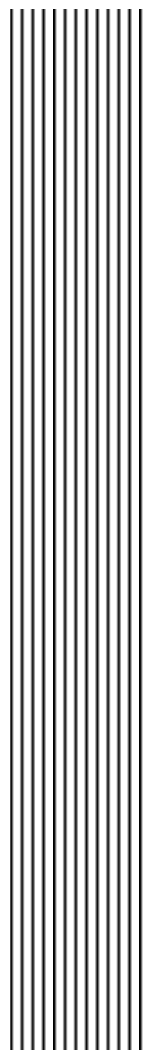
الفصل الأول..... الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية و الجزائرية

من خلال مقارنة لعينة من المعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية تم التوصل إلى النتائج التالي

- هناك تطابق في رقم المعيار ولا يوجد تطابق تام بين اسم المعيار؛
- المعايير الجزائرية مستوحاة من المعايير الدولية ما يؤكد ذلك الإشارة إلى بعض المعايير الجزائرية للتدقيق كما أشارت هذه المعايير الدولية على الرغم من أنها لم تصدر بعد.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية



تمهيد:

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها هذا الجانب الميداني لنجاح و انجاز هذه الدراسة، فقد استهدفنا من خلال هذا البحث إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني وذلك عن طريق الاساليب الاحصائية التي اتبعناها لمعالجة أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبيان وذلك بغرض قياس وتحليل الاختبارات الاحصائية لأراء ومقترحات فئات العينة بالإجابة على محاورها الاستبائية وكذلك الخصائص و الصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، بهدف الحصول على نتائج واقعية.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والأدوات المستخدمة

المطلب الأول: عرض الاستبيان

أولاً: منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وحل الإشكالية المدروسة قمنا بتصميم استمارة الاستبيان بالاعتماد على الإطلاع على مجموعة استبيانات من دراسات سابقة، وتضمنت هذه الاستمارة المحاور المدروسة، ومن ثم تفرغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي Spss20.

ثانياً: خطوات بناء الاستبيان

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها عند القيام بجمع البيانات والمعلومات من الواقع حول موضوع الدراسة لذا قمنا بإعداد أداة لمعرفة إشكالية مدى توافق المعايير الدولية للتحقيق مع المعايير الجزائرية للتحقيق، و لكي تكون الاستبانة دقيقة ومنظمة في شكلها العلمي و واضحة المضمون قمنا بتصميمها على مرحلتين هما:

1- مرحلة التصميم الأولى:

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستمارة حيث وبعد الإطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، قمنا بوضع الأسئلة التي تخدم إشكالية البحث، حيث قمنا بتقسيم الاستبيان الى محورين كل محور يجب على إشكالية فرعية معينة، ولقد راعينا عند صياغة أسئلة الاستبيان مايلي:

- استعمال لغة سليمة.
- صياغة أسئلة بسيطة وغير قابلة للتأويل.
- ترتيب الأسئلة ترتيباً منطقياً، بحيث تكون متسلسلة ومرتبطة بالأهداف المرجوة من الدراسة.
- بعد الانتهاء من اعداد الأسئلة تم عرضها على بعض الاساتذة المختصين بغية تحديد أبعاد الاستبانة والتأكد من صياغة أسئلتها، بالإضافة الى تفادي الأخطاء المنهجية والتقنية التي تحول دون بلوغ الأهداف المنشودة.

2- مرحلة التصميم النهائي:

بعد الإطلاع على الملاحظات المقدمة وتعديل بعض الاسئلة استقرت الاستبانة في صورتها النهائية المحتوية على 24 سؤالاً.

بعد اتمام النسخة النهائية للاستبيان قمنا بتوزيعه على عينة مكونة من 65 محاسب ومحافظ حسابات وأساتذة جامعيين، أما عن استرجاع الاستمارات فقد تم استرجاع 48 استبانة أي بمعدل يقارب 74% .

ثالثاً: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في:

الجدول رقم (18): متغيرات الدراسة

المتغيرات	اسم المتغير
المتغير المستقل	المعايير الدولية للتدقيق
المتغير التابع	المعايير الجزائرية للتدقيق

المصدر: من اعداد الطلبة

رابعا: هيكل الاستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استبانة اشتملت على جزئين هما:

1- الجزء الأول: متعلق بالبيانات الشخصية وهي معلومات خاصة بالمستجيبين وتحتوي على 05 أسئلة هي: المؤهل العلمي _ التخصص _ المهنة _ الخبرة المهنية _ الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق.

2- الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بالفرضيات، فرضيتان تحتوي على 24 عبارة، تضمن الاستبيان رسالة تغطية توضح أهداف الدراسة وتبحث المبحوثين على التعاون في الاجابة على الأسئلة بموضوعية. تم توزيع الاستبيان على مجموعة من المحاسبين ومحافظي الحسابات وعدد من الاساتذة الجامعيين ثم استلام الردود.

اغلب الأسئلة لها اجوبة محددة ومغلقة من اجل تسهيل المعالجة الاحصائية لها ولهذا تم اعدادها على أساس مقياس لكارتر الخماسي، حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المحاور التي تناولها الاستبيان، وبالتالي يسهل علينا ترميز الاجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): مقياس لكارتر الخماسي

التصنيف	اتفق	اتفق تماما	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الترميز	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطلبة

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وصدق الاستبيان

من أجل الحصول على نتائج صحيحة تم تحديد مجتمع وعينة دراسة مناسبين لها:

أولا: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع البحث، وبناءا عليه فالمجتمع المستهدف يشمل مجموعة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات بالإضافة إلى آخرين المعنيين بهذا المجال والذين لهم دراية كافية عنه و عن أهداف الدراسة.

2- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث قمنا بتوزيع 65 استبيان على المبحوثين واستجاب 48 فرد بصورة تامة وتم ملئ الاستبيانات المطلوبة بنسبة 74% .

الجدول رقم (20): توزيع الاستمارة على أفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الصالحة للتحليل	48	74%
الاستمارات المفقودة	17	26%
الاستمارات الملغاة	0	0
مجموع الاستمارات الموزعة	65	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على ردود الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة الاستجابة الاجمالية لفئات عينة الدراسة بلغت نسبة 74% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة وتساعدنا على انجاز هذه الدراسة، وبالرغم من وجود بعض الصعوبات التي واجهتنا من اجل استرجاع استمارات الاستبيان خاصة في ما يتعلق بالاستمارات الموزعة على مكاتب المحاسبين ومحافظي الحسابات، وبالرغم من هذا تعتبر نسبة جيدة وهذا راجع الى الوعي وروح التعاون لدى أفراد العينة.

3- صدق وثبات الاستبيان:

يقصد بصدق وثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد تحققنا من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ

للتأكد من الثبات والصدق الاحصائي استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياسهما في كل فرضية، ويبين الجدولين معاملات ألفا كرونباخ والتي تؤكد وجود معدلات ثبات معقولة للاستبيان، مما يعني أن هناك وضوح وانسجام عالي بين فقرات الاستبيان.

المحور الأول: معايير التدقيق الدولية

الجدول رقم (21): معامل الثبات والصدق للمحور الأول

المحور الأول	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
	0.691	13

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

من الجدول نلاحظ أن:

- معامل الثبات والصدق ألفا كرونباخ يساوي 0.691 وهو معامل ثبات قوي مما يدل على ثبات وصدق المحور.

ومنه نستنتج أن المحور صالح للدراسة.

المحور الثاني: معايير التدقيق الجزائرية

الجدول رقم(22): معامل الثبات و الصدق للمحور الثاني

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور الثاني
0.644	11	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20.

من الجدول نلاحظ أن:

- معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني يساوي 0.644 وهو معامل ثبات قوي يدل على ثبات وصدق المحور. ومنه نستنتج أن المحور صالح للدراسة والقياس.

ثانيا: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من خلال الاستبيان.

- برنامج الجداول الالكترونية EXCEL.

- تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة برنامج Spss20 و اعتمدنا عملية التحليل على التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ وكذا طبيعة العلاقة بين المتغيرين للدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون.

- مقاييس الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة.

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان وعرض النتائج

في هذا المبحث سنقوم بدراسة وتحليل محاور الاستبيان لاختبار الفرضيات المقدّمة، وذلك بالاعتماد على الطريقة الاحصائية المقدمة من برنامج Spss20 بالاستعانة بالمتوسط و الانحراف المعياري لتحليل كل محور من محاور الاستبيان.

✓ المطلب الأول: تحليل الاستبيان

1- المؤهل العلمي:

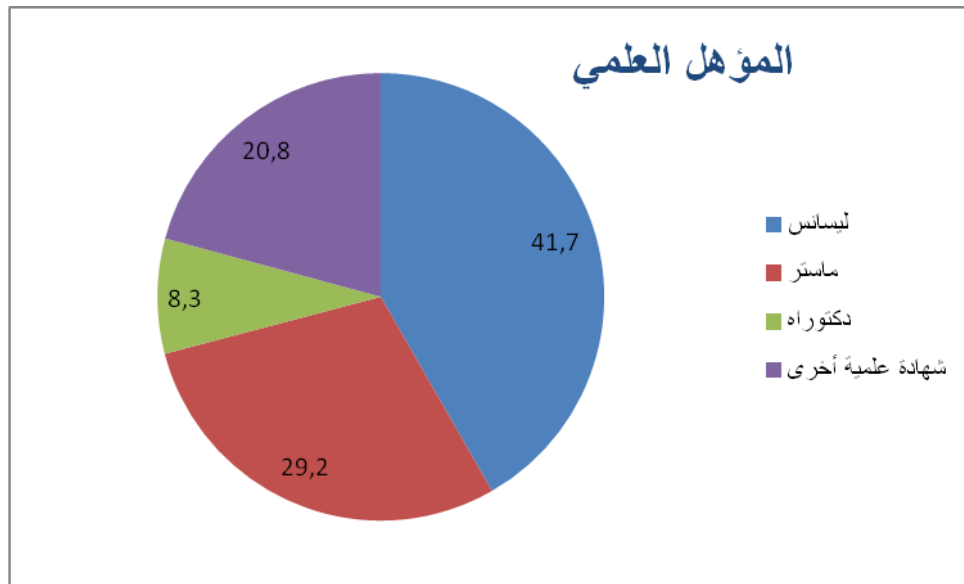
الجدول رقم(23): توزيع العينة حسب الوظيفة

Valide	Fréquence	Pourcentage %
ليسانس	20	%41.7
ماستر	14	%29.2
دكتوراه	4	%8.3
شهادة علمية أخرى	10	%20.8
المجموع	48	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

و الشكل التالي يلخص نتائج الجدول:

الشكل رقم(02): توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

من الجدول نلاحظ أن ما يقارب 42% يحملون شهادة لسانس، بينما كانت نسبة الذين يحملون شهادة علمية أخرى 20.8% في حين بلغت نسبة الذين يحملون شهادة الماستر 29.2%، في حين بلغت نسبة الأخير 8.3%.

2- التخصص:

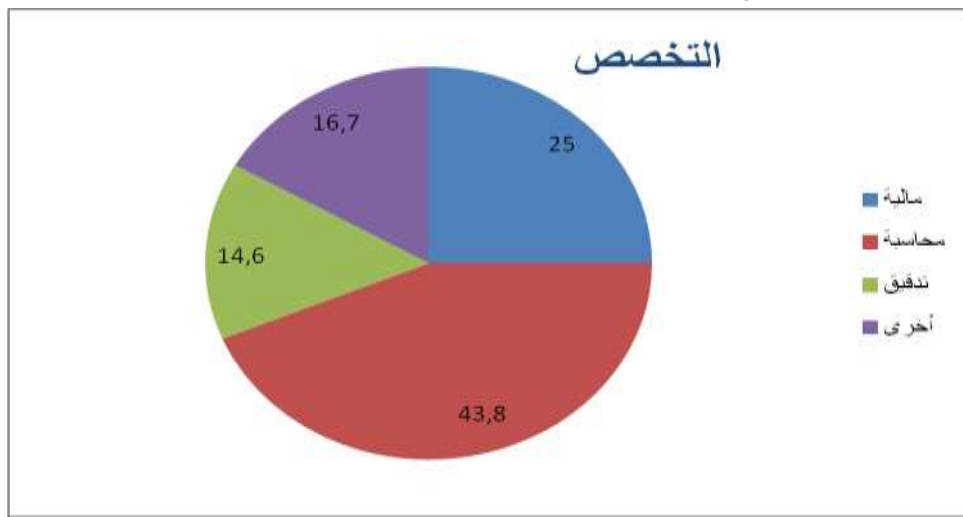
الجدول رقم(24): توزيع العينة حسب التخصص

Valide	Fréquence	Pourcentage%
مالية	12	%25
محاسبة	21	%43.8
تدقيق	7	%14.6
اخرى	8	%16.7
المجموع	48	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

و الشكل يلخص نتائج الجدول:

الشكل رقم (03): توزيع افراد العينة حسب التخصص



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

من الجدول والشكل نلاحظ أن %43.8 من المبحوثين كان تخصصهم محاسبة، بينما كانت نسبة المبحوثين من تخصص مالية نسبتهم %25 ، في حين كانت نسبة المبحوثين تخصصهم أخرى نسبتهم %16.7 و اقل نسبة كانت للذين تخصصهم تدقيق ونسبتهم %14.6.

3- المهنة:

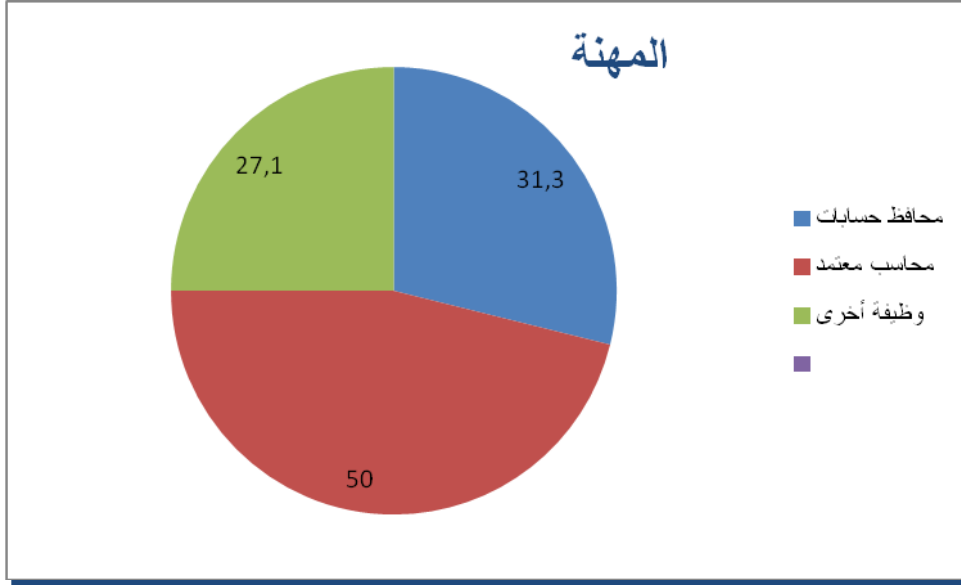
الجدول رقم (25): توزيع أفراد العينة حسب المهنة

Valide	Fréquence	Pourcentage%
محافظ حسابات	15	%31.3
محاسب معتمد	19	%50
وظيفة أخرى	14	%27.1
المجموع	48	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

والشكل يلخص نتائج الجدول التالي:

الشكل رقم (04): توزيع افراد العينة حسب المهنة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

من الجدول والشكل نلاحظ أن ما يقارب 50% من المبحوثين محاسبين معتمدين، و 31.3% هم محافظي حسابات بينما بلغت نسبة الذين لديهم وظيفة أخرى قدرت ب 27.1%.

4- الخبرة المهنية:

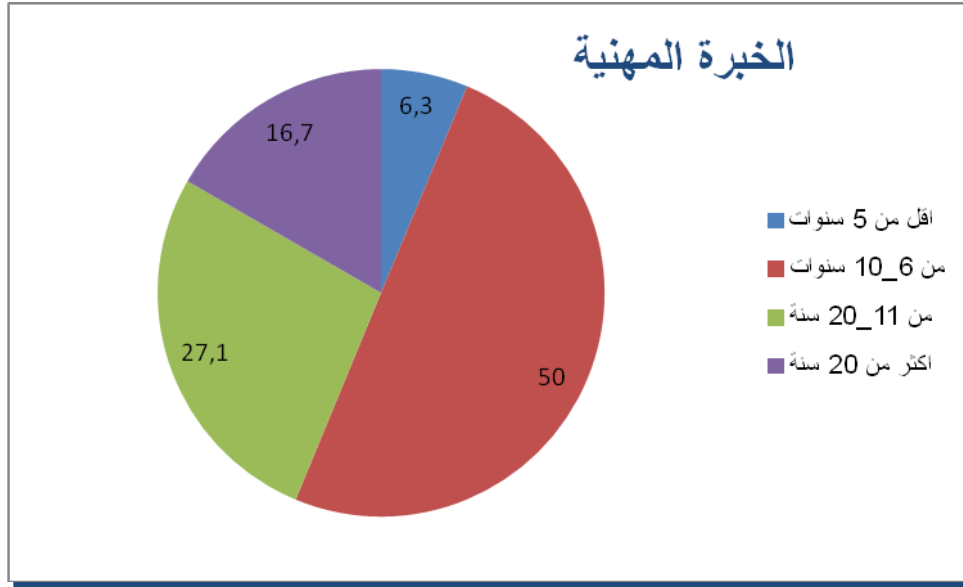
الجدول رقم (26): توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية

Valide	Fréquence	Pourcentage%
أقل من 5 سنوات	3	%6.3
من 6 _ 10 سنوات	24	%50
من 11 _ 20 سنة	13	%27.1
أكثر من 20 سنة	8	%16.7
المجموع	48	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

والشكل يلخص نتائج الجدول التالي:

الشكل رقم (05): توزيع افراد العينة الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

من الجدول والشكل نلاحظ أن 50% خبرتهم المهنية من 6-10 سنوات، بينما الذين نسبتهم 27.1% خبرتهم المهنية من 11-20 سنة، والذين خبرتهم المهنية أكثر من 20 سنة نسبتهم 16.7% والأخيرة خبرتهم أقل من 5 سنوات نسبتهم 6.3%.

5- الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق:

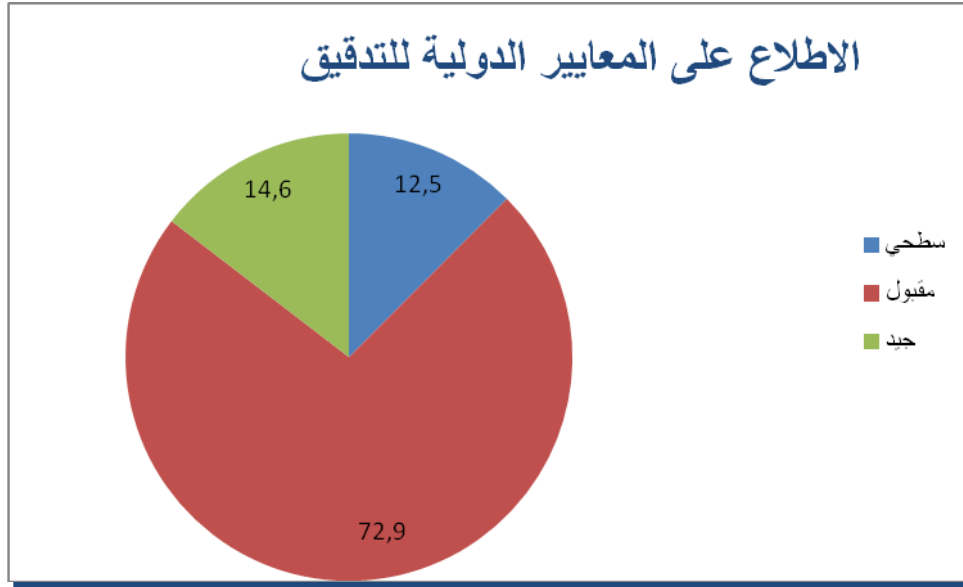
الجدول رقم (27): توزيع الأفراد حسب الاطلاع على المعايير الدولية

Valide	Fréquence	Pourcentage%
سطحي	6	%12.5
مقبول	35	%72.9
جيد	7	%14.6
المجموع	48	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

والشكل يلخص نتائج الجدول التالي:

الشكل رقم (06): توزيع افراد العينة حسب الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

نلاحظ من الجدول والشكل نسبة اطلاعهم على المعايير الدولية للتدقيق كانت مقبولة هي 72.9% وهي النسبة الأعلى بينما الذين اطلاعهم جيد نسبتهم 14.6% والذين اطلاعهم سطحي نسبتهم 12.5%.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

الفرع الأول: حساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة وتحليل الاستبيان المتعلق بالقياس و الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في ظل النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال المحاور الاساسية للأسئلة.

1- عرض فقرة المحور الأول:

- معايير التدقيق الدولية .

الجدول رقم (28): نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	هل ترى من الضروري اتباعك لمعايير التدقيق الدولية اثناء تاديتك لمهمتك؟	4.02	1.193	أُتفق
02	هل ينبغي ان تحصل على الفهم الكامل حول نص معيار دولي للتدقيق معين، بما في ذلك تطبيق المعيار وكل التوضيحات التي يقدمها؟	4.08	1.048	أُتفق
03	هل تتم الاشارة الى معايير التدقيق الدولية التي تتبعها خلال تنفيذك لمهمتك؟	3.62	1.248	أُتفق
04	ان ادلة الاثبات تكون اكثر اقناعا عندما يتم الحصول عليها من مصادر	4.20	0.988	أُتفق

الفصل الثاني:.....تحليل الاستبيان حول مدى توافق المعايير الدولية للتدقيق مع المعايير الجزائرية للتدقيق

			مختلفة؟	
05	في حالة وجود شك كبير في التأكيدات الأساسية للبيانات المالية، يجب عليك الحصول على أدلة كافية وملائمة لإزالة هذا الشك؟	4.31	0.657	أُتفق تماما
06	هل قيامك بجمع ادلة الاثبات يعتبر جزء من متطلبات المراجعة التي تنص عليها معايير التدقيق الدولية؟	4.22	0.928	أُتفق تماما
07	هل يتوفر للمراجعين الخارجيين الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح بتطبيق معايير التدقيق الدولية؟	2.97	1.193	محايد
08	هل يجب عليك تعديل تقريرك المعلومات اضافية في حالة تقرير عدم التاكيد؟	3.83	1.208	أُتفق
09	يوجه التقرير عادة الى المساهمين أو مجلس المؤسسة التي تم مراجعة بياناتها المالية؟	4.47	0.798	أُتفق تماما
10	يجب عليك تقديم تقريرك النهائي وفق ما تتطلبه معايير التدقيق الدولية؟	4.02	1.120	أُتفق
11	هل يجب عليك ان تتبع معايير التدقيق في تقريرك كي يتسم بالمصداقية؟	3.89	1.096	أُتفق
12	هل التزامك بمعايير التدقيق الدولية يتعلق بالتقرير يعد ضمانا لرأيك عن مدى صدق القوائم المالية؟	3.85	1.031	أُتفق
13	يجب ان يكون هناك توجيه وإشراف و فحص كافي عند كافة المستويات بغرض توفير تأكيد معقول بان العمل المؤدى بمستوى المعايير المتعارف عليها؟	3.66	0.974	أُتفق
معايير التدقيق الدولية				أُتفق
				3.93
				0.484

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

بالنظر الى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات المحور الأول المخصص لمعايير التدقيق الدولية، نلاحظ أن جميع المتوسطات كانت عالية أي أن هناك اطلاع وممارسة مهنية بمعايير التدقيق الدولية من قبل الفئة المستهدفة فقد بلغ المتوسط العام 3.93 وانحراف معياري يصل إلى 0.484 ومن الجدول أعلاه نستنتج:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.2 بانحراف معياري يقدر بـ 1.193، وهو متوسط حسابي كبير يعكس درجة الموافقة على هذه العبارة؛

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.08 بانحراف معياري 1.048 وهو متوسط حسابي يدل على موافقة كبيرة في الحصول على الفهم الكامل حول نص معيار دولي للتدقيق معين بما في ذلك تطبيق المعيار وكل توضيحاته؛

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 3.62 بانحراف معياري 1.248 وهي قيم تدل على الموافقة على أن تتم الإشارة إلى معايير التدقيق الدولية التي تتبعها خلال تنفيذ للمهمة؛

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.20 بانحراف معياري 0.988 وهو متوسط حسابي ذو درجة عالية يعكس درجة موافقة بأن أدلة الإثبات تكون أكثر إقناعا عندما يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 4.31 بانحراف معياري 0.657 وهو متوسط حسابي يدل على موافقة العينة أن حالة وجود شك كبير في التأكيدات الأساسية للبيانات المالية يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة لإزالة الشك؛
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 4.22 بانحراف معياري 0.928 وهي قيمة تعكس درجة الموافقة التامة حيال أن أدلة الإثبات تعتبر جزء من متطلبات المراجعة التي تنص عليها معايير التدقيق الدولية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 2.97 بانحراف معياري 1.193 وهو متوسط حسابي يعكس درجة المحايدة على أن يتوفر للمراجعين الخارجيين الإمكانية المادية والبشرية التي تسمح بتطبيق معايير التدقيق الدولية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة يساوي 3.83 بانحراف معياري 1.208 وهو متوسط حسابي يدل على موافقة في أن وجوب تعديل تقرير المعلومات إضافية في حالة تقرير عدم التأكد؛
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة يساوي 4.47 بانحراف معياري 0.798 يدل على الموافقة التامة في أن توجيه التقارير إلى المساهمين أو مجلس المؤسسة التي تتم مراجعة بياناتها المالية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة يساوي 4.02 بانحراف معياري 1.120 يدل على الموافقة على وجوب تقديم التقرير النهائي وفق ما تتطلبه معايير التدقيق الدولية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الحادي عشر يساوي 3.89 بانحراف معياري 1.096 يدل على موافقة الأغلبية وجوب إتباع معايير التدقيق الدولية كي يتسم بالمصادقية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر يساوي 3.85 بانحراف معياري 1.096 دلالة الموافقة على الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق يتعلق بالتقرير يعد ضمانا للرأي عن مدى صدق القوائم المالية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر يساوي 3.66 بانحراف معياري 0.974 يدل على موافقة أن يكون هناك توجيه وإشراف وفحص كافٍ بغرض توفير تأكيد معقول بأن العمل مؤدى بمستوى المعايير المتعارف عليها.

2- عرض فقرات المحور الثاني:

- معايير التدقيق الجزائرية

الجدول رقم (29): نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	يعتبر وجود نقص في الجوانب الاجرائية للقوانين المنظمة من دوافع سن معايير التدقيق	4.22	0.856	أتفق تماما
02	يعد تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي وما أحدثه من تغيرات في النظام المحاسبي من دواعي الحاجة لمعايير التدقيق	4.58	0.577	أتفق تماما
03	يعتبر وضع معايير التدقيق ضرورة للتكيف مع المتقلبات الاقتصادية	4.25	0.887	أتفق تماما
04	هل معايير التدقيق المحلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق ؟	3.33	1.243	محايد
05	هل يستعين محافظ الحسابات في أداء مهامه بمعايير التدقيق الجزائرية ؟	4.25	0.887	أتفق تماما
06	هل تطبيق معايير التدقيق الدولية اجباري في الجزائر؟	3.79	1.236	أتفق
07	تجسيد المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الجزائرية يزيد من مصداقية و صحة تقرير محافظ الحسابات	4.18	0.981	أتفق
08	تعمل المعايير الدولية على توحيد الممارسات المهنية للتدقيق	4.37	0.936	أتفق تماما
09	هل الوقت مناسب لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؟	3.81	1.248	أتفق
10	هل الزامية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر تساهم في اصدار تقارير مناسبة تساعد المستفيدين من القوائم المالية؟	4.33	0.930	أتفق تماما
11	هل هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجديد لمعايير التدقيق الجزائرية؟	3.72	1.124	أتفق
معايير التدقيق الجزائرية		4.07	0.473	أتفق تماما

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss20

بالنظر الى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات المحور الثاني المخصص لمعايير التدقيق الجزائرية، نلاحظ أن أغلب المتوسطات كانت بالموافقة التامة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور 4.07 بانحراف معياري قدره 0.473، وهذا ما يدل على موافقة عالية حول محتوى هذه العبارات .

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.22 بانحراف معياري 0.856 وهو ذو قيمة عالية تعكس درجة الموافقة التامة حول اعتبار وجود نقص في الجوانب الإجرائية للقوانين المنظمة من دوافع سن معايير التدقيق؛

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.58 بانحراف معياري 0.577 وهو ذو قيمة عالية تدل على الموافقة التامة أن تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي وما أحدثه من تغيرات في النظام المحاسبي من دواعي الحاجة لمعايير التدقيق؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.25 بانحراف معياري 0.887 وهو متوسط حسابي عالي يدل أيضا على الموافقة التامة للعينة بشأن اعتبار وضع معايير التدقيق ضرورة التكيف مع المتقلبات الاقتصادية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 3.33 بانحراف معياري 1.243 وهو يعكس محايدة العينة حول أن معايير التدقيق المحلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 4.25 بانحراف معياري 0.887 وهو ذو درجة عالية تعكس أن محافظ الحسابات يستعين في أداء مهامه بمعايير التدقيق الجزائرية.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 3.79 بانحراف معياري 1.236 وهو متوسط حسابي يدل على موافقة المبحوثين في ما يخص
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 4.18 بانحراف معياري 0.981 وهو يدل على الموافقة على أن تجسيد المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الجزائرية يزيد من مصداقية و صحة تقرير محافظ الحسابات.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة يساوي 4.37 بانحراف معياري 0.936 وهو ذو درجة عالية يعكس موافقة تامة للعينة في ما يخص أن المعايير الدولية تعمل على توحيد الممارسات المهنية للتدقيق؛
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة يساوي 3.81 بانحراف معياري 1.248 وهو المتوسط الحسابي يعكس الموافقة على أن الوقت مناسب لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؛
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة يساوي 4.33 بانحراف معياري 0.930 ويدل على الموافقة التامة لإلزامية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر تساهم في إصدار تقارير مناسبة تساعد المستفيدين من القوائم المالية؛
- المتوسط الحسابي للفقرة الحادي عشر يساوي 3.72 بانحراف معياري 1.124 يدل على الموافقة حول أن هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجديد لمعايير التدقيق الجزائرية.

الفرع الثاني: معامل الارتباط

الجدول رقم (30): معامل الارتباط بين المحاور

	المحور الأول	المحور الثاني
المحور الأول	1	,569**
Corrélacion de Pearson		
Sig. (bilatérale)		,000
N	48	48
المحور الثاني	,569**	1
Corrélacion de Pearson		
Sig. (bilatérale)	,000	
N	48	48

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك ارتباط بين محوري الدراسة، حيث أن معامل الارتباط بيرسون يدرس العلاقة بين المتغيرات وهذا من خلال الإشارة الموجبة أو السالبة لنتيجة معامل الارتباط والتي تعكس طبيعة العلاقة ما اذا كانت طردية أو عكسية، و يساوي معامل الارتباط لدينا $R=0.569$ ومنه توجد علاقة طردية متوسطة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية، أي أن هناك توافق بين معايير التدقيق الدولية مع نظيرتها الجزائرية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تقديمه في الجانب النظري من هذا البحث وما تم إسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي، حيث تم توزيع الاستبيان على مجموعة من محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأيضاً مهنيين آخرين لهم علاقة بالتدقيق لعدة مكاتب محاسبة وتحصلنا على الإجابات المقدمة من قبلهم ، وقمنا بحساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الإجابات وحللناها،ولذلك لخصنا بأن هناك علاقة طردية بين المعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها المعايير الدولية للتدقيق وهذا يعكس مدى توافقهما، وأن المراجعين يبدلون ما في وسعهم للإعتماد على المعايير الدولية للتدقيق وكذا الجزائرية في إعداد تقاريرهم رغم عدم معرفتهم الكاملة لمتطلباتها وهذا لأهمية هذه المعايير في جودة تقريرهم حيث تمتاز بالملائمة والمصادقية بما يحقق منفعة للمستفيدين منها.

الخاتمة العامة.

الخاتمة العامة:

لقد شهد التدقيق في الجزائر تطور سريعا على المستوى الوظيفي تزامنا مع التطورات على الصعيد الدولي، وكون الجزائر من الدول حديثة التبنّي في سعيها للتوافق مع المعايير الدولية بعدما ساهم النظام المحاسبي المالي SCF والاعتماد على المعايير المحاسبية IAFRS/IAS وكونها من الدول التي تسعى على إعطاء تسهيلات أكثر للاستثمار الأجنبي، وبعد القيام بتهيئة أرضية خصبة تمنح لها أكثر استفادة من هذه الاستثمارات، إن هذه الخيارات التي سلكتها الجزائر ضمن التوجه العالمي نحو هذه المعايير كان الهدف منها هم الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي وتحقيق فعالية أكبر لأنظمتها على المستوى الجزئي بالنسبة للمؤسسات القطاع الخاص والمؤسسة الاقتصادية العمومية وعلى المستوى الكلي بالنسبة للمؤسسات العمومية والإدارات الحكومية.

بعد قيامنا بمعالجة لإشكالية دراستنا والمتمثلة في مدى توافق المعايير الجزائرية للتدقيق مع المعايير الدولية للتدقيق، ونظرا للحاجة التي قابلت التوسع الاقتصادي وعوامل الاستثمار الحديثة، فكان لابد من إصدار الجزائر معايير تدقيق والتي تعني بحقيق توحيد في جانب التدقيق وتطور واقع مهنة التدقيق في الجزائر. تمت هذه العملية من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين وتم الوصول من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية إلى أنه يوجد فروق قليلة من ناحية الشكل و المضمون بين المعايير الجزائرية للتدقيق ونظيرتها الدولية، وأن المعايير المحلية حيز التطبيق على أرض الواقع.

ومن خلال ما سبق يمكن اختبار الفرضيات

- المعايير الجزائرية للتدقيق متوافقة مع نظيرتها الدولية ومن خلال نتائج المتوصل لها في الفصل الثاني توصلنا أنه توجد فروق وعليه إثبات صحة الفرضية؛
- توجد فروق حول مدى التزام المدققين بمعايير التدقيق الجزائرية في تقاريرهم بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية. ومن نتائج الاستبيان تبين أن هذه الفرضية صحيحة.
- توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- أنه يمكن تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في البيئة الجزائرية، ويوجد تكامل بينها وبين القانون 10-01؛
- بالرغم من التوافق بين المعايير الجزائرية للتدقيق والدولية إلى أن ممارسة التدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة وفقا للمعايير الدولية وهذا راجع إلى عدم وجود ميكانيزمات التي تساعد على تطبيقها؛
- من الأفضل تكييف المعايير الجزائرية للتدقيق مع المعايير الدولية مع الرفع من القدرات المهنية للمدققين من خلال تكوينهم في هذا المجال؛
- يجب رقمنة التدقيق في الجزائر، لأنه جميع الدول أصبحت تتعامل وفق التدقيق الإلكتروني الذي يعتبره كأداة مساعدة على تقبل الفروق بين ممارسات التدقيق؛

- لا يعد ارتباط المعايير التدقيق الجزائرية بالمعايير الدولية على عاتق في تطبيق هذه المعايير، الذي المعايير الجزائرية للتدقيق مستوحاة من نظيرتها الدولية ويمكن للمدقق الاطلاع عليها؛

توصيات واقتراحات:

ركزت دراستنا في جانبه التطبيقي على المعايير الجزائرية للتدقيق ومقارنتها مع نظيرتها الدولية، والتي من خلال معالجتها تبينت لنا مجموعة من الاقتراحات والتي ترتبط بالفصل الثاني بدرجة كبير وهي:

- القيام بتكوين مستمر للمهنيين حول المعايير الجزائرية للتدقيق لتسهيل تطبيقها؛
- يستوجب إصدار معايير التدقيق الجزائرية وفق ترتيب الذي تصدر به المعايير الدولية للتدقيق؛
- يستحسن إصدار معايير جزائرية للتدقيق في شكل قوانين تلزم تلزم تطبيقها من قبل المدققين؛
- من الأفضل إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق بلغة مفهومة وترتيب أفضل للعناوين حتى نتجنب مخاطر الاقتباس منها في إعداد البحوث العلمية وكذا التطبيق الخاطئ لها.

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات - مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية-، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2015.
2. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
3. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قسم المحاسبة والتدقيق- جامعة الزيتونة الأردنية، الطبعة الأولى 2012 م- 1433 هـ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
4. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية- النموذج الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
5. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار جنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.
6. إيهاب نظمي وهني العزب، تدقيق الحسابات- الإطار النظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2012.
7. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعلمية، الطبع الثانية، دار وائل للطباعة و للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
8. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير التدقيق الدولية، دار البداية، الأردن، 2009.
9. رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات- النظري، الطبع الأولى 2011م- 1432هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
10. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات- مدخل معاصر لمعايير التدقيق الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
11. سيد محمد، بوعرار شمس الدين، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية ومهنة التدقيق، ملتقى دولي، سعد دحلب، البليدة، يومي 11 و12 ديسمبر 2012.
12. عبد الفتاح محمد الصحن، حسن أحمد عبيد، شريفة علي حسين، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

13. عصام مرعي ، أدلة التدقيق الدولية : إتحاد المحاسبين الدولي ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 1987.
 14. غسان فلاح المطارنة، المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصرة، قسم المحاسبة - جامعة آل البيت، الطبعة الأولى 2013، زمزم ناشرون وموزعون، عمان -الأردن.
 15. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، قسم المحاسبة - جامعة آل البيت، الطبعة الأولى 2006م -1426هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
 16. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات- الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
 17. محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى 2002 - الإسكندرية، مصر.
 18. المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت)-580- "التصريحات الكتابية".
 19. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق -من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006.
 20. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية - دراسة مقارنة -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015.
- ثانيا: الاطروحات والرسائل الجامعية**
1. بهلولي نور الدين، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر - دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، 2016/2017.
 2. بوحتى علي، مهنة محافظ الحسابات بين الواقع والالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية NAA- دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- الممسيلة، 2018/2019.

3. تمار خديجة ، تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص التدقيق والنظام المحاسبي المالي ، قسم المحاسبة والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2017/2016 .
4. تمار خديجة، تقارير التدقيق الخارجي إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص التدقيق والنظام المحاسبي المالي، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017.2016.
5. عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2012.

ثالثا: المراسيم التنفيذية والقوانين

1. المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 2011/01/27، المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة لتنظيمه وقواعد سيره، العدد 07، 2011، المواد: 2، 3، 4.
2. القانون 01-10، المؤرخ في 2010/06/29، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، 2010، المادة 15.
3. المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق م.ج.ت 210، م.ج.ت 505، م.ج.ت 560، م.ج.ت 580، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.
4. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، رقم 150، الجزائر، 11 أكتوبر 2016
5. المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المتضمن المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 300- (م.ج.ت) 500- (م.ج.ت) 510- (م.ج.ت) 700..
6. المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (م.ج.ت) 520-، (م.ج.ت) 570-، (م.ج.ت) 610-، (م.ج.ت) 620-، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، .
7. المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت) 230- (م.ج.ت) 501- (م.ج.ت) 530- (م.ج.ت) 540.

رابعاً: المقالات والمجلات

1. بوقابة زينب، مداخلة بعنوان متطلبات تكييف التدقيق القانوني في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية - المحور الرابع: متطلبات آفاق تطبيق كل من معايير التدقيق الدولية في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية يومي 11-12 أبريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
2. عبد الله أحمد عمر بامشموس، تطبيق معايير التدقيق الدولية، مقال منشور في مجلة المحاسب القانوني، العدد 09، مارس 2010، ص 08، (بالتصرف) موجود في الرابط التالي:
<http://www.yacapa.oeg/yacpafiles/file/magazine/9.pdf>.
3. علي عبد الصمد عمر، خالدي راضية، معيّار الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق في بيئة التدقيق الجزائرية - دراسة مقارنة مع المعيار الدولي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10 - سبتمبر 2018.
4. بصري ريم، دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق ونظيره الدولي - دراسة حالة المعيار رقم 500 "العناصر المقننة"، بحث مقدم في مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، سبتمبر 2018، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
5. غنيمي، سامي محمد أحمد، " دور المعايير المحاسبية المتوافقة في مواجهة التقديرات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في منظمات الأعمال"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشريعة الإسلامية - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

ماستر: محاسبة وتدقيق

استبيان حول موضوع:

مدى توافق معايير التدقيق الجزائرية مع المعايير الدولية للتدقيق

السيد (ة) الفاضل (ة)

تحية طيبة وبعد.....

إن الباحث يرجو من سيادتكم إمداده برأيكم الخبير في استمارة الاستبيان الموجه إلى محافظي الحسابات ومكاتب الخبرة المحاسبية والمحاسبين المعتمدين والمدققين الداخليين للمؤسسات الاقتصادية عبر إقليم القطر الجزائري، وذلك بغرض دراسة مدى توافق المعايير الدولية للتدقيق مع المعايير الجزائرية للتدقيق، والذي يندرج في إطار إعداد دراسة بحثية بالجامعة المذكورة أعلاه.

ونظرا لأهمية رأيكم فإن الباحث يرجو من سيادتكم التكرم بالمشاركة برأيكم السديد وخبرتكم لإمدادنا بالمعلومات التي تساعد في تحقيق أهداف هذا البحث، مع توجيه نظر سيادتكم بأن بيانات هذه الاستمارة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

و نشكركم على حسن تعاونكم.

الأستاذ المشرف: د. بن خليفة بلقاسم

الطلبة:

- صفاء عبد اللاوي
- مارية بوزيان معمر خضير

أولاً: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ شهادة علمية أخرى ☐

التخصص: مالية ☐ محاسبة ☐ تدقيق ☐ أخرى ☐

المهنة: خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ وظيفة ☐ أخرى (أذكرها) ☐

الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات ☐ من 6-10 سنوات ☐ من 11-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق: سطحي ☐ مقبول ☐ جيد ☐

ثانياً: استبيان الدراسة

في رأيكم ما مدى تطبيق هذه العناصر؟

المحور الأول : معايير التدقيق الدولية

طبيعة الرأي					البيان	
أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماماً	الرقم	الفقرة
					01	هل ترى من الضروري إتباعك لمعايير التدقيق الدولية أثناء تأديتك لمهمتك؟
					02	هل ينبغي أن تحصل على الفهم الكامل حول نص معيار دولي للتدقيق معين، بما في ذلك تطبيق المعيار وكل التوضيحات التي يقدمها؟
					03	هل تتم الإشارة إلى معايير التدقيق الدولية التي تتبعها خلال تنفيذك لمهمتك؟
					04	إن أدلة الإثبات تكون أكثر إقناعاً عندما يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة؟

					05	في حالة وجود شك كبير في التأكيدات الأساسية للبيانات المالية، يجب عليك الحصول على أدلة كافية وملائمة لإزالة هذا الشك؟
					06	هل قيامك بجمع أدلة الإثبات يعتبر جزء من متطلبات المراجعة التي تنص عليها معايير التدقيق الدولية؟
					07	هل يتوفر للمراجعين الخارجيين الإمكانات المادية والبشرية التي تسمح بتطبيق معايير التدقيق الدولية؟
					08	يجب عليك تعديل تقريرك بمعلومات إضافية في حالة تقرير عدم التأكد؟
					09	يوجه التقرير عادة إلى المساهمين أو مجلس المؤسسة التي تم مراجعة بياناتها المالية؟
					10	يجب عليك تقديم تقريرك النهائي وفق ما تتطلبه معايير التدقيق الدولية؟
					11	هل يجب عليك أن تتبع معايير التدقيق في تقريرك كي يتسم بالمصداقية؟
					12	هل التزامك بمعايير التدقيق الدولية تتعلق بالتقرير يعد ضمانا لرأيك عن مدى صدق القوائم المالية؟
					13	يجب أن يكون هناك توجيه وإشراف وفحص كاف عند كافة المستويات بغرض توفير تأكيد معقول بأن العمل المؤدى بمستوى المعايير المتعارف عليها؟

المحور الثاني: معايير التدقيق الجزائرية

					طبيعة الرأي	البيان
الرقم	الفقرة	أتفق	أتفق تماما	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
01	يعتبر وجود نقص في الجوانب الإجرائية للقوانين المنظمة من دوافع سن معايير للتدقيق					
02	يعد تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF و ما أحدثه من تغيرات في النظام المحاسبي من دواعي الحاجة لمعايير التدقيق					
03	يعتبر وضع معايير التدقيق ضرورة للتكيف مع متغيرات الاقتصادية					
04	هل معايير التدقيق المحلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق؟					
05	هل يستعين محافظ الحسابات في أداء مهامه بمعايير التدقيق الجزائرية؟					
06	هل تطبيق معايير التدقيق الدولية إجباري في الجزائر؟					
07	تجسيد المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الجزائرية يزيد من مصداقية وصحة تقرير محافظ الحسابات؟					
08	تعمل المعايير الدولية على توحيد الممارسات المهنية للتدقيق					
09	هل الوقت مناسب لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؟					
10	هل إلزامية تطبيق معايير دولية للتدقيق في الجزائر ستساهم في إصدار تقارير مناسبة تساعد المستفيدين من القوائم المالية؟					
11	هل هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجديد لمعايير التدقيق الجزائرية؟					

Effectifs

Statistiques

		المؤهل العلمي	التخصص	المهنة	الخبرة المهنية	الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق	هل ترى من الضروري اتباعك لمعايير التدقيق الدولية أثناء تاديتك لمهنتك؟
N	Valide	48	48	48	48	48	48
	Manquante	0	0	0	0	0	0

Statistiques

		هل ينبغي ان تحصل على الفهم الكامل حول نص معيار دولي للتدقيق معين، بما في ذلك تطبيق المعيار وكل التوضيحات التي يقدمها؟	هل تتم الاشارة الى معايير التدقيق الدولية التي تتبعها خلال تنفيذك لمهنتك؟	ان ادلة الاثبات تكون اكثر اقناعا عندما يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة؟	في حالة وجود شك كبير في التاكيدات الاساسية للبيانات المالية، يجب عليك الحصول على ادلة كافية وملانة لازالة هذا الشك؟
N	Valide	48	48	48	48
	Manquante	0	0	0	0

Statistiques

		هل قيامك بجمع ادلة الاثبات يعتبر جزء من متطلبات المراجعة التي تنص عليها معايير التدقيق الدولية؟	هل يتوفر للمراجعين الخارجيين الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح بتطبيق معايير التدقيق الدولية؟	هل يجب عليك تعديل تقريرك لمعلومات اضافية في حالة تقرير عدم التاكيد؟	يوجه التقرير عادة الى المساهمين أو مجلس المؤسسة التي تم مراجعة بياناتها المالية؟
N	Valide	48	48	48	48
	Manquante	0	0	0	0

Statistiques

		يجب عليك تقديم تقريرك النهائي وفق ما تتطلبه معايير التدقيق الدولية؟	هل يجب عليك ان تتبع معايير التدقيق في تقريرك كي يتسم بالمصداقية؟	هل التزامك بمعايير التدقيق الدولية يتعلق بالتقرير بعد ضمانا لرأيك عن مدى صدق القوائم المالية؟	يجب ان يكون هناك توجيه وإشراف و فحص كافي عند كافة المستويات بغرض توفير تأكيد معقول بان العمل المؤدى بمستوى المعايير المتعارف عليها؟
N	Valide	48	48	48	48
	Manquante	0	0	0	0

Statistiques

		هل معايير التدقيق المحلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق ؟	يعتبر وضع معايير التدقيق ضرورة للتكيف مع المتقلبات الاقتصادية	بعد تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي وما أحدثه من تغيرات في النظام المحاسبي من دواعي الحاجة لمعايير التدقيق	يعتبر وجود نقص في الجوانب الاجرائية للقوانين المنظمة من دوافع سن معايير التدقيق
N	Valide	48	48	48	48
	Manquante	0	0	0	0

Statistiques

		تعمل المعايير الدولية على توحيد الممارسات المهنية للتدقيق	تجسيد المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الجزائرية يزيد من مصداقية و صحة تقرير محافظ الحسابات	هل تطبيق معايير التدقيق الدولية اجباري في الجزائر ؟	هل يستعين محافظ الحسابات في اداء مهامه بمعايير التدقيق الجزائرية ؟
N	Valide	48	48	48	48
	Manquante	0	0	0	0

Statistiques

		هل هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجديد لمعايير التدقيق الجزائرية؟	هل الزامية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر تساهم في اصدار تقارير مناسبة تساعد المستفيدين من القوائم المالية؟	هل الزامية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر تساهم في اصدار تقارير مناسبة تساعد المستفيدين من القوائم المالية؟	هل الوقت مناسب لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؟
N	Valide	48	48	48	48
	Manquante	0	0	0	0

Tableau de fréquences

المؤهل العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ليسانس	20	41,7	41,7	41,7
ماستر	14	29,2	29,2	70,8
دكتوراه	4	8,3	8,3	79,2
شهادة علمية أخرى	10	20,8	20,8	100,0
Total	48	100,0	100,0	

التخصص

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
--	-----------	-------------	--------------------	--------------------

مالية	12	25,0	25,0	25,0
محاسبة	21	43,8	43,8	68,8
Validé تدقيق	7	14,6	14,6	83,3
اخرى	8	16,7	16,7	100,0
Total	48	100,0	100,0	

المهنة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محافظ حسابات	15	31,3	31,3	31,3
Validé محاسب معتمد	19	39,6	39,6	70,8
وظيفة اخرى	14	29,2	29,2	100,0
Total	48	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
اقل من 5 سنوات	3	6,3	6,3	6,3
Validé من 6_10 سنوات	24	50,0	50,0	56,3
من 11_20 سنة	13	27,1	27,1	83,3
اكتر من 20 سنة	8	16,7	16,7	100,0
Total	48	100,0	100,0	

الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
سطحي	6	12,5	12,5	12,5
Validé مقبول	35	72,9	72,9	85,4
جيد	7	14,6	14,6	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل ترى من الضروري اتباعك لمعايير التدقيق الدولية اثناء تاديتك لمهنتك؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
--	-----------	-------------	--------------------	--------------------

لا اتفق تماما	1	2,1	2,1	2,1
لا اتفق	6	12,5	12,5	14,6
محايد	9	18,8	18,8	33,3
اتفق تماما	7	14,6	14,6	47,9
اتفق	25	52,1	52,1	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل ينبغي ان تحصل على الفهم الكامل حول نص معيار دولي للتدقيق معين، بما في ذلك تطبيق المعيار وكل التوضيحات

التي يقدمها؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	1	2,1	2,1	2,1
لا اتفق	3	6,3	6,3	8,3
محايد	9	18,8	18,8	27,1
اتفق تماما	13	27,1	27,1	54,2
اتفق	22	45,8	45,8	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل تتم الاشارة الى معايير التدقيق الدولية التي تتبعها خلال تنفيذك لمهمتك؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	1	2,1	2,1	2,1
لا اتفق	11	22,9	22,9	25,0
محايد	10	20,8	20,8	45,8
اتفق تماما	9	18,8	18,8	64,6
اتفق	17	35,4	35,4	100,0
Total	48	100,0	100,0	

ان ادلة الاثبات تكون اكثر اقناعا عندما يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	2	4,2	4,2	4,2
لا اتفق	2	4,2	4,2	8,3
محايد	1	2,1	2,1	10,4
اتفق تماما	22	45,8	45,8	56,3

اتفق	21	43,8	43,8	100,0
Total	48	100,0	100,0	

في حالة وجود شك كبير في التأكيدات الأساسية للبيانات المالية، يجب عليك الحصول على أدلة كافية وملائمة لإزالة هذا الشك؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	1	2,1	2,1	2,1
محايد	2	4,2	4,2	6,3
اتفق تماما	26	54,2	54,2	60,4
اتفق	19	39,6	39,6	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل قيامك بجمع أدلة الإثبات يعتبر جزء من متطلبات المراجعة التي تنص عليها معايير التدقيق الدولية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	3	6,3	6,3	6,3
محايد	7	14,6	14,6	20,8
اتفق تماما	14	29,2	29,2	50,0
اتفق	24	50,0	50,0	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل يتوفر للمراجعين الخارجيين الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح بتطبيق معايير التدقيق الدولية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	5	10,4	10,4	10,4
لا اتفق	10	20,8	20,8	31,3
محايد	23	47,9	47,9	79,2
اتفق تماما	1	2,1	2,1	81,3
اتفق	9	18,8	18,8	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل يجب عليك تعديل تقريرك لمعلومات إضافية في حالة تقرير عدم التاكيد؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	3	6,3	6,3	6,3
لا اتفق	3	6,3	6,3	12,5
محايد	12	25,0	25,0	37,5
اتفق تماما	11	22,9	22,9	60,4
اتفق	19	39,6	39,6	100,0
Total	48	100,0	100,0	

يوجه التقرير عادة الى المساهمين أو مجلس المؤسسة التي تم مراجعة بياناتها المالية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	3	6,3	6,3	6,3
اتفق تماما	16	33,3	33,3	39,6
اتفق	29	60,4	60,4	100,0
Total	48	100,0	100,0	

يجب عليك تقديم تقريرك النهائي وفق ما تتطلبه معايير التدقيق الدولية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	7	14,6	14,6	14,6
محايد	8	16,7	16,7	31,3
اتفق تماما	10	20,8	20,8	52,1
اتفق	23	47,9	47,9	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل يجب عليك ان تتبع معايير التدقيق في تقريرك كي يتسم بالمصداقية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	2	4,2	4,2	4,2
لا اتفق	3	6,3	6,3	10,4
محايد	10	20,8	20,8	31,3
اتفق تماما	16	33,3	33,3	64,6
اتفق	17	35,4	35,4	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل التزامك بمعايير التدقيق الدولية يتعلق بالتقرير بعد ضماناتك عن مدى صدق القوائم المالية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	2	4,2	4,2	4,2
لا اتفق	1	2,1	2,1	6,3
محايد	14	29,2	29,2	35,4
اتفق تماما	16	33,3	33,3	68,8
اتفق	15	31,3	31,3	100,0
Total	48	100,0	100,0	

يجب ان يكون هناك توجيه واشراف و فحص كافي عند كافة المستويات بغرض توفير تأكيد معقول بان العمل المؤدى

بمستوى المعايير المتعارف عليها؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	3	6,3	6,3	6,3
محايد	24	50,0	50,0	56,3
اتفق تماما	7	14,6	14,6	70,8
اتفق	14	29,2	29,2	100,0
Total	48	100,0	100,0	

يعتبر وجود نقص في الجوانب الاجرائية للقوانين المنظمة من دوافع سن معايير التدقيق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	13	27,1	27,1	27,1
اتفق تماما	11	22,9	22,9	50,0
اتفق	24	50,0	50,0	100,0
Total	48	100,0	100,0	

يعد تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي وما احدثه من تغيرات في النظام المحاسبي من دواعي الحاجة لمعايير

التدقيق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	2	4,2	4,2	4,2

اتفق تماما	16	33,3	33,3	37,5
اتفق	30	62,5	62,5	100,0
Total	48	100,0	100,0	

يُعتبر وضع معايير التدقيق ضرورة للتكيف مع المتطلبات الاقتصادية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	4	8,3	8,3	8,3
محايد	2	4,2	4,2	12,5
اتفق تماما	20	41,7	41,7	54,2
اتفق	22	45,8	45,8	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل معايير التدقيق المحلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق ؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	3	6,3	6,3	6,3
لا اتفق	10	20,8	20,8	27,1
محايد	15	31,3	31,3	58,3
اتفق تماما	8	16,7	16,7	75,0
اتفق	12	25,0	25,0	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل يستعين محافظ الحسابات في اداء مهامه بمعايير التدقيق الجزائرية ؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	2	4,2	4,2	4,2
محايد	8	16,7	16,7	20,8
اتفق تماما	14	29,2	29,2	50,0
اتفق	24	50,0	50,0	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل تطبيق معايير التدقيق الدولية اجباري في الجزائر؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	2	4,2	4,2	4,2
لا اتفق	7	14,6	14,6	18,8
محايد	9	18,8	18,8	37,5
اتفق تماما	11	22,9	22,9	60,4
اتفق	19	39,6	39,6	100,0
Total	48	100,0	100,0	

تجسيد المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الجزائرية يزيد من مصداقية و صحة تقرير محافظ الحسابات

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	5	10,4	10,4	10,4
محايد	4	8,3	8,3	18,8
اتفق تماما	16	33,3	33,3	52,1
اتفق	23	47,9	47,9	100,0
Total	48	100,0	100,0	

تعمل المعايير الدولية على توحيد الممارسات المهنية للتدقيق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	2	4,2	4,2	4,2
لا اتفق	1	2,1	2,1	6,3
اتفق تماما	19	39,6	39,6	45,8
اتفق	26	54,2	54,2	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل الوقت مناسب لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	4	8,3	8,3	8,3
لا اتفق	4	8,3	8,3	16,7
محايد	6	12,5	12,5	29,2
اتفق تماما	17	35,4	35,4	64,6
اتفق	17	35,4	35,4	100,0

Total	48	100,0	100,0
-------	----	-------	-------

هل الزامية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر تساهم في اصدار تقارير مناسبة تساعد المستفيدين من القوائم المالية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق	4	8,3	8,3	8,3
محايد	3	6,3	6,3	14,6
اتفق تماما	14	29,2	29,2	43,8
اتفق	27	56,3	56,3	100,0
Total	48	100,0	100,0	

هل هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجديد لمعايير التدقيق الجزائرية؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا اتفق تماما	2	4,2	4,2	4,2
لا اتفق	3	6,3	6,3	10,4
محايد	17	35,4	35,4	45,8
اتفق تماما	10	20,8	20,8	66,7
اتفق	16	33,3	33,3	100,0
Total	48	100,0	100,0	

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
هل ترى من الضروري اتباعك لمعايير التدقيق الدولية اثناء تاديتك لمهمتك؟	48	4,0208	1,19377	1,425
هل ينبغي ان تحصل على الفهم الكامل حول نص معيار دولي للتدقيق معين، بما في ذلك تطبيق المعيار وكل التوضيحات التي يقدمها؟	48	4,0833	1,04847	1,099
هل تتم الاشارة الى معايير التدقيق الدولية التي تتبعها خلال تنفيذك لمهمتك؟	48	3,6250	1,24840	1,559
ان ادلة الاثبات تكون اكثر اقناعا عندما يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة؟	48	4,2083	,98841	,977

في حالة وجود شك كبير في التأكيدات الأساسية للبيانات المالية، يجب عليك الحصول على أدلة كافية وملائمة لازالة هذا الشك؟	48	4,3125	,65740	,432
هل قيامك بجمع أدلة الإثبات يعتبر جزء من متطلبات المراجعة التي تنص عليها معايير التدقيق الدولية؟	48	4,2292	,92804	,861
هل يتوفر للمراجعين الخارجيين الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح بتطبيق معايير التدقيق الدولية؟	48	2,9792	1,19377	1,425
هل يجب عليك تعديل تقريرك لمعلومات اضافية في حالة تقرير عدم التاكيد؟	48	3,8333	1,20872	1,461
يوجه التقرير عادة الى المساهمين أو مجلس المؤسسة التي تم مراجعة بياناتها المالية؟	48	4,4792	,79866	,638
يجب عليك تقديم تقريرك النهائي وفق ما تتطلبه معايير التدقيق الدولية؟	48	4,0208	1,12021	1,255
هل يجب عليك ان تتبع معايير التدقيق في تقريرك كى يتسم بالمصداقية؟	48	3,8958	1,09621	1,202
هل التزامك بمعايير التدقيق الدولية يتعلق بالتقرير بعد ضمانا لرايك عن مدى صدق القوائم المالية؟	48	3,8542	1,03121	1,063
يجب ان يكون هناك توجيه واشراف و فحص كافي عند كافة المستويات بغرض توفير تاكيد معقول بان العمل المؤدى بمستوى المعايير المتعارف عليها؟	48	3,6667	,97486	,950
N valide (listwise)	48			

Descriptives

Statistiques descriptives				
	N	Moyenne	Ecart type	Variance
يعتبر وجود نقص في الجوانب الاجرائية للقوانين المنظمة من دوافع سن معايير التدقيق	48	4,2292	,85650	,734
يعد تطبيق الجوائر للنظام المحاسبي المالي وما احدثه من تغيرات في النظام المحاسبي من دواعي الحاجة لمعايير التدقيق	48	4,5833	,57735	,333
يعتبر وضع معايير التدقيق ضرورة للتكيف مع المتقلبات الاقتصادية	48	4,2500	,88726	,787

هل معايير التدقيق المحلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق ؟	48	3,3333	1,24342	1,546
هل يستعين محافظ الحسابات في اداء مهامه بمعايير التدقيق الجزائرية ؟	48	4,2500	,88726	,787
هل تطبيق معايير التدقيق الدولية اجباري في الجزائر؟	48	3,7917	1,23699	1,530
تجسيد المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الجزائرية يزيد من مصداقية و صحة تقرير محافظ الحسابات	48	4,1875	,98188	,964
تعمل المعايير الدولية على توحيد الممارسات المهنية للتدقيق	48	4,3750	,93683	,878
هل الوقت مناسب لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؟	48	3,8125	1,24894	1,560
هل الزامية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر تساهم في اصدار تقارير مناسبة تساعد المستفيدين من القوائم المالية؟	48	4,3333	,93019	,865
هل هناك صعوبات تحول دون التطبيق الجديد لمعايير التدقيق الجزائرية؟	48	3,7292	1,12495	1,266
N valide (listwise)	48			

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
A	48	3,9391	,48416	,234
N valide (listwise)	48			

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
B	48	4,0795	,47354	,224
N valide (listwise)	48			

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	48	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	48	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,691	13

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	48	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	48	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,644	11

Corrélations

Corrélations

		A	B
A	Corrélation de Pearson	1	,569**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	48	48
B	Corrélation de Pearson	,569**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	48	48

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

مقرر رقم 77... المؤرخ في 24 سبتمبر 2018... الموافق لـ يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

إن وزير المالية،

- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 و المتضمن القانون التجاري، المعدل و المتمم،
- و بمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،
- و بمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1438 الموافق 17 أغسطس سنة 2017 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 و الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وتنظيمه وقواعد سيره،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتنظيمه وقواعد سيره،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و المتعلق بتعيين محافظي الحسابات،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 26 مايو سنة 2011 و الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال و آجال إرسالها،
- و بمقتضى القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو سنة 2013 و الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات،
- و بمقتضى القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014 و الذي يحدد كفاءات تسليم تقارير محافظ الحسابات،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى:

يهدف هذا المقرر إلى وضع حيز التنفيذ أربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق الآتية:

- المعيار الجزائري للتدقيق -230- " وثائق التدقيق " ،
- المعيار الجزائري للتدقيق -501- " العناصر المقنعة- اعتبارات خاصة " ،
- المعيار الجزائري للتدقيق -530- " السّبر في التدقيق " ،
- المعيار الجزائري للتدقيق -540- " تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية و المعلومات الواردة المتعلقة به " .

المادة 2 :

تستهدف المعايير الجزائرية لتدقيق الكشوف المالية و المرفقة لهذا المقرر، جميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية.

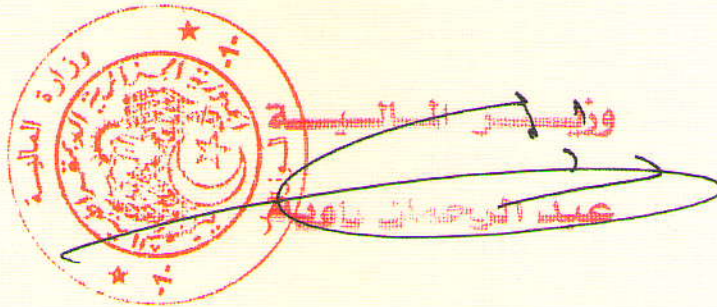
المادة 3:

ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية لوزارة المالية.

24 SEP. 2018

حرر بالجزائر، في

وزير المالية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

-----000-----

MINISTRE DES FINANCES
LE MINISTRE

وزارة المالية
الوزير

يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

15 MARS 2017

المؤرخ في

23

مقرر رقم

السيد الوزير المكلف بالمالية ،

- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 و المتضمن القانون التجاري، المعدل و المتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،
- و بمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛ المعدل
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 يحدد صلاحيات وزير المالية؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر 2007 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه و قواعد سيره؛
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 المحدد لنعوية الوظائف المنظمة لقواعد العمل للمجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يتعلق بتعيين محافظي الحسابات؛

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 26 مايو سنة 2011 و يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال و آجال إرسالها؛
- وبمقتضى القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو سنة 2013 و المحدد لمحتوى و معايير تقارير محافظ الحسابات؛
- وبمقتضى القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014 و المحدد لإجراءات إرسال تقارير محافظ الحسابات؛

يقرر:

المادة الأولى:

يهدف هذا القرار إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق:

- المعيار الجزائري للتدقيق - 520 - " الإجراءات التحليلية "
- المعيار الجزائري للتدقيق - 570 - " استمرارية الإستغلال "
- المعيار الجزائري للتدقيق - 610 - " استخدام أعمال المدققين الداخليين "
- المعيار الجزائري للتدقيق - 620 - " استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق "

المادة الثانية:

تستهدف المعايير الجزائرية لتدقيق الكشوف المالية المرفقة بهذا القرار، جميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية.

المادة الثالثة:

ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة المالية .

حرر بالجزائر في،

15 MARS 2017

حاجي بابا عمي

الوزير المكلف بالمالية



قوانين

قانون رقم 10 - 01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيّما المواد 119 و 120 و 122 - 9 و 126 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 08 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،

- وبمقتضى الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1420 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،

- وبمقتضى القانون رقم 05 - 01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبويض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم،

- وبمقتضى القانون رقم 06 - 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،

- وبمقتضى القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،

- وبمقتضى القانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

المادة 2 : يمكن أي شخص طبيعي أو معنوي أن يمارس لحسابه الخاص، تحت أية تسمية كانت، مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد إذا توفرت فيه الشروط والمقاييس المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 3 : يجب على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنتهم بكل استقلالية ونزاهة.

المادة 4 : ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.

يضم المجلس ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل.

تحدد باقي تشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

المادة 5 : تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء الآتية :

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية،

- لجنة الاعتماد،

- لجنة التكوين،

- لجنة الانضباط والتحكيم،

- لجنة مراقبة النوعية.

تحدد تشكيلة هذه اللجان وصلاحياتها عن طريق التنظيم.

المادة 6 : يؤدي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصنف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا محل تواجد مكاتبهم بالعبارات الآتية :

"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تادية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".

يحرر محضر بذلك طبقا للأحكام السارية المفعول.

الفصل الثاني

أحكام مشتركة لمن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

المادة 7 : لا يمكن أي خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد، التسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ما لم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية.

تحدد شروط وكيفيات الاعتماد عن طريق التنظيم.

المادة 8 : لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، يجب أن تتوفر الشروط الآتية :

- 1 - أن يكون جزائري الجنسية،
- 2 - أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي :

أ - بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أن يكون حائزا شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها،

ب - بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها،

ج - بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد، أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة،

- 3 - أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية،
- 4 - أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة،

5 - أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون،

6 - أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.

تمنح الشهادات والإجازات المذكورة في البندين أ وب أعلاه، من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية، أو المعاهد المعتمدة من طرفه.

لا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المختص أو المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين شهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم.

تمنح الشهادة والإجازة المذكورة في البند ج أعلاه، من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير المكلف بالتكوين المهني، أو من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه أو من طرف مؤسسات التعليم العالي.

المادة 9 : ترسل، عن طريق رسالة موصى عليها أو تودع مقابل وصل استلام، طلبات الاعتماد بصفة خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد إلى المجلس الوطني للمحاسبة.

يقدر المجلس الوطني للمحاسبة الصلاحية المهنية لشهادات وإجازات كل مترشح يطلب اعتماده في صنف مهني و/ أو الصنف المهني الآخر.

يدرس المجلس الوطني للمحاسبة طلب الاعتماد ويتحقق لا سيما من مطابقته للأحكام المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من هذا القانون.

يبلغ المجلس الوطني للمحاسبة لطالب الاعتماد قرار الاعتماد أو رفض مغلل للطلب في أجل أربعة (4) أشهر. وفي حالة عدم التبليغ بعد انقضاء هذا الأجل أو رفض الطلب يمكن تقديم طعن قضائي طبقا للتشريع الساري المفعول.

يحدد المجلس الوطني للمحاسبة في أول يناير من كل سنة قائمة المهنيين المسجلين في الجدول وينشرها وفق الأشكال المحددة من طرف الوزير المكلف بالمالية.

المادة 10 : لا يمكن أيّ خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد أن يسجل في الجدول ما لم يكن له عنوان مهني خاص.

المادة 11 : يمارس الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد نشاطهم في كامل الإقليم الوطني.

المادة 12 : يسند لكل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، مكتب واحد يتولى تسييره لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته ويمكن أن يسير في شكل شركة أو تجمع .

يجب أن يكون المكتب خاضعا لشروط ومقاييس خاصة تحدد عن طريق التنظيم.

يمكن الوزير المكلف بالمالية الترخيص بفتح فروع لبعض مكاتب المحاسبة.

المادة 13 : يمكن أن يعين الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات بصفة محافظي حصص طبقا لأحكام القانون التجاري، وخبراء قضائيين طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية.

الفصل الثالث

المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

المادة 14 : ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون.

يسير كلا من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين مجلس وطني ينتخبه مهنيون.

كما يمكن إنشاء مجالس جهوية.

تحدد تشكيلة المجالس المذكورة أعلاه وصلاحياتها وقواعد تسييرها عن طريق التنظيم.

المادة 15 : مع مراعاة أحكام المادتين 4 و5 أعلاه، يعد المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين أجهزة مهنية تكلف في إطار القانون بما يأتي :

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها،
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم،
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها،
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها، في أجل شهرين (2) من تاريخ إيداعها،
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة ،
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

المادة 16 : يعمل المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بالتنسيق مع الوزير المكلف بالمالية الذي يعين في هذا الشأن، لدى كل مجلس من المجالس المذكورة في المادة 14 أعلاه ، ممثلا عنه ، تحدد رتبته وصلاحياته عن طريق التنظيم.

المادة 17 : تساهم المجالس المذكورة في المادة 14 أعلاه، في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص المتعلقة بهذه المهن. كما تمثل مصالح المهنة إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.

الفصل الرابع

ممارسة مهنة الخبير المحاسب

المادة 18 : يعد خبيرا محاسبا، في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.

ويؤهل، مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون، لممارسة وظيفة محافظ الحسابات.

يقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

المادة 19 : يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات. ويؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

مقرر رقم 50... المؤرخ في الموافق لـ يتضمن المعايير
الجزائرية للتدقيق.

إن وزير المالية،

- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 و المتضمن القانون التجاري، المعدل و المتمم،
- و بمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،
- و بمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 و الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه و قواعده سيرة،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين و تنظيمه و قواعده سيرة،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و تنظيمه و قواعده سيرة،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و المتعلق بتعيين محافظي الحسابات،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 26 مايو سنة 2011 و الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال و آجال إرسالها،
- و بمقتضى القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو سنة 2013 و الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات،
- و بمقتضى القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014 و الذي يحدد كيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات،



-2-

يقرر:

المادة الأولى:

يهدف هذا المقرر إلى وضع حيز التنفيذ أربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق الآتية:

- المعيار الجزائري للتدقيق -300- "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"،
- المعيار الجزائري للتدقيق -500- "العناصر المقنعة"،
- المعيار الجزائري للتدقيق -510- "مهام التدقيق الأولية - الأرصادة الإفتتاحية"،
- المعيار الجزائري للتدقيق -700- "تأسيس الرأي و تقرير التدقيق على الكشوف المالية".

المادة 2 :

تستهدف المعايير الجزائرية لتدقيق الكشوف المالية و المرفقة لهذا المقرر، جميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية.

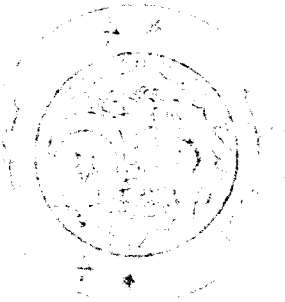
المادة 3:

ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية لوزارة المالية.

حرر بالجزائر، في ١٠/٠٩/٢٠١٥

وزير المالية

وزير المالية
حاجي بابا عمي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

مقرر رقم 506... المؤرخ في 04.02.2016 الموافق لـ يتضمن المعايير
الجزائرية للتدقيق.

إن وزير المالية،

- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 و المتضمن القانون التجاري، المعدل و المتمم،
- و بمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،
- و بمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 و الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وتنظيمه وقواعد سيره،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتنظيمه وقواعد سيره،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 و المتعلق بتعيين محافظي الحسابات،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 26 مايو سنة 2011 و الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال و آجال إرسالها،
- و بمقتضى القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو سنة 2013 و الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات،
- و بمقتضى القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014 و الذي يحدد كفايات تسليم تقارير محافظ الحسابات،

-2-

يقرر:

المادة الأولى:

يهدف هذا المقرر إلى وضع حيز التنفيذ أربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق الآتية:

- المعيار الجزائري للتدقيق -210- "اتفاق حول أحكام مهام التدقيق"،
- المعيار الجزائري للتدقيق -505- "التأكدات الخارجية"،
- المعيار الجزائري للتدقيق -560- "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات و الأحداث اللاحقة"،
- المعيار الجزائري للتدقيق -580- "التصريحات الكتابية".

المادة 2 :

تستهدف المعايير الجزائرية لتدقيق الكشوف المالية و المرفقة لهذا المقرر، جميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية.

المادة 3:

ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية لوزارة المالية.

04 FEB. 2016

حرر بالجزائر، في

وزير المالية

وزير المالية

عبد الرحمن بن خليفة



الملخص:

إن معايير التدقيق الجزائرية تعتبر كأداة تنظيمية لمهنة التدقيق وكأساس في تصميم مخرجات عمل المدقق والتي تعطي لها مصداقية، والجودة فمختلف المصالح والأطراف ذات الصلة ستستفيد منها ومن هنا يمكن القول أن دراستنا تهدف إلى معرفة مدى التوافق بين المعايير الجزائرية للتدقيق مع المعايير الدولية للتدقيق.

حيث قامت الجزائر بانتهاج سياسة إصلاح لواقع المهنة منذ أن تم تبني المعايير المحاسبية الدولية والهيئات الجزائرية المختصة بالتدقيق (وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة) تقوم بإصلاحات جوهرية ابتدأت من سنة 2010 بصدر قانون 01-10 انتهاء بإصدار معايير للتدقيق وآخر إصدار لها كان في مارس 2018، وجاءت دراستنا لتقييم للتطورات الحاصلة من جهة أخرى.

حيث تم التوصل إلى أنه يوجد التزام بالمعايير التدقيق المحلية من قبل المدققين وبالتالي يمكن تطبيقها في بيئة الأعمال الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الجزائرية، معايير التدقيق الدولية، القانون 01-10 .

Study summary

The Algerian auditing standards are considered as an organizational tool for the auditing profession and as a basis in the desing of the auditors work outputs, which gives them credibility and quality. The various interests and the relevant parties benefit from it. hence,our study aims to find out the compatibility between Algerian and international auditing standards, On the other hand.

Algeria has adopted a reform policy on the reality of the profession since the adopted of the International Accounting standards and the Algeria auditing bodies (Ministry of Finance, National Council of Accounting) is carrying out substantial reforms starting in 2010 with the issuance of the law 10-01 ending the issuance of auditing standards and the latest version was in 2018, and our study came to assess whether there is an activation of the international standards or auditing by auditors in Algeria.

Keywords: Algerian and International standards, Auditing standards, law 10-01.